

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ  
الْعَلِيِّ الْعَظِيْمِ

# البرلمان العربي

أشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



مبني مجلس النواب في بيروت

العدد الثالث والستون

كانون الأول ( ديسمبر ) 1996

# كل عام وأنت مخير

يصدر هذا العدد من "البرلمان العربي" عشية عام 1997.

ومع حلول هذا العام الجديد تتقدم هيئة التحرير من جميع قرائها الأعزاء ، وعلى الأخص من جميع الأخوة البرلمانيين العرب ، بأطيب التهاني وأصدق الأمنيات ، راجية للجميع عاماً جديداً حافلاً بالسعادة والنجاح والعطاء .

كما نأمل أن يكون العام القادم عام تقدم وازدهار تتحقق فيه أهداف جميع الشعوب الطامحة إلى الحرية والتقدم ، وتنحصر فيه الكوارث الإنسانية الناجمة عن الحروب وشتى أشكال الهيمنة والاستغلال .

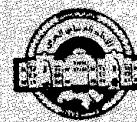
ونرجو أن يكون عام 1997 عام تحقيق التضامن ووحدة الصف العربيين ، عام تعزيز الديمقراطية وتكرس حقوق الإنسان ، وترسيخ الحياة البرلمانية في جميع البلدان العربية .

وتعتزم هيئة التحرير هذه المناسبة لتقديم بالشكر الجليل لجميع الأخوة والأصدقاء الذين بادروا بإرسال بطاقات أو برقيات التهنئة بالعام الجديد .

وللجميع نقول :

كل عام وأنت مخير

" هيئة التحرير "



# البرلمان العربي

شارة تسلية تستدعاها الأكاديمية الثالثة للاتحاد البرلماني العربي  
السنة السابعة عشرة  
المدد الثالث والستون - كانون الأول (ديسمبر) 1996

<b>المحتوى</b>	
كلمة العدد : نحو مزيد من الحوار والتقارب	
بقلم : المهندس سعد هليل سرور	
رئيس مجلس النواب الأردني ..... 2	
ملف العدد :	
مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي ..... 5	
جول الأعمال ..... 6	
تقرير الأمانة العامة حول أعمال المؤتمر ..... 7	
لوراق العمل المقدمة من الجانب العربي ..... 17	
لوراق العمل المقدمة من الجانب الأوروبي ..... 27	
بيان الخاتمي ..... 39	
الكلمات التي ألقاها في جلسة الافتتاح ..... 42	
كلمة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ..... 42	
نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم ..... 43	
كلمة المهندس سعد هليل سرور ..... 43	
رئيس مجلس النواب الأردني ..... 46	
كلمة الأستاذ أحمد القلري ..... 46	
عضو مكتب مجلس النواب المغربي ..... 46	
ممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي ..... 49	
كلمة السيد روبرت هيكس ..... 49	
الرئيس المشارك الرابطة البرلمانية ..... 53	
التعاون العربي الأوروبي ..... 53	
كلمة السفير أحمد بن حلي ..... 55	
ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية ..... 55	
قائمة أسماء الوفود المشاركة ..... 59	
نشاطات الاتحاد ..... 62	
مع البرلمانات حول العالم ..... 75	
مع الصحفة البرلمانية العربية ..... 85	
معلومات برلمانية عربية :	
تطور الحياة البرلمانية في لبنان ..... 87	
إعداد : محمد لازين ..... 87	
<b>حدث وتعليق :</b>	
المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوروبي ..... 96	
بقلم : جان ميشيل ديمون ..... 96	
دراسات : آليات أعمال لتابعة حقوق الطفل ..... 97	
بقلم : الأستاذ عبد الكبير طبيع ..... 103	
وثائق : النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان ..... 103	
للتذليل التي ينبغي تخلذها لتحقيق نتائج ..... 112	
مؤتمر لقمة العلمي للتنمية الاجتماعية ..... 112	
علم الكتب ..... 122	
خلف للضيوف : بسام عربى فى تطوير حقوق الإنسان ..... 126	

المدير المسؤول

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيّس

مدير العلاقات البرلمانية

الادارة :

دمشق - سوريا

ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

تلف : 412046

فلكس : 6130224

من المسلم به في عالمنا اليوم أن الحوار قد أصبح معلماً من معالم العلاقات الدولية، ووسيلة مرغوبة ومعتمدة لحل الخلافات بين الدول . وإذا كان الحوار مبدأ مقبولاً بين الحكومات ، فبالأحرى أن يكون أكثر قبولاً وفاعلية بين البرلمانيين . ففي إطار العمل البرلماني يعتبر الحوار قناة شديدة الأهمية تهدف إلى تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وإقامة جسور التقارب والتفاعل بين البرلمانيين ، تحقيقاً للتفاهم الدولي .

وإذا كان الحوار يعني استخدام لغة المنطق ومخاطبة العقول ، والوصول إلى الأهداف عن طريق الإقناع ، فما أحوجنا في عالم اليوم إلى حوار العقول بدلاً من حوار المدافع وقمعة السلاح من كل صنف ولوون ، وكفى البشرية ما قدمت من ضحايا على مر العصور لكتشاف أن الحوار هو الوسيلة المثلثة لفض النزاعات ، وتوطيد الأمن والسلام ، وتحقيق التعاون بين الدول والشعوب .

\* \* \*

وإيمانًا من البرلمانيين العرب بجدوى الحوار البرلماني ودوره في تحقيق التعاون وتعزيز العلاقات بين مختلف البلدان ، فقد توجهوا ، منذ تأسيس الاتحاد البرلماني العربي ، إلى إقامة علاقات حوار مع

زمائهم البرلمانيين في مختلف أنحاء العالم . وخلال هذا العام فقد احتضنت عمان ، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية ، مؤتمرين للحوار البرلماني : المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الإفريقي الذي عقد في مطلع هذا العام ، ومؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي الذي ختم أعماله في الأول من كانون الأول - ديسمبر من هذا العام أيضًا .

إن انعقاد مؤتمري الحوار المذكورين في عمان يحمل دلالة بالغة الأهمية . فحيث يكون الحوار تكون الديمقراطية ، لأن جوهر الحوار يستند إلى مبدأ الاعتراف بالغير ، والحق في إبداء الرأي ولو كان مخالفًا ، وهذا هو جوهر الديمقراطية . والأردن الذي يواصل كل يوم ، تحت قيادة مليكه المعظم ، الحسين بن طلال ، تأصيل قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساوة وحقوق الإنسان كان مكاناً مناسباً لاحتضان مؤتمرات الحوار وتكريسه وسيلة للتفاهم والتعاون بين الشعوب العربية والشعوب الأخرى الصديقة .

وقد عبر عن هذه الحقيقة بصورة جلية صاحب السمو الملكي ، الأمير الحسن بن طلال ، نائب جلالة

## كلمة العدد

### نحو مزيد من الحوار والتقارب



بقلم : المهندس سعد هايل السرور  
رئيس مجلس النواب الأردني

التعاون والاحترام المتبادل والسعى المشترك إلى توظيف مقدرات أوطانهم وطاقات شعوبهم في خدمة أهدافهم الموضوعية المشتركة ، التي لا تحد عن الأهداف الإنسانية الخالقة .

لذلك جاء الحوار بين الجانبين نتيجة منطقية ل تلك العلاقات والمصالح ، وكان تعزيزه أيضاً ضرورة ماسة أملتها التطورات المستجدة على الصعيدين الإقليمي والدولي . فالمؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوروبي قد انعقد في ظروف دولية وإقليمية بالغة الأهمية :

**على الصعيد الدولي** تجري التطورات باتجاه التأسيس لنظام دولي جديد نتطلع جميعاً لأن يكون نظاماً عادلاً يضمن حقوق الشعوب في تقرير مصائرها ، ويصون سيادتها ووحدة أراضيها ، ويحفظ الاستقرار والأمن الدوليين ، ويضع الأساس العملي لتصفية الحروب والمظالم ، ويرسي أساساً عادلة للتعاون والتفاهم بين جميع الشعوب والدول ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ويعزز دور الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية .

**وعلى الصعيد الإقليمي** ، تمر منطقة الشرق الأوسط وعملية السلام فيها بمرحلة حرجة تتبدل فيها الغيوم ، وتتحرك أوروبا فيها لكي تسهم في دفع عملية السلام المتعرجة في بعض مساراتها إلى الأمام ، وتشترك في إعادة بناء المنطقة وتنميتها . وهذه الأهداف الأوروبية قد رحب بها العرب ، وأكدوا استعدادهم لمقابلتها وتسهيل تحقيقها . وتجلت هذه الأهداف ، بجانبها السياسي والاقتصادي في جدول أعمال مؤتمر عمان ، وفي النتائج التي تضمنها بيانه الختامي .

وعكست مداولات المؤتمر تمسك البرلمانيين العرب والأوروبيين بهذا الحوار وضرورته تعزيزه ، كما أكدت ضرورة أحياه الحوار العربي - الأوروبي على الصعيد الحكومي ، إيماناً من الجميع بأن الحوار البرلماني لا يمكن أن يكون بدلاً عن الحوار الرسمي ، وإنما رافداً من روافده .

وأوضحت هذه المداولات أيضاً تقاربًا كبيراً في وجهات النظر العربية والأوروبية إزاء أبرز القضايا التي تهم الجانبين ، سياسياً واقتصادياً

الملك ، ولــ العهد ، في الكلمة الجامعة التي افتتح بها مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي في عمان ، حين قال : « هذا الوطن وعاصمته كانا دوماً ، بقيادة جلالة الملك الحسين ، وبوعي شعبه العظيم منارة من منارات النهضة ، يحاور ولا يناور ، يصاحب بصبر ولا يتعاتب ، ويؤمن أنالأردن (النهر والمكان والرسالة) مؤهل لأن يسهم دوماً بدفع الحوارات الحضارية لتكامل لا أن تتقاض ، وتقرب لا أن تبتعد » .

كذلك أوضح سموه طبيعة الحوار الذي نؤمن به ونعمل من أجل تحقيقه بقوله : « أن الوفاق الأممي والتكامل الحضاري بين قارتيينا لابد أن تحكمه ظروف التكافؤ لامتنان التبعية ، وأن تظل حواراتنا المشتركة سحب الخصب والمرونة لأن تحكمها صوابع المفاجآت ، أو أن نستسلم ، لاسم الله ، للبقاء المرتفق » .

لقد مضى على الحوار البرلماني العربي - الأوروبي اثنان وعشرون عاماً تعاقبت فيه مؤتمراته بين العاصمة العربية والأوروبية ، انتلاقاً من القاعة المشتركة لدى البرلمانيين العرب والأوروبيين بضراوة استمرار هذه التجربة ، واعتبارها وسيلة حضارية للارتفاع بالعلاقات العربية - الأوروبية إلى مستوى العلاقات بين مجموعتين من الدول تربط بينهما الكثير من الوشائج في إطار الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة .

وما استمرار الحوار طوال العقدين الماضيين إلا دلالة واضحة من جانب برلمانيي الجانبين وتقديرهم الوااعي لضرورات الالقاء وتبادل الآراء والأفكار بين حضارتين شكلتا على امتداد التاريخ - قديمه وحديثه - الركيزتين الأساس في منظومة البناء الحضاري الإنساني .

فقد شكلت أوروبا والعالم العربي عبر العصور إقليمين متكاملين وتجمعهما كثير من القواسم المشتركة . واستطاع العرب والأوروبيون ، حتى في أحلق الظروف السياسية التي مرت بها أقطارهم ، الحفاظ على مستويات جيدة ومحبولة من أسباب اللقاء وتبادل المصالح وتعزيز فرص المستقبل الواعد لعلاقات تكاملية تستند إلى قيم

ونعتبر أن التعاون في هذا الإطار يعتبر نموذجاً جدياً للعلاقات بين مجموعتين من الدول تجمعهما روابط ومصالح مشتركة ، وتسعيان إلى تعزيزها وتوطيدتها . ونحن لن ندخر وسعا في تعزيز هذه العلاقات على كافة الأصعدة ، لأننا نؤمن بأنها تخدم مصالح شعوبنا وأوطاننا .

وتقافياً . كما أبرزت إدراكاً جدياً لطبيعة المشاكل التي يواجهها الجانبان ، ورغبة ببناءة في التعاون لإيجاد حلول لها تضمن مصالح الجانبين .

\* \* \*

إننا نتطلع بتفاؤل إلى مستقبل الحوار العربي - الأوروبي بشقيه الحكومي والبرلماني .





ملف العدد

## محتويات الملف

- جدول الأعمال
- تقرير الأمانة العامة حول أعمال المؤتمر ونتائجها
- أوراق العمل العربية
- أوراق العمل الأوروپية
- البيان الختامي
- الكلمات التي القيت في جلسة الافتتاح
- قائمة أسماء أعضاء الوفود المشاركة



## دول الأعمال

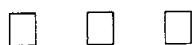
١- تقرير مشترك من الأمانتين العامةتين لكل من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي- الأوروبي حول العلاقات المشتركة خلال الفترة الماضية منذ مؤتمر باريس/ 1994.

## 2- التعاون العربي - الأولوية، من أجل:

- أ. تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل الدور الأوروبي فيها.
  - ب. إيجاد الحلول للحصار المفروض على بعض الأقطار العربية.
  - ج. مكافحة الإرهاب.

3- الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية على أبواب القرن الحادي والعشرين.

4- التعاون بين الاتحاد والرابطة لترقية العلاقات مع الهيئات البرلمانية الأوروبية.



**تقدير الأهمية العامة حول**  
**المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي**  
**عمان 29/11 - 1/12 / 1996**

بريطانيا ، بلجيكا ، ألمانيا ، السويد ، الدانمارك ،  
 قبرص ، فرنسا ، فنلندا ، أيرلندا ، أيسلندا ،  
 هولندا ، والبرلمان الأوروبي والأمانة العامة  
 للرابطة . وشارك في المؤتمر بصفة ملاحظ وفد  
 من وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين  
 (الأونروا) .

**جدول أعمال المؤتمر :**

من خلال الاتصالات التي جرت بين  
 الأمانتين العامتين لكل من الاتحاد البرلماني  
 العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي -  
 الأوروبي ، وبالتشاور مع رئاستي المنظمتين ، تم  
 الاتفاق على أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر  
 البنود التالية :

1- تقرير مشترك من الأمانتين العامتين لكل  
 من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية  
 للتعاون العربي - الأوروبي حول العلاقات  
 المشتركة خلال الفترة الماضية منذ مؤتمر  
 باريس 1994 .

2- التعاون العربي - الأوروبي من أجل :  
 أ- تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط  
 وتعزيز الدور الأوروبي فيها .  
 ب- إيجاد الحلول للحصار المفروض على

**مقدمة :**

عقد في العاصمة الأردنية عمان في الفترة  
 من 29/تشرين الثاني - نوفمبر - وحتى الأول من  
 كانون الأول - ديسمبر 1996 المؤتمر السنوي  
 للحوار البرلماني العربي - الأوروبي ، الذي  
 يجري بالتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي  
 والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي .  
 ومعروف أن هذا الحوار قد بدأ في عام 1974 ،  
 وعقدت في إطاره مؤتمرات سنوية بالتناوب في  
 العواصم العربية والأوروبية ، للبحث في سبل  
 تعزيز العلاقات العربية - الأوروبية على مختلف  
 الأصعدة . شاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل  
 الشعب الوطنية في كل من الاتحاد والرابطة ،  
 وذلك على النحو التالي :

من الجانب العربي - شاركت وفود تمثل  
 الشعب الأعضاء في الاتحاد في كل من :  
 الأردن ، البحرين ، الجزائر ، السودان ، سوريا ،  
 فلسطين ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
 مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن ، والأمانة  
 العامة للاتحاد البرلماني العربي . كذلك شارك  
 في المؤتمر ممثل عن جامعة الدول العربية .

ومن الجانب الأوروبي - شاركت وفود تمثل  
 الشعب الوطنية للرابطة في كل من : النمسا ،

كما عبر سموه عن الأمل في أن تشهد مباحثات الخليج ومجمل الجدول الزمني لتطبيق اتفاقات أوسلو التقدم المنشود. ودعا سموه إلى اتخاذ موقف موحد ضد شعور الخوف من الإسلام (اسلامفوبيا)، ومواجهة التهم الباطلة التي تربط بين الإسلام والعنف. كما دعا سموه إلى التقدم نحو الحوار في شرق المتوسط لحل المواضيع المتعلقة بالحوار المستقبلي مع ليبيا فيما يتعلق بالعقوبات ونتائجها. كما أعرب صاحب السمو الملكي عن سعادته للأخبار الطيبة بشأن تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء لأن من شأن ذلك تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق، متمنياً أن يؤدي ذلك إلى استراتيجية جديدة بهذا الصدد.

وكان معالي المهندس سعد هايل السرور، رئيس مجلس النواب الأردني قد ألقى في بداية جلسة الافتتاح كلمة رحب في مستهلها بالوفود العربية والأوروبية المشاركة، وأعرب عن الأمل في الخروج بنتائج مثمرة من خلال الحوار القائم بين البرلمانيين العرب والأوروبيين.

وحول العلاقات بين العالم العربي وأوروبا أشار السيد السرور إلى أن أوروبا والعالم العربي قد شكلا عبر العصور ومن خلال تشابك المصالح في جانب والاطلالة المشتركة على الإقليم الواحد الأوسع في جانب آخر إقليماً جاماً لكثير من القواسم المشتركة.. وحتى في أحكام الظروف السياسية التي مررت بها أقطارنا استطاعت شعوبنا الحفاظ على مستويات جيدة ومحبولة من أسباب اللقاء وتتبادل المصالح وتعزيز فرص المستقبل الواعد لعلاقات التعاون والاحترام المتبادل والسعى المشترك لتوظيف مقدرات أقطارنا وطاقات شعوبنا في خدمة أهدافنا الموضوعية المشتركة التي لا تحد في مجموعها ومضمونها معاً عن الأهداف الإنسانية الخلاقة التي وجدت من أجلها أصلاً أسباب ومبررات التعاون بين أبناء الإنسانية جماء على هذا الكوكب.

ونوه السيد السرور بأن المنطقة العربية تشهد

بعض الأخطار العربية.

جـ- مكافحة الإرهاب .

3ـ الشراكة الاقتصادية العربيةـ الأوروبية على أبواب القرن الحادي والعشرين .

4ـ التعاون بين الاتحاد والرابطة لترقية العلاقات مع الهيئات البرلمانية الأوروبية .

#### جلسة الافتتاح

جرت جلسة افتتاح المؤتمر في قاعة القبة بمبنى مجلس الأمة الأردني تحت رعاية ، وبحضور صاحب السمو الملكي ، الأمير الحسن بن طلال ، نائب جلالة الملك ، ولسي عهد المملكة الأردنية الهاشمية . وقد ألقى سموه كلمة في حفل الافتتاح أشار فيها إلى أن الأردن كان دوماً منارة من منارات النهضة ، يحاور ولا يناور ، يصاحب بصبر ولا يعاتب ، ويؤمن أن الأردن (النهر والمكان والرسالة) مؤهل أن يسهم دوماً بدفع الحوارات الحضارية لتكامل لأن تتقاض ، وتنقارب لأن تبتعد .

وأشار سموه إلى أن الوقت قد حان لحوار مائدة مستديرة لتحديد ميثاق سلوك جديد يكون فيه التعاون منفعة سياسية وهدفاً استراتيجياً في غياب مفهوم استراتيجي في المنطقة . وأعرب سموه عن الأمل في أن تصبح العلاقة الشاملة : الأوروبيةـ الأطلسية ، والأوروبية مع وسط وغرب آسيا واقعاً يتبنى المبدأ الإقليمي على خارطة العالم . وأكد أن الشراكة من أجل التعاون والسلام والتنمية يقتضي أن تتم بلغة مطلقة ، وأن تشكل هذه المفاهيم الثلاثة قاسماً مشتركاً لحوارنا السياسي ، بالإضافة إلى حوار الثقافات والأديان .

وحول العملية السلمية في الشرق الأوسط أعرب سموه عن الأمل في استئناف التقدم في البحث عن السلام ، مشيراً إلى أن السعي نحو السلام يغدو منقوصاً إذا لم تلتقي الآراء المتباعدة حول مائدة مستديرة يقول فيها الجميع أنهم ملتزمون بالسلام والاستقرار والازدهار وعدم التدخل في شؤون الغير .

الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي إلى المشاركين في الاجتماع . وأشار السيد القاضي إلى أن الحوار البرلماني العربي - الأوروبي بشقيه الحكومي والبرلماني هو وسيلة حضارية للتفاهم والتفاعل وتأكيد المصالح المشتركة بين العرب والأوربيين الذين تجمعهم وشائج كثيرة جغرافية وتاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية . وأضاف أن هذا اللقاء ينعقد في خضم تحولات هامة على الصعيدين العالمي والإقليمي .

وأوضح السيد القاضي أن هناك أربعة محاور متراقبة ومتدخلة تتحرك في إطارها العلاقات العربية - الأوروبية . وبأي الصراحت العربي - الإسرائيلي في طليعة هذه المحاور .. فنجاح عملية السلام يطفيء بؤرة ساخنة جداً من بؤر التوتر وانعدام الاستقرار على صعيد الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأمن أوروبا واستقرارها . ويخلق مناخاً جديداً في هاتين المنطقتين يساهم في تحقيق الازدهار والرفاهية لشعوبنا والأمن والاستقرار لدينا .. وما يوسع له أن عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد في خريف عام 1991 قد وصلت إلى طريق مسدود بعد وصول حكومة الليكود إلى الحكم في إسرائيل .

وأكَّدَ السيد القاضي أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت رفضها المطلق لكل أُسس عملية السلام التي أقرَّها مؤتمر مدريد ولجميع الاتجاهات التي حققتها المسيرة السلمية التي أعقبتها المفاوضات الثانية التي جرت في إطارها .. فهي استبدلت مبدأ الأرض مقابل السلام بمبدأ الأمن مقابل السلام .. وأعلنت رفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .. وجمدت المفاوضات على المسارين السوري واللبناني .. مطالبة بالعودة إلى المفاوضات من نقطة الصفر .. وتوصلت سياسة الاستيطان وتغيير معالم القدس الشريف .. الخ ..

وأكَّدَ السيد القاضي أن كل هذه الممارسات

تحولاً استراتيجياً كبيراً لوضع حل للصراع العربي - الإسرائيلي ، حل عادل دائم شامل يضمن لكل صاحب حق حقه ، حق مبني على مفهوم أن السلام هو الضمانة الحقيقة للأمن والاستقرار ، وأن القوة والهيمنة العسكرية لا يمكن أن تبني أمناً واستقراراً لأي طرف من الأطراف وعلى رأس هذه الحقوق حق تحرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق السورية واللبنانية .

مثلاً نشهد في جانب آخر مشكلات سياسية وإنسانية معقدة مضمونها الحصار والحظر المتفاقتو المفروض على بعض الدول العربية والذي الحق الكثير من الأذى الفادح بالشعب العراقي والليبي والسوداني والصومالي وتجاوزها إلى شعوب عربية أخرى برغم المبادرات الإيجابية والتجاوب الجاد من الدول المحاصرة مع كل جهد منصب على رفع قيود الحصار أو الحظر الدولي عنها مما يدفعنا إلى التدقير بأهداف الحصار التي تجاوزت الحدود والغايات التي نشأت على أساسها .. ولا بد للجهود البرلمانية من السعي الحثيث لمحاولة حل هذه المشكلات وتجنب شعوب تلك الدول المزيد من المعاناة .

وأضاف سعادته يقول إننا إذ نقدر على لأوروبا دورها الطبيعي المتعدد في إيلاء المنطقة العربية أهمية خاصة والإسهامات الكبيرة التي ما فتئت أوروبا بتبذلها بإخلاص من أجل التقدير والثناء من أقطارنا وشعوبنا العربية كافة لتأكد أن هناك مجالات أرحب لصياغة نمط أفضل من التعاون في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع شعوب المنطقة لو قدر لمنطقتنا هذه أن تتجاوز ما يعترض سبيلها إلى آفاق السلام والاستقرار .

ثم ألقى السيد أحمد القاضي ، عضو مكتب مجلس النواب المغربي ، مثل السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، كلمة الجانب العربي في جلسة الافتتاح نقل في بدايتها تحيات السيد

الأوروبية والشراكة العربية الإسرائيلية وضرورة بناء الحوارات فيما بين الجانبين . وانتقد السيد هيكس سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي أصبح لها جدول أعمال مختلف عن الحكومات الإسرائيلية السابقة .

وأشار إلى أسلوبين يمكن للبرلمانيين الأوروبيين أن يضغطوا من خلالهما لخدمة السلام . الأول : من خلال دولهم وحكوماتهم المختلفة ، والثاني : بتأخير تصديق الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الأوروبي الإسرائيلي ، لأن هذه الاتفاقيات تحتاج إلى موافقة البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي ، وذلك مساهمة منها في تشجيع العملية السلمية . وقد اتفق البرلمانيون الأوروبيون فيما بينهم على تأخير تصديق اتفاقيات الشراكة الأوروبية الإسرائيلية بسبب الأوضاع السياسية الحالية وما ينتاب العملية السلمية من تراجع بأمل عودة السلام إلى مساره الصحيح .

#### ثانياً - جلسات العمل - كلمة مثل جامعة الدول العربية - التقارير -

في بداية جلسة العمل الأولى ألقى السيد أحمد بن حلي ، مستشار أمين عام جامعة الدول العربية ، كلمة عبر فيها عن بالغ تقديره لسمو الأمير الحسن ، نائب جلالة الملك ، ولـي العهد ، لرعايته أعمال المؤتمر .

وقال السيد بن حلي أن هذه الفترة التي يعيش فيها الأردن تجربة ديمقراطية تزداد كل يوم عمقاً وترسخاً على أرض الواقع الأردني ويمتد إشعاعها إلى محيطها العربي والإقليمي ، وتتstem في إثراء التوجه الديمقراطي في الوطن العربي ، بالإضافة إلى قيمنا السامية السمححة وتراثنا التأفيي المشرق .

وقال أن التعاون العربي مع الجانب الأوروبي يشكل بعداً استراتيجياً هاماً في العلاقات الخارجية للدول العربية سواء كان ذلك من خلال التعاون الثنائي أو ضمن التعاون متعدد الأطراف .

تعني في المحصلة أن الأوساط المتشددة في إسرائيل ، التي رفضت طيلة السنوات الخمس الماضية تطبيق صيغة مدريد للسلام ، تسعي الآن إلى دفن هذه الصيغة نهائياً وتدمر كل أمل في إحلال السلام العادل الأمر الذي يضع المنطقة في أجواء التوتر والعنف ويزيد خطر اندلاع حروب جديدة مدمرة .

وأوضح السيد القادرى أن الفترة الأخيرة قد أظهرت توافقاً كبيراً في المواقف العربية والأوروبية . وأن الجانب العربي يتطلع إلى تعاون عربي - أوروبي لإيجاد حلول لمشكلة الحصار المفروض على الجماهيرية الليبية والعراق وغيرها من المشكلات التي يشكل استمرارها عقبة في وجه تطور العلاقات العربية - الأوروبية .

وأكـدـ السيد القـادـريـ أـيـضاـ أـنـ تـطـوـيرـ الجـانـبـ الـاقـتصـاديـ منـ الـعـلـاقـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـأـورـوـبـيـةـ يـعـتـبرـ مـجاـلـاـ بـالـأـهـمـيـةـ لـتـعـزيـزـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ فـيـ مـخـلـفـ الـجـوـانـبـ فـالـاتـحـادـ الـأـورـوـبـيـ كـانـ دـائـماـ شـرـيكـاـ اـقـتصـادـياـ رـئـيـسـياـ لـالـعـالـمـ الـعـرـبـيـ ،ـ وـنـحنـ نـتـطـلـعـ إـلـىـ بـلـورـةـ شـرـاكـةـ اـقـتصـادـيـةـ عـرـبـيـةـ أـوـرـوـبـيـةـ تـقـوـمـ عـلـىـ تـواـزنـ الـمـصـالـحـ وـيمـكـنـ أـنـ تـشـكـلـ نـموـذـجاـ لـعـلـاقـاتـ تـعاـونـ رـائـدـةـ بـيـنـ الشـمـالـ وـالـجـنـوبـ .ـ كـذـلـكـ يـشـكـلـ التـفـاعـلـ التـقـافيـ مـحـورـاـ هـامـاـ لـلـتـعـاـونـ الـعـرـبـيـ الـأـورـوـبـيـ ...ـ وـفـيـ حـينـ يـرـىـ الـبـعـضـ أـنـ الـمـسـتـقـبـلـ هـوـ لـمـوـاجـهـةـ بـيـنـ الـقـافـاتـ وـالـحـضـارـاتـ فـإـنـاـ نـعـتـقـدـ أـنـ الـحـوارـ الـبـنـاءـ وـالـتـفـاعـلـ الـإـيجـاـيـيـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ الـقـاعـدـةـ فـيـ الـعـلـاقـاتـ بـيـنـ الـقـافـاتـ الـمـخـلـفـةـ خـاصـةـ إـذـاـ ماـ اـنـطـلـقـ هـذـاـ حـوـارـ مـنـ اـحـتـرـامـ قـيـمـ الـغـيـرـ وـتـقـالـيـدـهـ .ـ وـتـتـوفـرـ لـلـعـربـ وـالـأـورـوـبـيـنـ كـلـ الشـرـوـطـ الـلـازـمـةـ لـإـقـامـةـ تـعاـونـ تـقـافيـ وـحـضـارـيـ مـثـرـ .ـ

وـأـلـقـىـ السـيـدـ روـبـرتـ هـيـكـسـ ،ـ عـضـوـ مجلـسـ الـعـلـومـ الـبـرـيطـانـيـ ،ـ رـئـيـسـ الشـعـبـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ ،ـ وـرـئـيـسـ المـشـارـكـ لـلـرـابـطـةـ الـبـرـلـامـانـيـةـ لـلـتـعـاـونـ الـعـرـبـيـ الـأـورـوـبـيـ ،ـ كـلـمةـ الجـانـبـ الـأـورـوـبـيـ فـيـ جـلـسـةـ الـاقـتـاحـ تـتـاـولـ فـيـهاـ الـعـلـاقـاتـ الـعـرـبـيـةـ

و حول العلاقة مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي أشار التقرير إلى أنه على الرغم من فترة الجمود التي مرت بها فقد بقيت العلاقات قائمة بين الرابطة والاتحاد وبين الأمانتين العامتين للمنظمتين . وشكلت مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي فرصةً لتبادل الآراء حول مختلف القضايا التي تهم الجانبيين . وكان مؤتمر بيجين الأخير فرصة لاستئناف التعاون ، وتم فيه الاتفاق على الترتيبات المتعلقة بانعقاد اجتماع عمان الحالي .

كذلك قم السيد جان ميشيل دومون ، الأمين العام للرابطة ، تقريراً عن وضع الرابطة وأنشطتها خلال نفس الفترة مشيراً بصورة خاصة إلى أن الأزمة المالية التي تعرضت لها قد أدت إلى توقفها مؤقتاً عن العمل . ثم استأنفت الرابطة العمل في وضع جديد من خلال ( معهد البحث الأوروبي للتعاون المتوسطي والعربي - الأوروبي ) . واستعرض التقرير نشاطات الرابطة والزيارات التي قامت بها وفود تمثلها إلى كل من القدس وغزة والمملكة العربية السعودية وعمان والجماهيرية العربية الليبية - والتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي في مجال استئناف الحوار البرلماني العربي - الأوروبي وكذلك مشاركة الرابطة في مراقبة الانتخابات التي جرت في الأراضي المحتلة لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني .

### **ثالثاً- تشكيل لجنة الصياغة - أوراق العمل و المناقشات**

تم في جلسة العمل الأولى تشكيل لجنة  
لصياغة لمتابعة المناقشات واعداد مشروع  
البيان الختامي الذي سيصدر عن المؤتمر .  
وتشكلت لجنة الصياغة من ممثلين عن الجانبيين  
العرب والأوروبي ، وذلك على النحو التالي :

عن الجانب العربي:

- السيد عبد الرؤوف الروابدة (الأردن) .
  - السيد توفيق درويش (سورية) .
  - السيد عبد الله عبد الله (فلسطين) .

وأضاف أن هذا التعاون يزداد أهمية في ظل التحولات الإقليمية والدولية وما تشهده العلاقات الدولية من إعادة النظر في ترتيب نظامها في هذه الحقبة الزمنية والاستثنائية التي نتطلع فيها إلى القرن الحادي والعشرين.

وأشار إلى دور الاتحاد الأوروبي بتحمل  
مسؤولية تاريخية في تحقيق السلام في الشرق  
الأوسط حيث أكد بيان برسلونة على أهمية  
تضافر الجهود للدفع بالعملية السلمية إلى مداها  
النهائي على أساس مرجعية مدريد والمتمثلة في  
قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادأ الأرض  
مقابل السلام.

ودعا إلى وضع حد للحصار الذي تتعرض له بعض الدول العربية والذي يشكل عائقاً لتنمية هذا التعاون إضافة إلى تقليل الفجوة بين ضفتي المتوسط في ميدان التنمية وخلق تجانس بين المجموعتين لتجسيد مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية . ولاشك أن مقتضيات إنجاز محاور هذه الشراكة تدعوا الجانب الأوروبي إلى تقديم المساعدة إلى دول جنوب المتوسط لرفع مستوىها الاقتصادي وتخفيف المديونية .

ودعا السيد بن حلي إلى العناية بالمهاجرين العرب في أوروبا وكفالة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ثم قدم السيد نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، تقريراً عن الأنشطة التي جرت منذ انعقاد المؤتمر الأخير للحوار في باريس (نيسان - إبريل 1994)، استعرض فيه ما جرى من تغييرات في إطار الاتحاد البرلماني العربي على صعيد رئاسة الاتحاد وأمانته العامة. كما استعرض التقرير أنشطة الاتحاد البرلماني العربي خلال نفس الفترة مشيراً إلى أن نشاط الاتحاد انصب خلالها على ثلاثة محاور هي : تعزيز التضامن العربي ، والدفاع عن عروبة القدس ، والتضامن مع لبنان الشقيق ، بالإضافة إلى استعادة علاقات الاتحاد مع مختلف المنظمات البرلمانية و الإقليمية .

**حول جملة من القضايا أبرزها :**

- ضرورة متابعة العملية السليمة في الشرق الأوسط بروح مؤتمر مدريد للسلام ووفق الأسس والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في مدريد، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي 338، 242، 425.

- ضرورة الالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين جميع أطراف عملية السلام واستئناف المفاوضات المتوقفة على المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت تلك المفاوضات في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة.

- رفض الممارسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية الجديدة لا سيما فيما يتعلق بالاستيطان وتغيير معالم القدس، واعتبارها تخريبًا لعملية السلام.

- ضرورة أن تلعب أوروبا دوراً نشطاً في عملية السلام يكمل دور راعي السلام: الولايات المتحدة وروسيا.

- ضرورة إيجاد حل تفاوضي للحصار المفروض على الجماهيرية العربية الليبية والتربح باقتراح جامعة الدول العربية بمحاكمة المتهمين في لاهي من قبل قضاة إسكتلنديين، وضمان انضمام الجماهيرية إلى المشاركة في الشراكة المتوسطية.

- إدانة قانون داماتو الأمريكي بخصوص ليبيا وإيران.

- الترحيب بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي حول العراق (النفط مقابل الغذاء) كخطوة أولى لرفع جميع العقوبات الدولية المفروضة على العراق. وتأكيد الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية للعراق. وضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة.

- ضرورة التعاون العربي - الأوروبي لمواجهة الإرهاب مع الأخذ بعين الاعتبار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمقاومة الوطنية للاحتلال الأجنبي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

- السيد د. طلبة عويضة (مصر).

**وعن الجانب الأوروبي :**

- السيد مايكل فيريس (أيرلندا).

- السيدة انغرييت ايرهامار (السويد).

- السيد غونترام فون شينك (ألمانيا).

- السيد ستيفانو سكوارسيينا (البرلمان الأوروبي).

**حول البند السياسي في جدول أعمال المؤتمر**

جرت خلال نفس الجلسة مناقشة البند السياسي في جدول أعمال المؤتمر والذي تضمن التعاون العربي - الأوروبي من أجل :

- تشريع عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل الدور الأوروبي فيها.

- إيجاد حلول للحصار المفروض على بعض الأقطار العربية.

- مكافحة الإرهاب.

وكانت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي قد تقدمت بورقة عمل تتضمن رؤية عربية لهذه المواقف في ضوء المقررات الصادرة عن مؤتمر القمة العربية الأخير والقرارات الصادرة عن مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، لاسيما قرارات الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد (دمشق ، أيار - مايو / 1996) (ورقة العمل العربية مرفقة بهذا التقرير).

كذلك تقدمت الأمانة العامة للرابطة بورقة عمل مماثلة تتضمن رؤية أعضاء الرابطة حول نفس المواقف (ورقة العمل الأوروبية مرفقة بهذا التقرير).

وشكلت هاتان الورقتان أرضية للمناقشات التي جرت حول القضايا السياسية التي تضمنها البند الأول . وألقى ممثلو الشعب البرلمانية العربية والأوروبية مداخلات حول هذه القضايا عبرت عن وجهات نظر شعبيهم البرلمانية . وكان واضحاً التقاء وجهات النظر العربية والأوروبية

- ضرورة تضييق الفجوة في مستويات التطور بين العالم العربي وأوروبا من خلال تكثيف المساعدات الأوروبية كماً ونوعاً للبلدان العربية.

- تشجيع الاستثمارات من كلا الجانبين في دول الجانب الآخر.

- الأخذ بعين الاعتبار للمصالح الاقتصادية لكلا الجانبين عند تطبيق بنود اتفاقية تحرير التجارة الدولية.

- تأكيد ضرورة التعاون في الميدان الثقافي والتشجيع على الأعمال المشتركة في هذا الميدان.

### ثالثاً. الجلسة الختامية

عقد المؤتمر جلسته الختامية في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في الأول من كانون الأول - ديسمبر 1996 . وفي مستهل الجلسة ألقى السيد عبد الرؤوف الروابدة (الأردن) النص العربي لمشروع البيان الختامي الذي أعدته لجنة الصياغة . كما ألقى السيد مايكل فيريس (ممثل إيرلندا) النص الإنكليزي للبيان . وصادق المؤتمر بالتصفيق بالإجماع على هذا البيان .

- ضرورة إيجاد منطقة متوسطية خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والألغام الأرضية المضادة للأفراد . ودعوة إسرائيل إلى توقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية .

حول البند الاقتصادي في جدول الأعمال

كرست الجلسة الثانية من جلسات عمل المؤتمر لمناقشة البند الاقتصادي في جدول الأعمال :

« الشراكة العربية - الأوروبية عشية القرن الحادي والعشرين » .

و هنا أيضاً شكلت ورقتا العمل المقدمتان من الأمانتين العامتين لكل من الاتحاد والرابطة أرضية للمناقشات واتضح أن برلمانيي الجانبين يؤكdan على جملة من الأمور من أهمها :

- العالم العربي وأوروبا شريكان اقتصاديان رئيسيان تجمعهما مصالح مشتركة عميقة الجذور ، ومستقبل وآفاق واسعة وواعدة .

- ضرورة تنفيذ مقررات مؤتمر لشبونة حول الشراكة المتوسطية من منظور يحمي المصالح الاقتصادية لكل الطرفين .



الاجتماع التنسيقي للوفود العربية



### **الاجتماء القضائي التالية:**

- تحديد القضايا التي سيطالب الجانب العربي بإدراجها في البيان الختامي للجتماع.
  - تسمية ممثلي الجانب العربي في لجنة الصياغة.
  - تسمية ممثلي الجانب العربي لرئاسة الجلسات.
  - ما يتضمنه من أعمال.

ترأس الاجتماع الأستاذ أحمد القادري ،  
عضو مكتب مجلس النواب المغربي ، ممثل  
السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي . وناقش  
المجتمعون البنود المدرجة في جدول الأعمال  
وتفقوا على الأمور التالية :

السعى إلى إدراج القضايا التالية في البيان الخاتمي للمؤتمر:

-تأكيد مرجعية مدريد بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي 242، 338، 425، وضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

و قبل رفع الجلسة والإعلان عن اختتام المؤتمر ألقى معالي المهندس سعد هايل السرور ، رئيس مجلس النواب الأردني ، كلمة قصيرة شكر فيها أعضاء لجنة الصياغة على الجهد الذي قاموا به ، كما كرر ترحيبه بالوفود العربية والأوروبية المشاركة في أعمال المؤتمر ، مشيراً إلى أن المناقشات قد أسفرت عن تقارب واضح في وجهات النظر تتعلق من المصلحة المشتركة للجانبين . وأعرب عن أمله في أن يستمر التعاون العربي الأوروبي مستقبلاً وفي جميع الميدانين لما فيه خدمة السلام والتقابه بين شعوب المنطقتين .

ثم أُعلن عن اختتام أعمال المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي.

اجتماع الوفود العربية

مساء يوم الجمعة الواقع في 1996/11/29  
عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في  
مؤتمر الحوار الاجتماعي تشاورياً لتنسيق مواقفها  
حول القضايا المطروحة أمام المؤتمر وناقشت

وعلى صعيد العلاقات مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي رحب المجتمعون بعودة الرابطة إلى ممارسة عملها، وأكدوا ضرورة عقد المؤتمر القادم للحوار في إحدى العواصم الأوروبية، كما وافقوا على اتخاذ إجراء لتكريم الرواد الأوائل من أعضاء الرابطة ، لاسيما : كريستوف ميهيو ، وريمون اوفروا ، وروبرت سوان ، نظراً لما قدموه من أعمال في إطار تعزيز العلاقات العربية - الأوروبية والدفاع عن القضايا العربية . وكل الاجتماع الأمانة العامة للاتحاد لاتخاذ الإجراء المناسب لتحقيق هذه التوصية .

#### ممثلو الجانب العربي في لجنة الصياغة

قرر الاجتماع تكليف وفد الشعب البرلمانية العربية في كل من : الأردن ، سوريا ، فلسطين ، ومصر تسمية أعضاء منها لتمثيل الجانب العربي في لجنة الصياغة .

#### ممثلو الجانب العربي في رئاسة جلسات المؤتمر

كذلك اتفق المجتمعون على أن يتولى معايي المهندس سعد هايل السرور ، رئيس مجلس النواب الأردني ، رئاسة المؤتمر ورئيسة الجلستين الأولى والختامية ، وأن يتولى مثل الشعبية المغربية / شعبة الرئاسة / رئاسة إحدى الجلسات العامة في المؤتمر .

#### ملاحظات على هامش المؤتمر

1- انعقد مؤتمر عمان للحوار البرلماني العربي - الأوروبي بعد عامين ونصف من آخر مؤتمر لهذا الحوار (باريس / نيسان - إيريل / 1994) . ويعود السبب في تأخير انعقاد المؤتمر إلى عاملين : الأول هو اضطرار الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي إلى التوقف مؤقتاً عن العمل بسبب الصancفة المالية التي مرت بها خلال عام 1995 ، وكذلك إلى التغيرات التي جرت داخل الاتحاد البرلماني العربي على صعيد الرئاسة والأمانة العامة . وكان واضحاً من مداولات المؤتمر حرص

- تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

- تحويل الحكومة الإسرائيلية الجديدة مسؤولة جمود المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ، وعدم تنفيذ بنود اتفاق أوسلو مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، والدعوة إلى استئناف المفاوضات من حيث انتهت .

- إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بتوسيع الاستيطان ، وتحيير المعالم الجغرافية لمدينة القدس الشريف ، وتأكيد الهوية العربية - الإسلامية للمدينة ، والدعوة إلى اتخاذ موقف دولي لوقف عمليات الاستيطان .

- تأكيد قيام أوروبا بدور فاعل في عملية السلام مكملاً لدور الولايات المتحدة وروسيا .

- دعوة أوروبا لممارسة ضغوط على إسرائيل لإعلان التزامها تنفيذ القرارات الدولية حول الصراع العربي الإسرائيلي .

- الإشادة بالمواقف الأوروبية الأخيرة ، والتتويج خصوصاً بدور فرنسا وزيارة الرئيس الفرنسي شيراك إلى المنطقة .

- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على جنوب لبنان .

- إدانة الإرهاب والإشارة إلى التمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية ضد العدوان والاحتلال .

- تبني اقتراح جامعة الدول العربية بخصوص الحصار المفروض على الجماهيرية ودعوة الدول الأوروبية إلى حل هذه القضية عن طريق الحوار والتفاوض .

- تأكيد وحدة العراق والحفاظ على سيادته والترحيب بتنفيذ قرار مجلس الأمن النفط مقابل الغذاء كخطوة على طريق رفع الحصار نهائياً .

- الإشارة إلى ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العالم العربي وأوروبا بما يخدم مصالح الطرفين ، وإيجاد حلول لمشاكل المتعلقة بالعمال العرب المهاجرين في أوروبا .

اللجنة وإضافة عبارة «طبقاً لقرارات الأمم المتحدة» إلى الفقرة المعنية.

6- قام وفد من البرلمانيين العرب والأوروبيين المشاركين في أعمال المؤتمر بزيارة تضامنية إلى مقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمان حيث استقبلوا من قبل الأخ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وعد من أعضائه.

وبعد أن رحب الأخ الزعنون بأعضاء الوفد أثني على الدور الأوروبي الداعم والمساند للحقوق الفلسطينية، مشيراً بصورة خاصة، إلى المساهمة الأوروبية مع المجلس الوطني الفلسطيني في عملية انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي إشارة إلى الوضع الراهن في المنطقة أشار الأخ الزعنون إلى أن إسرائيل قد أوصلت مؤتمر مدريد إلى طريق مسدود، وأنها ماتزال تعطل تنفيذ اتفاقات أوسلو، وحذر الأخ أبو الأديب من أن تصلب وتعنّت حكومة نتنياهو سيقود إلى الانفجار وإلى عودة المنطقة إلى دوامة العنف. وأعرب الأخ الزعنون عن اعتراضه بعودة أوروبا إلى المنطقة بهيئاتها ومؤسساتها لتأخذ دورها الهام والفاعل في بناء السلام والاقتصاد.

وأعرب السيد غيليرود، الرئيس المشارك للرابطة (من الدنمارك) عن شجب الرابطة وأعضائها للعنف في فلسطين المحتلة، وعن تحملهم الحكومة الإسرائيلية مسؤولية ما يجري. وطالب بتتنفيذ جميع الاتفاques المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستئناف مفاوضات الحل النهائي، والامتناع عن تغيير معالم القدس وعن بناء المستوطنات، موضحاً أن هذه القضايا تشكل صلب الموقف الأوروبي من قضية الشرق الأوسط ومن عملية السلام.

الجانبين على متابعة هذه اللقاءات وتعزيزها في المستقبل.

2- لقيت الارتياح لدى أعضاء المؤتمر المبادرة التي قام بها صاحب السمو الملكي، الأمير حسن بن طلال، نائب جلالة الملك، ولسي العهد، بأن ترك حيزاً من خطابه للإجابة عن أسئلة المشاركين. وكانت هذه المبادرة فرصة لقاء الضوء على بعض القضايا التي طرحتها عدد من المشاركين. واعتبرت تجسيداً حياً لعملية الحوار.

3- أشارت مدخلات المندوبين الأوروبيين، لا سيما مداخلة المندوب الفرنسي ليكوفسكي، إلى وجود تصميم أوروبي على أن تلعب أوروبا دوراً فاعلاً في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأوضحت تلك المدخلات أنه إذا كان دور أوروبا حتى الآن قد اقتصر على المشاركة في معالجة الأزمات والمشاركة في التمويل، فإنه قد حان الوقت لكي يسهم الاتحاد الأوروبي بصورة أكبر في إيجاد الحلول لعملية السلام.

4- أبرزت ورقة العمل الأوروبية حول العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي وأوروبا وتدنى حصتها في التجارة الخارجية للدول الأوروبية في السنوات الأخيرة. وأبرزت الورقة عزم أوروبا على الإسهام في تنمية وتكامل الأنظمة الاقتصادية في الدول المجاورة لها انطلاقاً من أن ازدهار أوروبا واستقرارها يعتمدان على ازدهار جيرانها واستقرارهم.

5- أثناء صياغة الفقرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب في لجنة الصياغة جرت مناقشة مطولة أعرب خلالها المندوب الإيرلندي عن تحفظه على الإشارة إلى مشروعية أعمال المقاومة ضد العداون والاحتلال الأجنبي، خشية أن يفسر ذلك بأنه تأييد للأعمال الإرهابية أو إعطاء غطاء لها. ولكنه سحب تحفظه على الفقرة بعد التوضيحات التي قدمها ممثلو الجانب العربي في



## أوراق العمل المقيدة من الجانب العربي :

• تقرير عن العلاقات المشتركة منذ مؤتمر الحوار في باريس (نisan - ابريل ) 1995.

• التعاون العربي - الأوروبي من أجل :

- تشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل الدور الأوروبي فيها.
- إيجاد الحلول للحصار المفروض على بعض الدول العربية.
- مكافحة الإرهاب.

• الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية على أبواب القرن الحادي والعشرين

• التعاون بين الاتحاد والرابطة لترقية العلاقات مع الهيئات البرلمانية الأوروبية.



العدد 1271 - 11/1996

## العدد الأول

### 报导关于阿拉伯议会联合体从巴黎开始的对话关系

1994年4月-尼日尔

- انتقلت رئاسة الاتحاد بعد مؤتمر الرباط إلى الشعبية المغربية ممثلة بشخص رئيسها الدكتور محمد جلال السعيد ، وذلك لمدة عامين .
  - جرى تعيين أمين عام جديد للاتحاد ، وكان لي الشرف أن أسلم هذا المنصب .
  - أقرت خطة عمل بناءه لتشييف عمل الاتحاد ، وتفعيل مؤسساته في جميع الميادين .
  - انتقل الاتحاد إلى مقر جديد تم تجهيزه بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل . واتخذت الإجراءات العملية لبناء مقر دائم للاتحاد في دمشق تم وضع حجر الأساس له مؤخراً على الأرض التي قدمها سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، هدية للاتحاد .
  - واستؤنفت العلاقات مع معظم المنظمات الدولية والإقليمية بعد فترة من الركود .
- من الناحية السياسية :**
- كانت الفترة الماضية فترة غنية بالأحداث السياسية والتطورات سواء على الصعيد العربي ، أم على صعيد قضية الشرق الأوسط والعملية السلمية المرتبطة بها .
  - في المؤتمر السادس للاتحاد طرحت جميع القضايا والخلافات العربية التي انعكست سلباً على عمل الاتحاد البرلماني العربي ، وجرى تبادل آراء صريح حولها ، وتم التوصل إلى

مضي عامان ونصف على انعقاد آخر اجتماع للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في باريس . وكانت هذه الفترة زاخرة بالأحداث والتطورات على الصعيدين العربي والأوروبي ، وعلى صعيد كل من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي . ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أرحب باستئناف الرابطة لعملها في إطار تعزيز العلاقات العربية - الأوروبية على مختلف الأصعدة .

ويسريني أن أقدم لكم فيما يلي عرضاً للتطورات داخل الاتحاد البرلماني العربي ولأبرز الأنشطة التي قامت بها الأمانة العامة للاتحاد خلال الفترة المنصرمة .

#### من الناحية التنظيمية :

- في إيلول - سبتمبر 1994 قدم الأمين العام السابق للاتحاد السيد عبد الرحمن بوراوي استقالته من منصبه . ومررت الأمانة العامة للاتحاد بعد ذلك بفترة انتقالية استمرت حتى أوائل نيسان - إبريل 1995 حين جرت في الرباط ، تحت رعاية جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية ، - حفظه الله - أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره السادس . وقد شكل هذان الحدثان انعطافاً حقيقياً في مسيرة الاتحاد لأنهما وضعوا الأساس لقفزة نوعية في نشاطاته وأساليب تحركه .

جنوب لبنان والمجزرة التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون في قانا في نيسان - إبريل 1996 . كذلك عقد مجلس الاتحاد السابع والعشرون جلساته الختامية في مدينة قانا إعراباً عن التضامن مع الشعب اللبناني الشقيق . وأصدرت الشعب البرلمانية العربية بيانات تستذكر فيها العدوان على لبنان وتعرب عن تضامنها معه . ولقي الترحيب من جانب الاتحاد البرلماني العربي البيان الذي أصدرته الرابطة حول العدوان على لبنان .

على صعيد التعاون مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي والهيئات البرلمانية الأوروبية الأخرى

بالرغم من فترة الجمود التي مرت بها فقد بقىت العلاقات قائمة بين الرابطة والاتحاد وبين الأمانتين العامتين للمنظمتين . وشكلت مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي فرصة لتبادل الآراء حول مختلف القضايا التي تهم الجانبين . وكان مؤتمر بجين الأخير فرصة لاستئناف التعاون ، وتم فيه الاتفاق على الترتيبات المتعلقة بانعقاد اجتماع عمان الحالي .

أن الأوضاع التي مرت بالاتحاد قد أثرت أيضاً على علاقاتنا مع البرلمان والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ولم تتحرك تلك العلاقات طيلة الفترة الماضية منذ مؤتمر باريس وقد أقرت الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد العربي برنامجاً لإعادة تشحيط تلك العلاقة ونحن نأمل أن يفيده بناءها على أسس جديدة تضمن لها الاستمرار وفاعلية في هذا المجال نطلع إلى مساعدة زملائنا البرلمانيين الأوروبيين .

صيغة مرنة تكفلمواصلة العمل بروح أكثر إيجابية .

وخلال الفترة الماضية انصب عمل الاتحاد بصورة أساسية على ثلاثة مواضيع سياسية هي :

تعزيز التضامن العربي ، والدفاع عنعروبة القدس ، والتضامن مع لبنان .

أولاً : في إطار تعزيز التضامن العربي :

- أقر المؤتمر السادس جملة من القرارات التي أكدتها الدورة السابعة والعشرون لمجلس الاتحاد المنعقدة في دمشق في أيار - مايو 1996 حول ضرورة تعزيز التضامن العربي وسبل تحقيق هذا الهدف القومي النبيل ، وكيفية مساهمة البرلمانيين العرب في ذلك . وتتابع رئاسة الاتحاد وأمانته العامة تنفيذ هذه القرارات بشعور عال من المسؤولية .

ثانياً : وفي إطار الدفاع عنعروبة القدس :

- عقد مجلس الاتحاد دورة استثنائية في كانون الثاني - يناير 1996 خصصت للدفاع عنعروبة القدس أثر صدور قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدسة . وأصدر المجلس بياناً أعلن فيه رفض البرلمانيين العرب لهذه الخطوة المتناقضة مع قرارات الشرعية الدولية حول القدس ، ومع الجهود المبذولة لدفع عملية السلام إلى الأمام . ودعا البيان برلمانيي العالم للانضمام إلى حملة الدفاع عن القدس .

ثالثاً : وبخصوص لبنان :

أصدر البرلمانيون العرب المشاركون في مؤتمر استانبول بياناً أدلووا فيه العدوان الإسرائيلي على



## البند الثاني

- التأسيس العربي الأوروبي من أجل :
- تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل دور الأوروبي فيها.
- ايجاد حلول للحصار المفروض على بعض الدول العربية
- مكافحة الإرهاب

الدولي ، وبالتالي على إسرائيل .

وقد أدى هذان العاملان دورهما في المؤتمر بإقرار ماسمي «صيغة مدريد» القائمة على أساس الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالصراع في المنطقة (242، 338، 425) . وأعلنت البلدان العربية ترحيبها بصيغة مدريد ، واعتبرت السلام القائم على أساسها خياراً استراتيجياً لها . ولكن صيغة مدريد ، خلال السنوات الخمس الماضية كانت تتعرض للتآكل والتراجع بفعل السياسة الإسرائيلية المراوغة الهداف إلى التملص من الالتزام بأسس تحقيق السلام ، وذلك بفعل التراثي الذي أبداه المجتمع الدولي حيال إسرائيل بعد المؤتمر . ولعب دوراً هاماً أيضاً في عدم تنفيذ مقررات مدريد ، تراجع التنسق بين الأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية السلام . وخلال السنوات الخمس الماضية تم التوصل إلى نتائج محددة هي :

- اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل .
- الاتفاق الأردني الإسرائيلي .
- مفاوضات على المسارين السوري واللبناني

### أ- تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل دور الأوروبي فيها :

انقضت خمس سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد الخاص بالسلام في الشرق الأوسط . ومن المعروف أن انعقاد المؤتمر قد جاء تجسيداً لرغبة دولية شاملة في تحقيق السلام في هذه المنطقة على أساس عادلة تنسجم مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

وبالرغم من الرفض القاطع الذي أبدته حكومة الليكود المتشدد آنذاك لفكرة المؤتمر ، فإن إسرائيل قد وجدت نفسها في النهاية مضطورة لحضور المؤتمر والمشاركة في أعماله وذلك بتأثير عاملين أساسيين :

الأول : هو الضغط الدولي الواسع الناجم عن الرغبة الدولية الشاملة في إطفاء بؤرة التوتر الخطيرة في الشرق الأوسط وتوفير مقومات سلام شامل وعادل .

الثاني : الانفلاحة التي فجرها الشعب العربي الفلسطيني ، والمقاومة الواسعة للاحتلال الإسرائيلي في الجولان ولبنان ، ومن ثم الموقف العربي المتماسك من قضية السلام - كل ذلك شكل عنصر ضغط غير قليل على الموقف

التوتر والعنف ، ويزيد خطر اندلاع حروب جديدة مدمرة .

لقد دفع العرب ثمناً باهظاً للعمليةسلمية ، ولم يحصلوا في المقابل على حقوقهم : فلا تزال أرضهم محتلة ، ولا يزال ملايين من اللاجئين خارج أوطنهم ، ولا تزال إسرائيل تشكل مصدر تهديد لأمن العرب وحاضرهم ومستقبلهم . وبالمقابل فإن إسرائيل حصلت على مكاسب استراتيجية خلال الفترة نفسها دون مقابل . وتقوم سياستها على محاولة توفير السلام والأمن لها فقط على حساب مصالح العرب وحقوقهم . وهذه المعادلة العرجاء وغير المنطقية تعكس مقدار الخلل الذي أصاب العمليةسلمية منذ مؤتمر مدريد حتى الآن .

إن اصلاح هذا الخلل وانقاد عملية السلام ليس مسؤولية عربية بل هو مسؤولية دولية من حيث الأساس . وكما أجبر المجتمع الدولي حكومة الليكود قبل خمس سنوات على حضور مؤتمر مدريد ، فإنه مطالب الآن ببارغام حكومة نتنياهو الليكودية على تنفيذ ماتم الاتفاق عليه في مدريد وفي المفاوضات التي أعقبت ذلك واستئناف عملية السلام من حيث انتهت إليه في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة .

ومما لا شك فيه أن لأوروبا دوراً هاماً في هذا السياق . وبالرغم من المحاولات الأمريكية لاستبعاد أوروبا عن المشاركة الفعلية في عملية السلام ، وبالرغم من الرفض الإسرائيلي لאי دور أوروبي فاعل في هذه العملية ، فقد أخذت أوروبا مؤخراً تمارس سياسة طرف مصمم على أن يكون له دور نشط في عملية السلام . وقد ظهر ذلك جلياً من خلال جملة من المؤشرات : بيان القمة الأوروبية الأخيرة ، وتصريحات عدد من المسؤولين الأوروبيين ، ومن خلال زيارة الرئيس شيراك إلى دول المنطقة ، وأخيراً في تعيين مبعوث أوروبي خاص إلى المنطقة . كما اتضحت أيضاً في فرض مشاركة فرنسا في لجنة مراقبة وقف اطلاق النار في جنوب لبنان في أيار - مايو - من هذا العام .

لم تتمكن عن نتائج ملموسة معلنة .

ولكن مجيء حكومة نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل قبل أشهر قليلة زاد الأمور تعقيداً ووضع عملية السلام التي بدأت في مدريد في طريق مسدود . فالحكومة الإسرائيلية الجديدة أعلنت رفضها المطلق لكل أسس مدريد ولجميع الانجازات التي حققتها المسيرةسلمية خلال السنوات الماضية :

- فهي استبدلت مبدأ الأرض مقابل السلام ، بمبدأ الأمن مقابل السلام .

- وأعلنت رفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

- وجمدت المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ، مطالبة بالعودة إلى المفاوضات من نقطة الصفر .

- وخلفت عقبات جديدة أمام تنفيذ اتفاق أوسلو مع السلطة الوطنية الفلسطينية ( كما اتضحت مؤخراً من فشل المباحثات حول إعادة الانتشار في الخليل ) والمطالبة بإعادة النظر فيه وتعديلها .

- وكثفت عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وفي الجولان ، وشجعت المستوطنين على توسيع المستوطنات القديمة وبناء أخرى جديدة ، ووضعت خططاً لاستخدام مهاجرين جدد .

- وتواصلت تغيير المعالم الجغرافية لمدينة القدس الشريف وتهديد أماكنها المقدسة بالتدمير (فتح النفق تحت المسجد الأقصى الشريف ) .

- وقامت بالتنقيب عن النفط في الجولان .

- وترفض إطلاق سراح المعتقلين من السجون الإسرائيلية .

إن كل هذه الممارسات تعني في المحصلة أن الأوساط المتشددة في إسرائيل ، التي رفضت طيلة السنوات الخمس الماضية تطبيق صيغة مدريد للسلام ، تسعى الآن إلى دفن هذه الصيغة نهائياً ، وتدمر كل أمل في إحلال السلام العادل ، الأمر الذي يضع المنطقة في أجواء

استحقاقاتها .

4- تشجيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين  
البلدان العربية ودول الاتحاد الأوروبي .

5- العمل على جعل الشرق الأوسط منطقة  
خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار  
الشامل والضغط على إسرائيل لتوقيع اتفاقية  
حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها  
النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ب- إيجاد حلول للحصار المفروض على  
بعض الدول العربية :

تشير جميع الدلائل إلى أن آفاقاً رحبة تفتح  
في الظروف الراهنة أمام التعاون العربي -  
الأوربي في مختلف الميادين السياسية  
والاقتصادية والثقافية . ومن الواضح أن تعميق  
هذا التعاون وتوسيعه يقتضي التعاون وإزالة  
سوء التفاهم حول عدد من القضايا الهامة ، ومن  
بينها إيجاد حلول للحصار المفروض على بعض  
الدول العربية :

- فالبرلمانيون العرب يعربون عن قلقهم إزاء  
الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب  
العربي الليبي من الإجراءات القسرية المفروضة  
عليه بموجب قرار مجلس الأمن رقم 748 لعام  
1992 و 883 لعام 1993 . ويعتبرون أن عدم  
التجاوب مع المساعي والجهود التي بذلتها  
الجماهيرية العربية الليبية ، وجامعة الدول  
العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم  
الاتحاز ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد أخر  
كتيراً الوصول إلى حل للأزمة وضاعف من  
معاناة الشعب العربي الليبي . إن الاقتراح الذي  
تقدمت به جامعة الدول العربية القاضي بإجراء  
محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيما من قبل  
قضاء اسكتلنديين في لاهاي مع توفير الضمانات  
الالزمة لهما ، والذي لقي تأييداً دولياً واسعاً ،  
يعتبر حلاً مناسباً يؤدي إلى إنهاء الأزمة ورفع  
المعاناة عن الشعب الليبي . إن عدم الاستجابة  
لهذه المقترنات والإصرار على المواقف  
السابقة ، المتعارضة مع السيادة الوطنية  
للجماهيرية ، يدفع إلى الاعتقاد أن ثمة أهدافاً

إن ضمان قيام أوروبا بدور فاعل في عملية  
السلام في الشرق الأوسط يتطلب توفر ثلاثة  
عوامل هي :

- 1- موقف أوربي موحد .
- 2- مطالبة عربية بهذا الدور ودعم له .
- 3- إلا يكون الدور الأوروبي مناسباً للدور  
الأمريكي بل متزامناً معه ومكملاً له .  
ويمكن القول إن هذه العوامل الثلاثة قد  
أصبحت متوفرة .

إن تشويط عملية السلام في الظروف الراهنة  
يتطلب موقفاً دولياً حازماً يجعل إسرائيل  
مضطرة للعودة إلى صيغة مدريد ومبدأ الأرض  
مقابل السلام والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية  
الدولية حول الصراع في المنطقة ، واستئناف  
المفاوضات على المسارين السوري اللبناني من  
حيث انتهت تلك المفاوضات ، ووقف عمليات  
الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة وتتنفيذ  
جميع بنود اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير  
الفلسطينية .

وهذه المبادئ ليست شرطاً مسبقاً  
لاستئناف عملية السلام ، وإنما هي إعادة للأمور  
إلى المجرى الطبيعي الذي سارت فيه هذه  
العملية قبل مجيء الحكومة الإسرائيلية الأخيرة .

إن البرلمانيين العرب مقاولون بقدرة أوروبا  
على القيام بدور نشط في تشويط عملية السلام  
في الشرق الأوسط ، ويرون أنأخذ التوجهات  
التالية بعين الاعتبار من شأنه أن يسهم في زيادة  
فاعلية الدور الأوروبي :

- 1- تأكيد المبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد  
للسالم ، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ  
القرارات 242 و 338 و 425 المتعلقة بالصراع  
العربي - الإسرائيلي .
- 2- الاستمرار في تقديم الدعم المالي للسلطة  
الوطنية الفلسطينية لإنجاز البنية التحتية وبناء  
مؤسساتها الوطنية .
- 3- تعليق الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل  
حتى تلتزم بأسس عملية السلام وتنفذ

الإرهاب . ويجري خلط واضح بين الأعمال الإرهابية التي تستهدف التخريب وإثارة الفوضى وقتل المدنيين الأبرياء ، والنضال الوطني المشروع الذي تمارسه حركات المقاومة للاحتلال والعدوان .

ـ هناك محاولات من قبل بعض القوى المهيمنة في عالم اليوم لإلصاق تهمة الإرهاب ببعض الدول التي لا تسجم معها في سياساتها أو لا تخضع لمطالبات تلك السياسة ، في محاولة لعزل هذه الدول ومحاصرتها وتبرير اتخاذ إجراءات ضدها .

3- هناك محاولات في الغرب تسعى إلى إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام كدين والقيام بحملة تحرضية ضد المسلمين ككل .

إن الدول العربية والبرلمانيون العرب قد أعلنوا مراراً أنهم يدينون الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته ، بما في ذلك ارهاب الدولة المنظم . كما أكدوا أن الإسلام بريء من التهم التي تحاول بعض الأوساط إلصاقها به . وهم يعبرون عن تقديرهم للمبادرة الكريمة التي قام بها سمو الأمير الحسن ، ولبي عهد الأردن ، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يضم برلمانيين وخبراء عرباً وأوربيين لإظهار الوجه الحقيقي والحضاري للإسلام المتسم بالمحبة والتسامح ؛ كما يدعوا إلى تضافر جميع الجهود لوضع حد لظاهرة الإرهاب . ويعلنون في الوقت نفسه تمسكهم بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان . ويررون أنه قد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة العالمية ، بما في ذلك تحديد مفهوم الإرهاب ، والاتفاق على سبل ناجعة لمكافحته .

أخرى، غير الرغبة في كشف الحقائق، تكمن وراء موقف الدول الغربية الثلاث من جهة، وتدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب العربي الليبي مزيداً من الأضرار، من جهة أخرى.

ويدعو البرلمانيون العرب زملائهم الأوروبيين إلى التعاون البناء لِيَجَاد حل لهذه الأزمة على أساس الحوار والتفاوض ودراسة الاقتراحات المقدمة بصورة موضوعية، وتجنب أي تصعيد لاحق.

- وبالنسبة للعراق ، فإن البرلمانيين العرب ،  
إذ يؤكدون تمكهم بضوره الحفاظ على وحدة  
العراق ومعارضتهم لأية سياسات تؤثر على  
سلامته الإقليمية وتهدد حدوده ووحدته الوطنية ،  
وإذ يؤكدون مطالبهم الحكومة العراقية بالالتزام  
باستكمال تنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية  
 ذات الصلة ، لا سيما ما يتعلق بإيجاد حل لقضية  
الأسرى والمعتقلين الكويتيين وغيرهم ، فإنهم  
يطالبون بالإسراع بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم  
986 (النفط مقابل الغذاء ) خطوة إيجابية نحو  
تحقيق معاناة الشعب العراقي الشقيق ، وإزالة  
حimon العرقي التي تحول دون تنفيذه .

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة في العالم، وإن كان انتشاره مؤخراً قد أصبح مصدر قلق لجميع الدول. ومن الواضح أنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة، حيثما توجد، بدون تصفيية الأسباب المولدة لها، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. كما أن دراسة هذه الظاهرة في الوضع الدولي الراهن تثير جملة من الأمور ينبغي أخذها في الحسبان:

## ١- هناك تباين في الآراء حول مفهوم



العدد الثالث

## الشراكة الاقتصادية العربية - الاوربية على ابواب القرن الحادى والعشرين

تطورات جديدة أخذت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات بين المجموعات الاقتصادية من جهة ، وفي العلاقات الثنائية من جهة أخرى . وأبرز هذه التطورات هي : الشراكة في الإطار المتوسطي التي اكتسبت أهمية خاصة بعد مؤتمر برشلونة والإعلان الصادر عنه ، واتفاقيات تحرير التجارة الدولية (الغات) .

فما هي آفاق التعاون الاقتصادي العربي - الأوروبي في ظل هذه التطورات الجديدة.

أولاً- التعاون الاقتصادي العربي - الأوروبي في ضوء إعلان برشلونة :

حدد إعلان برشلونة (تشرين الثاني نوفمبر 1995) هدفه العام فيما يلي :

«إقامة شراكة شاملة بين المشاركين - شراكة أوروبية - متوسطية عن طريق حوار سياسي نشط على أساس من تنظيم وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي ، وتركيز أكبر على البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني ، باعتبارها الجوانب الثلاثة للشراكة الأوروبية المتوسطية ». .

وعلى الصعيد الاقتصادي تضمن الإعلان العمل على تحقيق الأهداف التالية :

-تسريع عملية التنمية الاجتماعية  
والاقتصادية المستدامة.

## - تحسين ظروف حياة سكان البلدان

كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وبلدان أوروبا الغربية دائمًا أحد جوانب الحوار العربي - الأوروبي بشقيه الحكومي والبرلماني ، نظرًا للعلاقات متعددة الجوانب والمصالح المتبادلة التي تربط بين المجموعتين العربية والأوروبية . ومن المعروف أن أوروبا الغربية هي الشريك التجاري الأول للبلدان العربية . ففي عام 1994 استواعت أسواقها 36٪ من صادرات العالم العربي ، وبلغ نصيب البلدان الأوروبية 47.6٪ من الواردات العربية .

ويهدف الحوار حول التعاون الاقتصادي العربي - الأوروبي ، أو الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية إلى تحقيق ما يلي :

1- العمل على إقامة تمية اقتصادية واجتماعية أكثر توازناً عن طريق التخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة في البلدان العربية الأقل تطوراً، وتقليل الهوة في مستوى النهوض التكنولوجي.

٢- تهيئة الظروف الملائمة للمبادرات التجارية المتكافية وتوفير الموارد المالية، والاسفادة من الثروات الطبيعية (البترول والفوسفات ... الخ) الذين تفتقر إليهما أوروبا لتأمين حاجاتها الاقتصادية.

إن الشراكة الاقتصادية بين البلدان العربية ودول الاتحاد الأوروبي سوف تتطور لاحقاً، وعلى اعتاب القرن الحادي والعشرين، في ظل

وعلاوات التصدير ، تأثير سلبي على البلدان العربية التي يعتبر قسم كبير منها مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية ، لأن مبالغها التجارية ، وبالتالي مداخلتها سوف تتضمن مع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وخاصة أسعار الحبوب . وعلى هذا الأساس فمن المحتلم أن تسجل الدول العربية خسائر على صعيد وارداتها ، علاوة على خسائرها في الصادرات . وهذا يعني تدهوراً في موازين مدفوعاتها ، وتفاقم المشاكل المتعلقة بخدمة الديون .

\* إن تجنب الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق اتفاقيات دورة أوروغواي يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات ، على الصعيد الوطني ، وعلى صعيد التعاون الدولي . وما يهمنا هنا هو الإجراءات التي يمكن التوصل إليها في إطار التعاون العربي – الأوروبي ، الذي يشكل الجانب الاقتصادي منه عاملاً هاماً يعزز المصالح المتبادلة للجانبين . ولهذا تتوقع البلدان العربية من شركائها الأوروبيين :

1- التنفيذ البناء للمبادئ التي وردت في إعلان برشلونة (نوفمبر – تشرين الثاني/ 1995) .

2- تشجيع شراكة حقيقة من أجل التنمية حتى تتمكن البلدان العربية من الحصول علىفائدة أكبر من التحرير المتزايد للتجارة العالمية .

3- تسهيل زيادة التدفقات الاستثمارية إلى

الدول العربية لمساندة جهود التصنيع .

4- ملائمة الهياكل التجارية لكي تتم الاستفادة من الفرص المهمة التي توفرها منظمة التجارة العالمية ، لا سيما الإعفاءات النظامية الخاصة بالفضائل والمزايا الأخرى المنوحة في إطار مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية .

5- تسهيل وتحسين ظروف الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بالنسبة للمنتجات التي ترى البلدان العربية أهمية لتصديرها ، وذلك بخفض التعريفات القضائية عليها بصورة أكبر .

المتوسطية وارتفاع مستوى الاستخدام وتقييمها في المنطقة الأوروبية - المتوسطية .

- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل .

- إقامة شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على الأمور التالية :

\* التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر .

\* وضع التعاون الملائم موضع التنفيذ وتنسيق العمل في المجالات المناسبة .

\* زيادة مجزية في المعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف تتفق مع المصالح المشتركة العربية - الأوروبية وينبغي إقامة تعاون وثيق بين الجانبين لتنفيذ مانص عليه إعلان برشلونة .

ثانياً - آثار تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية على اقتصادات الدول العربية والإجراءات التي ينبغي اتخاذها :

يعني اتفاق دورة أوروغواي تحريراً متزايداً لل الاقتصاد العالمي تواجه من خلاله البلدان النامية - ومن بينها البلدان العربية - نمواً عالمياً يتميز بالمنافسة الشديدة ، رغم أنها ليست على استعداد لمواجهة هذا الوضع الجديد .

\* فمن المتوقع في ظل الوضع الجديد أن تفقد أكثريّة البلدان العربية في مجال الدخول في الأسواق - وهذه مشكلة أساسية لاقتصادياتها - جزءاً كبيراً من التفضيلات التجارية التي ، كانت تستفيد منها في أسواقها الخارجية ، وذلك بسبب مد هذه التفضيلات إلى دول أخرى في العالم . وهذا يعني عملياً :

- تضاؤل الهوامش التفضيلية على معظم صادرات البلدان العربية .

- ضياع جزء من أسواقها ، وبالتالي انخفاض عائداتها من الصادرات .

\* من جهة أخرى ، سوف يكون لبرنامج الإصلاح الزراعي في البلدان المتقدمة ، التي تنص على تخفيضات في الإعانات الوطنية

7- حمل الدول الأوروبية على اتخاذ تدابير تساعده على وقف التدهور في ميزان مدفوعات الدول العربية ، ومن هذه التدابير تخفيف عبء الديون .

6- تطوير المعونة الفنية والمالية من أجل تحسين وزيادة الانتاج الغذائي في البلدان العربية، بهدف تقليل اعتمادها على واردات المواد الغذائية.





## أوراق العمل المقدمة من الجانب الأوروبي :

• تقرير عن العلاقات المشتركة منذ مؤتمر الحوار في باريس (نisan - ابريل ) 1995.

• التعاون العربي - الأوروبي من أجل :

- تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل الدور الأوروبي فيها.
- إيجاد حلول للحصار المفروض على بعض الدول العربية.
- مكافحة الإرهاب.

• الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية.  
على أبواب القرن العادي والعشرين

• التعاون بين الاتحاد والرابطة لترقية العلاقات مع الهيئات البرلمانية الأوروبية.

البُلد الأول

## تقرير عن العلاقات المشتركة منذ اجتماع الحوار في باريس

نیسان - اپریل / 1994

المقدمة

إن التقرير التالي ليس شاملًا، ولم يتم ذكر أنشطة الشعب الوطنية باعتبار أنها لا تعني الرأيطة بمحملها.

## ١- الرابطة تستعيد أنشطتها

لدى انعقد مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي في باريس في شهر نيسان - أبريل 1994، تم الحديث بوضوح عن المصاعب المادية الحقيقة التي كانت تعاني منها الرابطة. وقد أدت هذه المصاعب إلى إغلاق أمايتها العامة في بروكسل في شهر آب - أغسطس 1995. وفي أثناء ذلك، عمل أعضاء مختلف البرلمانات والمؤسسات الأوروبية، ونجحوا في تمكنها من إقامة هيكلية جديدة تومن للرابطة البنية التحتية الضرورية لاستمرارها بل وربما لتطوير أنشطتها العادمة. وبفضل مساعدة العديد من الأصدقاء وتصانهم وكذلك بفضل العمل الطويل وراء الكواليس، دخلت هذه البنية حيز العمل منذ الأول من نيسان - أبريل 1996 تحت اسم «معهد البحث الأوروبي حول التعاون المتوسطي والعربي - الأوروبي» (واسمها المختصر «MEDEA»).

لقد حافظت الرابطة رغم ذلك على مستوى معين من الأنشطة في الفترة ما بين إغلاق مكتب الرابطة في بروكسل والافتتاح الرسمي للمعهد . وسدد ذلك فيما بعد .

ويقع المعهد في المكاتب القديمة للرابطة ولم يتغير الموظفون فيها: فالسيد جان ميشيل ديمون هو مديرها العام والسيد جوهان جيزيليس هو مساعدته . وقد انضم إليهم منذ شهر تشرين الأول – أكتوبر السيد غريغوري ديفوسسي ، المكلف بالابحاث . وسيقوم المعهد بتأمين الدعم الرمزي للرابطة (سكرتارية ، تنسيق ، توثيق ) ومن المتوقع القيام بأنشطة جديدة .

لم يتم تغيير أرقام هواتف وفاكس الرابطة .  
ويمكن أيضاً الاتصال بها عن طريق البريد  
الالكتروني . وعنوانها (عن طريق الانترنت :  
• paec @ medea be

وبفضل المعهد MEDEA فقد أصبحت الرابطة قادرة على عقد اجتماع لجتها التنفيذية في 15 حزيران - يونيو 1996 في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل وجرى بهذه المناسبة انتخاب مكتب جديد . وأصبح نواب الرئيس الآن : السير روبرت هيكس (برلماني من الحزب المحافظ - المملكة المتحدة) . والسيد هينينغ غجيليرود (من الحزب الاشتراكي الديمقراطي - الدانمارك) والستة روزلين باشلو (الجمع من أجل الجمهورية - فرنسا) أما السيدة ايديث ليماش (الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني - ألمانيا) والسيد جيورجوس ديميتراكونبولوس (برلماني من المجموعة المسيحية الديمقراطيـ اليونان) فهو نواب معاونـ الرئيس بينما يقعـ السيناتور ميكائيل

#### ٤- زيارات الوفود الأوروبية إلى العالم العربي

##### أ- زيارة إلى القدس وغزة ، واللقاء مع الرئيس عرفات

قام خمسة أعضاء من الرابطة بزيارة إلى القدس في الفترة ما بين 16 و 20 أيلول - سبتمبر 1996 ، بدعوة من المنظمة الدولية (PAX CHRISTI) ، وذلك للمشاركة في مؤتمر حول احترام حقوق الإنسان في الأرضي الفلسطينية المحتلة ذات الحكم الذاتي ، وقد قاموا بعد المؤتمر بزيارة إلى غزة وأجروا في 9/19 لقاءاً مطولاً مع الرئيس عرفات تبادلاً خلله وجهات النظر .

##### ب- وفد إلى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان

قام وفد مؤلف من خمسة أعضاء من الرابطة يرافقهم الأمين العام ، بزيارة إلى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في الفترة ما بين 17 و 25 مارس - آذار 1995 .

وأجرى الوفد في الرياض عدداً كبيراً من اللقاءات كان أهمها لقاء دام ساعة ونصف مع الأمير سعود الفيصل ، وزير الشؤون الخارجية ومع السيد مأمون الكردي ، معاون وزير الشؤون الاقتصادية والثقافية . وقد جرى استقبال الوفد أيضاً في المجلس الاستشاري من قبل رئيسه الشيخ بن جبير ، وفي مقر مجلس التعاون الخليجي من قبل أمينه العام الشيخ القاسمي .

أما في مسقط فقد التقى الوفد العديد من أعضاء الحكومة بالإضافة إلى رئيس المجلس الاستشاري في السلطنة ، الشيخ عبد الله القتبى . وأشار المشاركون ، في نهاية هذه الزيارة ، إلى ضرورة تعزيز الحضور الدبلوماسي الأوروبي في الخليج ، لا سيما في الرياض ، مقر مجلس التعاون الخليجي (حيث لا يوجد حتى الآن أي ممثل للجنة الاتحاد الأوروبي ) ، وإلى ضرورة تعزيز المبادرات الثقافية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي

أنيغان (الحزب الجمهوري الإيرلندي - إيرلندا) أميناً للصندوق . وقد جرى أيضاً دراسة استراتيجيات العمل والأنشطة الجديدة .

##### ٢- اللقاء مع رئاسة الاتحاد الأوروبي

جرت العادة أن يقوم وفد من الرابطة بلقاء مع كل رئاسة للاتحاد الأوروبي . وفي 9/تشرين الأول - أكتوبر قام وفد بزيارة إلى دوبلن لإجراء محادثة طويلة مع وزير الشؤون الخارجية في إيرلندا ، السيد ديك سبرينغ ، بصفته رئيساً مجلس الوزراء للدول الخمسة عشر . وقد حيا الوفد البيان الذي أصدرته الدول الخمسة عشر قبل بضعة أيام في اللوكسمبورغ وناقش سبل انقاد عملية السلام وذلك من خلال دفع إسرائيل إلى احترام التزاماتها .

##### ٣- البيانات الصحفية

تقوم الرابطة بنشر بيانات صحفية في كل مرة تستدعي الأحداث العربية - الأوروبية ذلك . ومنذ شهر نيسان - إبريل 1994 قامت السكرتارية بنشر بيانات حول إعادة إنشاء شعبة الرابطة في البرلمان الأوروبي في (شهر تشنرين الأول - أكتوبر 1994) ، وحول موجة الاعتداءات الإرهابية في إسرائيل (شهر تشنرين الأول - أكتوبر 1994 ومن ثم في شهر كانون الثاني - جانفي 1995) وحول قيام إسرائيل بإغلاق الساحل اللبناني (آذار - مارس 1995) ، وحول الزيارة إلى ليبيا في (أيار - مايو 1995) والندوة التي عقدت في بروكسل حول «مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية على أبواب القرن الواحد والعشرين» (تموز - يوليو 1995) وأغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد رابين (في تشرين الثاني - نوفمبر 1995) والهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان (نيسان - إبريل 1996) ، ورسالة من اجتماع اللجنة التنفيذية إلى قمة فورنسا الأوروبية (حزيران - يونيو 1996) ، وتدحرج الوضع في الأرضي الفلسطينية (ايلول - سبتمبر 1996) واللقاء مع رئاسة الإيرلنديّة (تشرين الأول - أكتوبر 1996) .

السوري

قام وفد من الرابطة مؤلف من مجموعة أعضاء من مختلف الشعب بإجراء محادثة دامت ساعة مع السيد فاروق الشرع لدى مروره في بروكسل في 28/11/1994 . وقد أكد الوزير من جديد على استعداد سوريا لسلام شامل مع علاقات طبيعية مقابل انسحاب كامل من الجولان وأصر على كون إسرائيل لم تعط أي جواب واضح على هذا الاقتراح . وبالنسبة لاتفاقات السلام التي تم توقيعها مؤخرًا بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل والأردن ، فقد شبهها السيد الشرع برجلي الكرسي : فهما بحاجة إلى رجلين آخرين ليقف .

**بــ زيارة رئيس المجلس الاستشاري  
للمملكة العربية السعودية المــ، أوروبا**

أجرى الشيخ محمد بن جبير ، رئيس المجلس الاستشاري في المملكة العربية السعودية جولة في أوروبا في الفترة ما بين 20 و 28/11/1995 ، بمبادرة من الرابطة . وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس هذه المؤسسة إلى أوروبا .

وقد قام رئيس البرلمان الأوروبي السيد  
كلاروس هانتش باستقبال الشيخ بن جبير والوفد  
المرافق له . وأجرى الوفد السعودي أيضاً تبادلاً  
لوجهات النظر مع مختلف الفئات السياسية في  
البرلمان .

وقبل أن يغادر بروكسيل إلى بون، قام رئيس  
غرفتي البرلمان البلجيكي باستقبال الشيخ بن  
علي.

وفي بون ، قابل الوفد السعودي رئيسة  
البنستاغ ، السيد ريتا روموس ، التي أسعدها  
هذه الزيارة وأعلنت أنها ستعزز العلاقات بين  
ألمانيا والمملكة العربية السعودية .

وانتهت هذه الجولة الأوروبية الأولى في باريس حيث قابل الشيخ بن جبير والوفد المرافق له، على التوالي رئيس الجمعية الوطنية السيد فيليب سوغان ورئيس مجلس الشيوخ السيد رينيه

وإنعاش الاستثمارات الأوروبية في المنطقة.

ج - وفد إلى ليبا

ضمن منظور المؤتمر الأوروبي - المتوسطي الذي عقد في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 ، قام وفد من الرابطة مؤلف من ستة أشخاص بزيارة إلى ليبيا في الفترة ما بين 21 و 25 أيار - مايو . وبسبب الحصار فقد سافر الوفد إلى تونس بالطائرة ومن هناك وصل إلى طرابلس عن طريق البر .

وأجرى الوفد محادثات معمقة مع العقيد معمر القذافي ومع وزير الشؤون الخارجية السيد عمر المنصور ، وممثلي الدول الأوروبية .

عاد الوفد إلى أوروبا وهو مقتنع بأنه لم يكن بالإمكان تجاهل ليبيا في الإطار الأوروبي — المتوسطي المأهول إلى الاستقرار والتنمية. وهناك العديد من الأحداث التي ثبت ذلك: فرغ الحصار تظل ليبيا الممولة الأولى للبترول في المنطقة، والشركات الأوروبية نشطة جداً هناك. ومع وجود مليوني عامل من المغرب ومصر وتونس، فإن ليبيا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يستورد أيد عاملة أجنبية. كما أن الوضع الجغرافي - الاستراتيجي لهذا البلد هام جداً، وبسبب شاطئها الذي يمتد 2000كم على المتوسط في الجنوب وكذلك بسبب وضعها كنقطة التقائه بين المغرب والمشرق حيث تتمو الأصولية باز ديداد.

وكذلك أصر الوفد على ضرورة البدء بحوار مع الحكومة الليبية والوصول إلى تسوية قانونية تتيح إجراء محاكمة عادلة للمواطنين الليبيين المتهممين بتورطهما في قضية لوكريبي.

وبعد انتهاء زيارتهم ، قام أعضاء الوفد بإعلام وزراء التسويون الخارجية لديهم بنتائج رحلتهم . وجرى أيضاً تنظيم اجتماع بين بعض المشاركين والمفهود الأوروبي السيد ماتوويل ماران في يوم 13 د بوليو 1995 .

## 5- زیارة وفود عربیہ اوروبا

#### **أ- اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية**

سبتمبر 1996 إلى وضع مشروع استئناف الحوار البرلماني العربي - الأوروبي .

وكانت الرابطة التي حصلت منذ فترة قريبة على صفة ملاحظ في العملية البرلمانية المتعلقة بمؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط ، قد مثلت في الاجتماعين اللذين عقدا في الإسكندرية (حزيران - يونيو 1995) وفي مالطا (تشرين الثاني - نوفمبر 1995) وعملت فيما يتعارض وثيق مع الاتحاد البرلماني العربي .

#### 8- ندوة حول مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية

قامت الرابطة ، بمبادرة من المفوضية الأوروبية ومن جامعة الدول العربية ، بتنظيم ندوة حول «مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية» على أبواب القرن الواحد والعشرين » في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل يومي 5 و 6 تموز - يوليو 1996 .

وقام بافتتاح أعمال الندوة الدكتور عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول والسيد مانويل ماران ، نائب رئيس المفوضية الأوروبية والسيد رينزو أميني ، نائب رئيس البرلمان الأوروبي .

وتجرد بنا الإشارة إلى أن هذه الندوة كانت لقاءً هاماً ولا يحمل صفة رسمية . وكان هدفه الرئيسي إعطاء لمحة حول مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية فيما يتعلق بثلاثة موضوعات: السياسة والاقتصاد والثقافة . وشارك في هذا اللقاء الذي دام يومين 150 خبيراً - شخصيات سياسية ومن عالم الأعمال ، أساندات جامعات وصحفين عربين وأوروبيين .

وقد تقاسم رئاسة الندوة كل من السيدين عاطف لطفي ، رئيس الوزراء السابق في جمهورية مصر العربية ، وادغار بيزاني ، المفوض الأوروبي السابق ، والذي كان فيما سبق مديرًا لمعهد العالم العربي في باريس .

وتمنى الطرفان تنظيم ندوة من هذا النوع في كل عام بغية تنشيط تنمية العلاقات العربية - الأوروبية . وكانت المفوضية الأوروبية قد أبدت

مونوري .

#### 6. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة

أ- قابل المفوض العام للأونروا السيد إليتر تركمان ، أعضاء من «لجنة التنمية والتعاون» في البرلمان الأوروبي في بروكسل في 1995/6/20 . وقد نظمت الرابطة عشاءً جمع المفوض العام مع أعضاء الرابطة .

ب- دعي الأمين العام للرابطة لإقامة كلمة حول موضوع «التجارة بين الأرضي الفلسطينية والاتحاد الأوروبي» خلال ندوة نظمتها منظمة الأمم المتحدة في القاهرة في شهر أيار - مايو 1996 .

#### 7. التعاون مع الاتحاد البرلماني العربي

إلى جانب الاتصالات الهاتفية والفاكسات التي تجري بين الرابطة والاتحاد ، تظل مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي وسيلة التبادل الأساسية بين منظمتنا البرلمانية .

وفي شهر أيلول - سبتمبر دعمت الرابطة في كوبنهاغن بشدة ترشيح السيد الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، الذي رشح نفسه لرئاسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي والذي تم انتخابه لمدة ثلاثة سنوات . وفي كوبنهاغن أيضاً حصلت الرابطة على صفة ملاحظ في المؤتمرات البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط ، باقتراح من الاتحاد البرلماني العربي .

وأتاح اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في مدريد في شهر مارس - آذار المجال لإقامة اتصال بين المنظمتين رغم إغلاق الأمانة العامة للرابطة (راجع ماسيق) .

وكان اجتماع استانبول في شهر نيسان - أبريل 1996 ، بعد فترة قليلة من استئناف الرابطة لأنشطتها بشكلها الجديد ، فرصة لتعاون مكثف بالإضافة إلى أنه تصادف مع الهجوم الإسرائيلي الشديد على جنوب لبنان .

لقد أدى هذا التعاون خلال اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في بكين في شهر أيلول -

إيكو (وحدة العملة الأوروبية) لهذا المشروع وقدم البرلمان الدانماركي التسهيلات الازمة لهذا الاجتماع. وكان من المفترض أن يتم تأجيله إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي التالي في مدريد في شهر مارس - آذار 1995 ، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له التنفيذ .

## بـ - ملاحظة حول الانتخابات الفلسطينية

خلال فترة إغلاق مكاتب الأمانة العامة في بروكسل، قام وزير الشؤون الخارجية البلجيكي بتعيين الأمين العام للرابطة ومساعده من أجل تمثيل بلادهم في الوحدة الأوروبية للاتحاد الأوروبي والمكلفة بتنظيم انتخابات في الأراضي الفلسطينية . وكان تعينهم، الذي أيدته المفوضية الأوروبية ، مؤشراً على الرضى عن عمل الرابطة الحيادي فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط . وكانت مهمتها الرئيسية في الفترة ما بين 1995/11/30 و1996/4/2 ، بالتعاون مع زميلاً آخرin ، هي تنسيق عمل أكثر من 400 مراقب دولي غير أوروبي .

رغبتها بتوقيع عقد جديد مع معهد MEDEA من أجل تنظيم ندوة ثانية تكون فيها الرابطة طرفاً مشاركاً طبعاً، وتكون الندوة في بلد عربي.

وقد تم نشر البيانات ووثائق العمل وتوزيعها بشكل واسع . ومن المتوقع عقد الندوة الثانية في شهر نيسان - أفريل 1997 في دولة الإمارات العربية المتحدة .

## ٩. متفرقات

أ. مشروع آخر للحوار

كان من المفترض عقد أول اجتماع برلماني عربي- إسرائيلي برعاية الرابطة على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في كوبنهاغن في شهر أيلول - سبتمبر 1994 . وتم تأجيله بسبب تبطيء عملية السلام على الرغم من الاهتمام الذي بدا من العديد من البرلمانيين به . ونظرًا للردة فعل البرلمانيات المدعوة ، كان واضحاً بأن الأغلبية - والكنيست من ضمنهم - كانت ترى هذه المبادرة سابقة لأوانها . وكانت مفوضية الاتحاد الأوروبي قد منحت 25000



العدد الثاني

- التعاون العربي الأوروبي من أجل :
- تشطيط عملية السلام في الشرق الأوسط
- وتفعيل الدور الأوروبي فيها.
- ايجاد الحلول للحصار المفروض على بعض الدول العربية
- مكافحة الإرهاب

حكومة السيد ناتانياهو إلى السلطة. بل وأسوأ من ذلك ، فقد تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات تعكس بوضوح إعلان المبادئ الذي وقع في أوسلو في عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا سيما القرار الذي ينص على إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية و مختلف الإجراءات المطبقة في القدس والتي تغير وضع المدينة من طرف واحد . وفي الوقت نفسه ، فإن الإغلاق شبه الدائم للأراضي الفلسطينية قد أدى ، وفقاً لأرقام قدمها البنك الدولي ، إلى انخفاض دخل الفرد في هذه الأراضي إلى النصف ، نسبة لما كان عليه قبل اتفاق السلام الأول ، الأمر الذي يجعل الحياة في مخيمات اللاجئين ، صعبة بشكل خاص . أما بالنسبة للمناقشات الدائرة حالياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، فهي تهدف فقط إلى التفاوض لصالح المستوطنين حول شروط إعادة الانتشار العسكري في الخليل ، في الوقت الذي كان لا بد فيه من إنهاء أخلاط هذه البادة منذ شهر مارس آذار 1996

ما هو الموقف الدولي بالنسبة لهذا الواقع؟

أ- تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط  
إن للدول العربية والأوروبية مصلحة بديهية  
في عملية السلام في الشرق الأوسط . فالسلام  
سيتيح للعرب أخيراً توجيه مواردهم الغنية نحو  
احتياجات التنمية ، هذه الموارد التي كانت ، حتى  
الآن ، مكرسة لخدمة وسائلهم العسكرية  
الداعية . في حين يتطلع الأوروبيون إلى  
الاستقرار والتنمية في منطقة قريبة ، لها تأثير  
على أنفسهم وتشكل بالنسبة لهم سوقاً هاماً . ولهذا  
السبب ينوي الأوروبيون المساهمة في استقرار  
وتكامل منطقة البحر المتوسط والشرق  
الأوسط . وهذا هو السبب الذي دفع الاتحاد  
الأوروبي ليطلق في برسلونة في نهاية عام  
1995 عملية الشراكة الأوروبية - المتوسطية  
التي تتضمن مجموعة إجراءات إيجابية تدعم  
عملية السلام والتنمية الإقليمية .

إن عملية السلام، التي كانت قد تأخرت  
كثيراً بالنسبة للبرامج المتتابعة الواردة في  
الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير  
الفلسطينية، قد توقفت اليوم وذلك منذ وصول

عوضاً عن تشطيط تنمية الاقتصاد الفلسطيني . إن أوروبا تملك الوسائل لذلك : لقد قام الاتحاد الأوروبي منذ شهر نوفمبر - تشرين الثاني بيلرام خمس اتفاقيات هامة جداً مع إسرائيل ، من ضمنها واحدة ذات صفة انتقالية في حين أن الأربعة الأخريات قد دخلن حيز التصديق . وكما أشارت الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي ، فإن أحد أهم أهداف هذه الاتفاقيات قد كان ، عندما وقعت الأولى منها ، هو تشجيع عملية السلام .

إن أي تأخير في تنفيذ هذه الاتفاقيات سيشكل ، دون شك ، إجراءً فعالاً لابد من التفكير جدياً في استخدامه ، لدى التأكيد من نية إسرائيل عدم احترام التزاماتها . إن وسائل الضغط هذه ، قد تم استخدامها مسبقاً وبنجاح في عام 1988 و 1989 ، بمبادرة من الرابطة ، تجاه حكومة أخرى يقودها الليكود .

إن التعاون العربي - الأوروبي مرغوب وممكن في هذا المجال ، فالعرب يمكنون وسائل التأثير الخاصة بهم التي بإمكانها هي أيضاً المشاركة في إعادة عجلات عملية السلام إلى السكة .

#### بـ- إيجاد حلول للحصار

تضخع الجماهيرية الليبية منذ سنوات طوال لحصار من طرف واحد فرضته الولايات المتحدة وتم تعزيزه في عام 1992 بناء على طلبه بحصار قرره مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة . وكذلك العراق ، فقد خضع بعد اجتياحه للكويت ، إلى حصار قرره مجلس الأمن منذ العام 1990 . واليوم ، ورغم أن العديد من الحكومات العربية والأوروبية تطالب برفع هذه الحصار ، إلا أنها لازالت قائمة بـ إصرار من الولايات المتحدة .

و حول هذه القضية ، من المهم ملاحظة الاختلاف القائم بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الدول الأوروبية : ففي حين ترغب الولايات المتحدة بـ عالم عربي مجزأ ، تحت الدول الأوروبية على العكس من ذلك ، على وحدة العالم العربي واستقراره .

ويعود تاريخ العداء الأمريكي - الليبي إلى

إن الولايات المتحدة وروسيا ، راعي عملية السلام ، لم تقم بأي ضغط على الطرف الذي فشل في احترام الالتزامات المبرمة .

أما الدول العربية فقد اجتمعت ، من طرفها ، في قمة القاهرة منذ شهر حزيران - يونيو الماضي . وأكيدت بهذه المناسبة تعلقها جميعها بعملية السلام ، ولكنها حذرت ، في الآن ذاته ، من أي خرق لها .

أما الاتحاد الأوروبي ، فقد أراد الاعتقاد بأن الحكومة الإسرائيلية ، بعكس وعدها الانتخابية ، ستحترم الالتزامات التي أبرمت في حقبة السيدين رابين وبيريز . وبعد تدهور عملية السلام خصوصاً في أعقاب الأحداث المأساوية التي تسببت في فتح نفق « هاشيمونه » في القدس . فقد وجه الاتحاد الأوروبي في الأول من تشرين الأول - أكتوبر إنذاراً واضحاً إلى إسرائيل . وجاء في بيان مجلس وزرائه « إن الأحداث الأخيرة قد تسببت في إحباط والسخط الناجمين عن غياب أي تقدم حقيقي في عملية السلام ، ويعتقد جازماً أن غياب مثل هذا التقدم هو السبب الجوهرى للأضطرابات ». ويؤكد من جديد بأن « القدس الشرقية خاضعة للمبادئ الواردة في القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، وخصوصاً عدم جواز حيازة الأرضي بالقوة ، وبأنها ، بالنتيجة لا تخضع للسيادة الإسرائيلية ». وفيما بعد يشير المجلس « إلى الأهمية التي يكتسبها اتفاق الشراكة الأوروبي - المتوسطي ، الذي يرتكز على الالتزام بعملية السلام . وفي هذا الإطار ، فإنه يطلب من إسرائيل أن تترجم بوضوح ومن خلال الأفعال ، نيتها الأكيدة في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مسبقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

ولابد من الانتباه ، إلى أن هذا البيان الذي لا سابق له ، قد لاقى الترحيب الذي يلقى به من الرابطة .

وبرأي الرابطة ، فإن أوروبا التي تعتبر المساهم المالي الأول في عملية السلام ، وهي في الآن ذاته ، سوق التصدير الأول لإسرائيل ، تستطيع بل ويجب عليها أن تقدم أكثر من ذلك ، باللجوء إلى اتخاذ إجراءات سلبية تجاه البلد الذي لا يحترم الاتفاقيات المبرمة . وإن لم تقم بذلك ، فهي ستتحكم على نفسها بـ تعويض الخسائر الناتجة عن استمرار الاحتلال

أما فيما يتعلق بالحصار المفروض على العراق والذي كان مبرراً تماماً لأغلب الدول العربية والأوروبية عندما لم يكن العراق يتزعم بالقرارات المعنية بالموضوع الصادرة عن مجلس الأمن ، فإن الولايات المتحدة هي وحدها اليوم التي تطالب بالحفاظ عليه . وهنا أيضاً أظهرت بعض الدول الأوروبية بوضوح متزايد اختلاف وجهات نظرها مع الموقف الأمريكي .

#### ج- مكافحة الإرهاب

يتعاون العديد من الدول الأوروبية والعربية بشكل وثيق في موضوع مكافحة الإرهاب . وهذا التعاون هو دون شك لمصلحة الطرفين ولا بد من تعزيزه ، مع الأخذ بالاعتبار احترام حقوق الإنسان والقوانين النافذة ، في البلدان المعنية .

قيام الحكومة الليبية بإغلاق القواعد التي كانت الولايات المتحدة تمتلكها في الجماهيرية وأيضاً إلى عملية طائرة البويينغ التابعة لخطوط البان أمريكان والتي دمرت فوق لوكربي . إن طلب تسليم المواطنين هو أمر غير مقبول في أغلب دول العالم ، التي ترفض عموماً تسليم مواطنها ، ولكن هذا هو الطلب الذي يتيح للولايات المتحدة القيام بعزل بلد يتمتع بموقع حيوي على الشاطئ الجنوبي لخليج المتوسط .

ولابد من تشجيع فرنسا وبريطانيا على معالجة هذه القضية بالتعاون مع السلطات الليبية شريطة أن تظهر استعدادها ، وذلك للمشاركة دون صفة سياسية في البحث عن الحقيقة في قضية الطائرة 747 التابعة لخطوط بان آم أو في عملية الهجوم على طائرة DC-10 UTA .





### العدد الثالث

## الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية على أبواب القرن الحادي والعشرين

الأمر الذي يعني أن هذه البلدان تحتاج إلى نمو اقتصادي قوي إذا ما أرادت تجنب سكانها مزيداً من الفقر .

- إن مستوى الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلدان العربية منخفض تماماً وبشكل عام يمثل أكثر بقليل من 20% من الناتج الوطني العام (وهو يشكل حوالي 24% في جميع البلدان المتقدمة و30% في آسيا) ، في حين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان تتراوح ما بين 0.5-0.75% من الناتج الوطني الإجمالي .

- ونظراً لأزمتها الاقتصادية وجود 20 مليون من العاطلين عن العمل ، فإن أوروبا لا تستطيع أن ترحب بمزيد من العمال المهاجرين في المستقبل المنظور « حالياً يبلغ عدد العمال المهاجرين من البلدان العربية المسجلين بصورة قانونية 2.5 مليون عامل » .

إن أوروبا تصبح أكثر فأكثر إدراكاً لحقيقة أن ازدهارها واستقرارها يعتمدان على ازدهار واستقرار غيرها . ولهذا فإنها تريد أن تشهد في تنمية وتكامل الأنظمة الاقتصادية المجاورة .

إن هذا الإدراك هو جوهر إعلان برشلونة الصادر في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 الذي أطلق رسمياً الشراكة الأوروبية - المتوسطية الهادفة إلى دعم الإصلاحات السياسية للحد من التطرف والتشجيع على الإصلاحات الاقتصادية

### التعاون الاقتصادي

ثمة ست حقائق ثابتة سنبدأ بها ، وهي :

- إن المبادرات الاقتصادية بين أوروبا والعالم العربي تتم على نحو أبطأ من المبادرات بين أوروبا وبقية بلدان العالم ، وبالتالي فإن حصتها في التجارة الخارجية للجماعة الاقتصادية تمثل إلى الانخفاض ففي عام 1980 كان 21% من واردات الجماعة الأوروبية يأتي من العالم العربي . وأصبح هذا الرقم 9% في عام 1992 . وفيما يتعلق بال الصادرات الأوروبية فإن 19% منها كان يذهب إلى البلدان العربية في عام 1980 ، وتناقص هذا الرقم إلى 8% في عام 1992 .

- إن الصادرات من العالم العربي بصورة عامة تقتصر على عدد محدود من المنتجات وبشكل رئيسي المواد الزراعية والهيدروكرbone ، في حين تصدر أوروبا تنوعاً كبيراً من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية .

- إن التكامل الاقتصادي في العالم العربي يبقى محدوداً فالتجارة الداخلية في الوقت الحاضر ماتزال دون 10% من مجموع التجارة الخارجية للبلدان العربية « ولا تشکل أكثر من 5% بالنسبة للبلدان العربية المتوسطة » .

إن معدل النمو السكاني عالي نسبياً في العربية (ما بين 2.3-5% في حين أن معدله لا يتجاوز 1.9% في البلدان المتقدمة ) ،

من قبل الصناعة البتروكيميائية الأوروبية - التي سوف تتعرض الي اليد العاملة فيها للمعاناة - فإن آخر دراسة أجريت من قبل الاتحاد الأوروبي ( وهي التسمية الجديدة للجامعة الاقتصادية منذ معاهدة ماستريخت ) تبين أن اتفاقية تجارة حرة سوف تؤدي إلى زيادة تبلغ 8 - 9% في الصادرات الأوروبية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يعني أن فائدة هذه الاتفاقية بالنسبة للصناعات الأوروبية بشكل عام تتجاوز الاشكالات التي تسببها لصناعة محددة .

#### التعاون الثقافي :

كثيراً ما يجري التقليل من أهمية التعاون الثقافي في العلاقات العربية - الأوروبية . ويجب أن يكون واضحاً ، على أية حال ، أن التعاون في المسائل السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يكون منتجاً إذا تجاهل الجانبان ( العربي والأوروبي ) القيم الثقافية لبعضهما البعض .

وفي هذا المجال فإن ثقافتنا غالباً ما تظهران وكأنهما متعديتين في التصور الجماعي لكل من أوروبا والعالم العربي . ويبدو وكأنهما تتفيان بعضهما البعض ، بالرغم من التراث المشترك والتاريخ الطويل للتتبادل الثقافي .

فال الأوروبيون غالباً ما يصورون بأنهم مستعمرلون ومسطرون ، ويصورون العرب على أنهم غير عقلانيين ومصدراً للتهديد .

كيف يمكن تغيير هذا الوضع ؟

إن العمل المباشر للحكومات لا يستطيع إحداث جوهري . وكل ما تستطيع فعله الحكومات هو خلق ظروف لتطوير مبادلات ثقافية مثل توأمة المدن ، التبادل بين الجامعات ، المعارض ، التعاون بين مراكز الأبحاث وبين الناشرين ووسائل الإعلام في الجانبين .

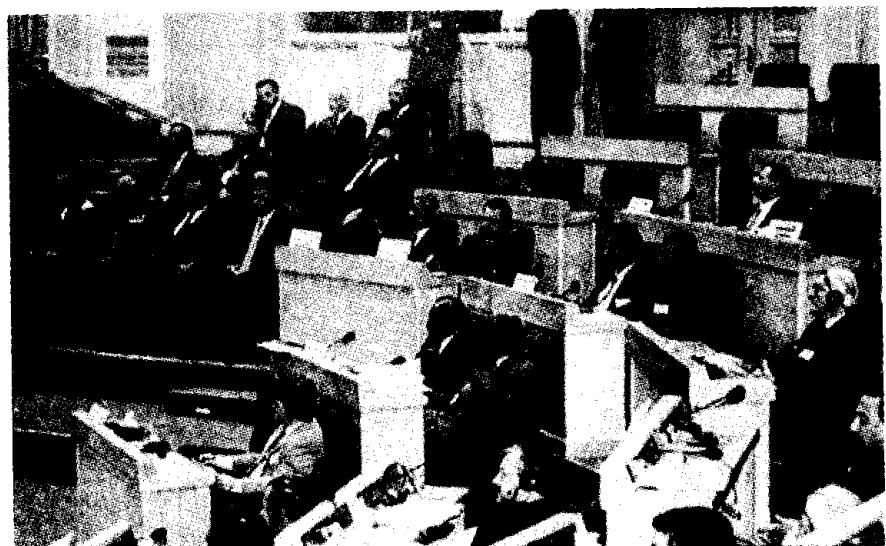
لتحسين التنمية والمستويات المعيشية في منطقة المتوسط . وبالنسبة للمستقبل القريب فإن ثمان بلدان عربية هي : المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، والأراضي الفلسطينية قد أصبحت مدمجة في هذه الشراكة . وأحد أهداف هذه الشراكة يقوم على دعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز اندماج اقتصادات المنطقة وتشجيع الاستثمارات .

وفيما يتعلق بالاستثمارات بشكل خاص ، فإن هذا الضعف يرتبط بضعف الثقة لدى المستثمرين المحتملين . وبالرغم من الأمور آخذه بالتحسن فإن الاستثمارات العربية خارج العالم العربي مازالت تقدر بـ 465 مليار دولار أمريكي ويعود هذا بشكل أساسى إلى البيروقراطية ، وتدخل الدولة ، وانخفاض الانساحية ، والمخاطر السياسية . وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة فإن الركود الذي يصيب عملية السلام في الشرق الأوسط هو أحد هذه المخاطر . وعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان لن تجد طريقها إليه إذا ما بقي هذا البلد الصغير مهدداً بشكل دائم بالهجمات الإسرائيلية .

ولنفس الأسباب ، فإن أوروبا تريد التشجيع على التنمية والاندماج في منطقة الخليج . وفي هذا المجال فإنها تعتبر مجلس التعاون الخليجي خطوة هامة نحو الاندماج الإقليمي . وهي تسعي إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي ، وسوف تتم إزالة العقبات الفنية التي تعيق إبرام مثل هذه الاتفاقية عندما تصبح بلدان مجلس التعاون الخليجي جزءاً من منظمة التعاون الخليجي 'WTO' وعندما تبني رسوماً جمركية خارجية مشتركة ، وعلى الرغم من أن مبدأ إبرام هذه الاتفاقية ما يزال موضع اعتراض



## لقطات من أعمال المؤتمر



## البيان الختامي

يستبق مفاوضات المرحلة النهائية ، وتوسيع المستوطنات وبناء مستوطنات جديدة وكذلك تغيير وضع مدينة القدس هي كلها سياسات وممارسات استفزازية تؤدي إلى نسف عملية السلام مما يعيد المنطقة إلى دائرة التوتر وال الحرب . كما يحث المشاركون إسرائيل على تطبيق الالتزامات المبرمة والدخول على الفور في مفاوضات المرحلة النهائية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، ويؤكدون الحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة . ولا بد من أن تكون مدينة القدس بકاملها مفتوحة أمام جميع الشعوب من مختلف الديانات . ويدعو المشاركون كافة الأطراف ، وخاصة إسرائيل ، إلى استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني طبقاً لمعادلة مدريد من النقطة التي وصلت إليها عندما توفرت المفاوضات ، والتزاماً بروح السلام والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بالحرب .

كما يعبر المشاركون عن رضاهم إزاء مشاركة أوروبا في عملية السلام كما هو واضح من قرارات الاتحاد الأوروبي ، والزيارات التي قامت بها وفود أوروبية عالية المستوى إلى المنطقة وفي تسمية مبعوث أوروبي خاص للعب دور مكمل لدور راعي عملية السلام ، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا . وكذلك يعبرون عن

أن الوفود المشاركة في المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوروبي المنعقد بمجلس الأمة في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى الأول من كانون الأول/ديسمبر 1996 تعبر عن شكرها للأردن على حسن الضيافة والتسهيلات المتميزة التي قدمت للوفود المشاركة . أن المؤتمر ، الذي نظم بصورة مشتركة من قبل الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي ، قد افتتحه سمو ولي العهد الأمير الحسن ، نائب الملك . وقد ضم أعضاء من 12 برلماناً وطنياً عربياً و 14 برلماناً وطنياً أوروبياً والبرلمان الأوروبي . كما شارك في المؤتمر مثل عن جامعة الدول العربية كما حضرته (الأونروا) كمراقب .

### حول عملية السلام في الشرق الأوسط

يعبر المشاركون عن قلقهم إزاء حالة الجمود التي وصلت إليها عملية السلام ، والمخاطر المترتبة على ذلك ، نتيجة لمحاولات الحكومة الإسرائيلية الحالية تجنب التزاماتها المترتبة على معادلة مدريد القائمة على مبدأ (الأرض مقابل السلام) وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام 242 و 338 و 425 .

ويرى المشاركون بأن استمرار إغلاق المناطق الفلسطينية ، ومحاولة إعادة التفاوض حول الانتفاقيات التي سبق إبرامها ، وخلق واقع

المشاركون بأن تعزز المملكة المتحدة وفرنسا  
تعاونهما مع ليبيا بغية الوقوف على الحقيقة في  
هاتين القضيتين .

#### حول العراق

يرحب المؤتمر بالتطبيق الفعال لقرار مجلس  
الأمن رقم 986 (النفط مقابل الغذاء) كخطوة  
أولى على طريق رفع جميع العقوبات الدولية  
ضد العراق . كما يؤكد المشاركون أهمية الحفاظ  
على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للعراق  
وفرض جميع الاجراءات المتخذة من جانب  
واحد والتي تهدف إلى تجزئة البلد . وفي الوقت  
نفسه فإن المؤتمر على يقين بأنه لا بد للعراق من  
أن يتلزم تماماً بجميع قرارات الأمم المتحدة .

#### حول السودان

يعبر المؤتمر عن قلقه إزاء آثار عقوبات  
الأمم المتحدة ضد السودان والتي ترتبت على  
مواطنيه المدنيين الأبرياء ، كما أنه على يقين  
بأنه لا بد من إيجاد الحلول للمشاكل ذات العلاقة  
بالسودان عبر الحوار والوسائل السلمية .

#### حول الإرهاب

من الواضح بأن التعاون في مواجهة  
الإرهاب يخدم مصالح جميع الأطراف ولا بد من  
تعزيزه ، مع الأخذ بالاعتبار الاحترام الكامل  
لحقوق الإنسان في الأقطار ذات العلاقة  
والمقاومة الوطنية للاحتلال الأجنبي طبقاً  
لقرارات الأمم المتحدة . ويدين المؤتمر بكل شدة  
أي عمل إرهابي وأي بلد تسوّي الإرهابيين .  
ويؤكد المشاركون الحاجة لإيجاد منتدى مشترك  
دولي من أجل تطبيق السياسات العامة وإيجاد  
الوسائل الشاملة لمحاربة الإرهاب .

#### حول أسلحة الدمار الشامل

يؤكد المشاركون الحاجة إلى تطوير بيئة  
إقليمية تؤدي إلى الأمن والسلام في منطقة  
الشرق الأوسط ، وعلى وجه الخصوص بإيجاد  
منطقة متوسطية خالية من الأسلحة النووية  
وأسلحة الدمار الشامل والألغام الأرضية  
المضادة للأفراد . وهم يدعون إسرائيل إلى

تقديرهم للدعم الأوروبي للسلطة الوطنية  
الفلسطينية والمساعدة في بناء الاقتصاد  
الפלסטיני . ويؤمن المشاركون بأن اتخاذ عملية  
السلام هي مسؤولية دولية على أوروبا أن  
 تستعمل فيها وزنها السياسي والاقتصادي لجعل  
إسرائيل تقيد بالتزاماتها إزاء جميع أوجه العملية  
السلمية ، ويدعون إلى استئناف الحوار العربي  
الأوروبي على المستوى الحكومي بين الاتحاد  
الأوروبي وجامعة الدول العربية بغية تقوية  
الروابط وتعزيز التعاون لصالح الأطراف كافة .  
ويرى المشاركون أنه عندما تقدم عملية  
السلام تقدماً مرضياً ، فإن برلماني جميع  
الأطراف ذات العلاقة بعملية السلام ، دون  
استثناء ، يجب أن يكون لديهم منتدى للحوار  
والتعاون من أجل السلام والتنمية .

#### حول العقوبات

يعبر المشاركون عن عميق قلقهم إزاء الآثار  
الصحية والاجتماعية والاقتصادية على السكان  
المدنيين الناجمة عن العقوبات المفروضة كوسيلة  
ضغط على الدول المختلفة لتغيير سياساتها  
وإجراءاتها ، ويررون الحاجة إلى جهد منسق  
لبحث المسألة في المستقبل على مستوى دولي .

#### حول ليبيا

إن هذا الاجتماع ، الذي يعقد بعد مضي سنة  
واحدة تماماً على مؤتمر برشلونة ، يؤكد أهمية  
تلك المبادرة التي أطلقت بصورة رسمية الشراكة  
الأوروبية - المتوسطية . ويشمن المشاركون العلاقة  
الجديدة التي نشأت عن مؤتمر برشلونة وأسلوبها  
الإقليمي القائم على الحوار مما يعني رفض  
الإجراءات فيما يتجاوز التراب الإقليمي مثل  
(قانون داماسو) بخصوص ليبيا وإيران . كما  
أنهم مقتنعون بأنه لا بد لليبيا بأن تكون على صلة  
كاملة بالشراكة الأوروبية - المتوسطية . ويرحب  
المؤتمر بالاقتراح الذي تقدمت به جامعة الدول  
العربية لحل (قضتي لوكربي ويوتا) مما يسمح  
محاكمة المتهمين الليبيين المدنيين الاثنين في  
لاهاري من قبل قضاة استكباريين ، ورفع  
الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة . ويأمل

وحقوق الإنسان في المنطقة . كما يؤكد المشاركون دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أقطارهم . ويعبر المؤتمر عن قناعته بضرورة تعزيز تفاهم وتعاون أفضل بين أوروبا والعالم العربي عبر إجراءات مثل توأمة المدن والتبادل بين الجامعات والمعارض والتعاون بين مراكز البحث والناشرين ووسائل الإعلام لدى الجانبين .

عمان 1 كانون أول/ديسمبر 1996

التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كما يدعون جميع الأطراف في المنطقة إلى المضي في عملية نزع أسلحة الدمار الشامل .

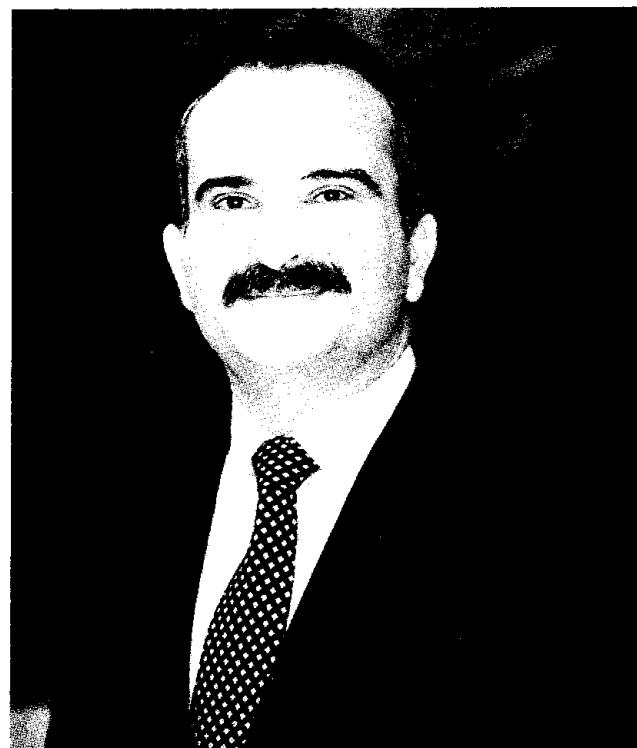
#### حول التعاون الثقافي

كما سلطت المباحثات الأضواء على أهمية التعاون الثقافي بين أوروبا والعالم العربي وال الحاجة إلى توسيع مشاركة المجتمع المدني في عمليات بناء الديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تطوير أساليب الحكم



**الكلمات التي القت في جلسة الافتتاح :**

**كلمة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال**  
**نائب جلالة الملك ولی العهد المعمتم**



وتقريب لأن تبتعد.

والحوار المراد عندنا، هو الحوار الجامع للأقاليم العالمية كلها وعلى معنى محدد، اللقاءات الأوروبية الآسيوية التي تبحث سبل لقاء الشرق مع الغرب أو ما يسمى حضارة «أوراسيا» في الشرق وفي الغرب.

إن عملكم الجليل ، في تعميق درب الاتصال الإنساني ، بين ما هو أوروبي وما هو آسيوي هنا ، كان محط تقدير وعرفان منا ، وأنتم تمثلون إرادة شعوبكم ، وإن مساهماتكم النبيلة قد أثرت درب السلام في هذه المنطقة ، التي كانت

أيها السادة المشاركون في مؤتمر الحوار  
البرلماني العربي الأوروبي  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،  
أرجوكم في عمان ، هذه العاصمة التي  
ورثت الكثير من صفاتها بانسجام تام مع اسمها ،  
فيلاطفيا ، مدينة الحب الأخوي . وهذا الوطن ،  
وعاصمته ، كانا دوماً بقيادة جلالة الملك  
الحسين ، وبويعي شعبه العظيم ، منارة من  
منارات النهضة ، يحاور ولا يناور ، يصاحب  
بصبر ولا يعاتب ، ويؤمن أن الأردن (النهر ،  
والمكان ، والرسالة) مؤهل ، أن يسمى دوماً بدفع  
الحوارات الحضارية ، لتكامل ، لا أن تتفاوض ،

البشرية ، وروحها المتسامحة ، لا يعقل إلا أن يظل رافداً من روافد الحضارة الإنسانية . ولذا فإن من المؤمل أن تساعد دول القارة الأوروبية ، أبناء الشرق الأوسط وشعوبه ، على استرداد دوره ، واستتباب روحه الوسطية ، هذه الروح التي عبرت عنها السماء وعدالتها باختيارها التجاوز والتلازم للديانات السماوية التي تفيض رحمة وحضارة وحواراً خلاقاً .

ثالثاً: إنها لمناسبة طيبة أيها الأخوة والأصدقاء أن أوضح ، مفهوم الأمن الشامل ، الذي نأمل بسيادته وبنبنيه في هذا الأقليم من العالم .

فالحروب التي خاضتها أوروبا في مطلع هذا القرن ، والصيغة الخامسة التعاونية والتكمالية التي انتهجتها أوروبا عند نهاية هذا القرن ، إنما شكل حافزاً لنا جميعاً هنا ونحن المتاورين في التاريخ وفي الجغرافيا ، كي نبحث عن صيغة ، تجنب شعوب المنطقة ، « الكوارث والأزمات » بإعادة تشكيل أولوياتها ، فالأمن الذي نأمل بنشره على ربوع الشرق الأوسط ، ليس صيغة تحالفات يقوم البعض بها على حساب أحد ، وليس فكرة التفوق العسكري الذي يهدى المليارات على قضية التسلح على حساب التنمية وعلى حساب الإنسان وكرامته ، فالإنسان أيها الأخوة هو الصاعق الذي يمكن أن يفجر كل إنجازات المنطقة إن لم يلمس ما هو جدير بحمياته ، والإنسان هو صمام الأمان القادر على تحويل هذا الإقليم كله إلى سعادة ورخاء ... فهو هدف السلام وهو غايته ، وبالتالي فإن الواجب يحتم علينا أن نعطيه الأمل والعمل معًا كي تتحقق سعادة البشرية كلها .

ونحب أن نؤكد هنا بأن الأمن حزمة واحدة وهدف واحد ، وتبدأ هذه الحزمة بالتعاون وبالتمسك بحق اللاجئين ، وتمر على كل مشكلات هذا الإقليم ... هذه المشكلات التي تحتاج إلى تعاون أمني وليس إلى أمن مجرد معزول عن الطواهر الإنسانية ، ومتطلبات العيش الكريم .

شعوبها تطمح بالحرية ، وتأمل بالتقديم ، وتعمل على تحقيق السلام .

وكما هو معروف لديكم ، فإن الأردن الذي يشكل تعبيراً مباشراً ، عن أهلية وقدرة شعوب المنطقة ، ورغباتها في الديمقراطية ، كان دائماً في استراتيجية الثابتة ، يؤكّد على أن الوفاق الأممي والتكميل الحضاري بين قارتينا لا بدّ حتماً أن تحكمه ظروف التكافؤ لامتنق التبعية ، وأن تظلّ حوارتنا المشتركة ، سُبْح الخصب والمرونة ، لا إن تحكمنا صواعق المفاجآت ، وأن نستسلم لاسمح الله للنقاء المرتقب .

إن حضارة البحر الأبيض المتوسط أيها الأخوة والأصدقاء ، هي حضارة واصلة ، وليس فاصلة ، وإن الهوية الثقافية والاحتياجات الإنسانية على ضفتى البحر كانت بملتقاها وبتفاعلها الخصب تنتج كل ما هو نافع للدنيا وأسرها .

واسمحوا لي هنا ، أن أُنوه إلى بعض من ملاحظات تملؤها عبارات الترحيب الصادق باستضافتكم في هذا اللقاء الكريم :

أولاً: أن المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة فناوها عربي إسلامي ، وخيارها السلام الدولي ، ودورها المعتدل الوسطي ، تتحبّ أن تؤكّد دوماً ، على أن استراتيجية إنما تتبع من فهم الفوارق في الأولويات ، وتسعي لتجسير الهوة بين شعوب المنطقة بالحوار الذي لا ينقص من سيادة أحد ، ولا يتحقق له هدف على حساب إنسانية أحد . هذه الاستراتيجية التي تسعى إلى تجميل نقاط الاتفاق ، وتعزيز دلالاتها على الأرض ليتسنى سردها على الواقع كمنظومة قيمة يدافع عنها الجميع ...

ثانياً: وإنني لعلى يقين من نيل موافقتكم على ما سبق وذكرته في ضرورة أن تكون هوية الشرق الأوسط هي هوية جامعة ، يصنّعها أبناء الشرق الأوسط ، ودوله كافة ، من غير حاجة إلى الانقسامية في عضوية إقليم الشرق الأوسط . إن هذا الشرق الأوسط الذي يشكل ذاكرة

التعاون فيما بيننا ، لهو القادر فقط على تجنب الناس اليأس والقنوط ، والحلولة دون تبني العنف كنتيجة طبيعية لل Yas ، وذلك كله يعمد على دعم منهج السلام ، ومنهج الاعتدال والوسطية ، هذا المنهج وهذا البرنامج الذي ليس حلفاً وليس جغرافياً ، وإنما هو التعبير والمخزون الروحيان للناس . هؤلاء الناس الذين عبروا في غالبيتهم بوضوح لا يحتمل التأويل عن عزمهم في المضي قدماً لتكريس السلام .

ويجب أن يلمس المعتدلون ، أصداء موقفهم كي يكونوا قوة لغيرهم ، ومثلاً لمن لم يحسم أمره بعد نحو السلام ، وحافظاً للمترددين ، ورادعاً للمشككين .

#### أيها الأخوة والأصدقاء

أرجوكم مرة أخرى ، واتمنى لكم طيب المقام هنا ، والله أعلم سبحانه أن يوفقاً جميعاً لما فيه طاعته ومرضاته ، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ كَادْحُ إِلَى رَبِّكُمْ كَدَحًا فَمَلَقَاهُ﴾ صدق الله العظيم [سورة الانشقاق - الآية 84]. فهذا النداء الإلهي «للإنسان» ككل يحث على خير العمل . وأهلاً وسهلاً بكم ، والسلام عليكم .

رابعاً : إن السلام كمتطلب حياة ، وأمنية دائمة من أمني الشعوب كلها ، ليس شعاراً بريداً ، ولا هدفاً يقال ، وليس هو استقواء القوي على الضعيف ، كما أنه ليس هدفاً فنياً تفصيلاً وحسب ، ولكن السلام غاية إنسانية عظيمة ، لا يصنعه إلا المؤمنون به ، ولا يرعاه إلا من حرص على رسالته الإنسانية . والشعوب معنية بالسلام كغاية مقدسة في حياتها ، فالسلام تتتوفر الكرامة ، وبالسلام تتحقق الإرادات .

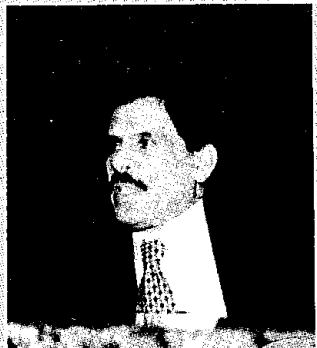
إننا نطمح ونعمل على سلام يقوم على الاستقرار ويخلص كل شعوب المنطقة من ويلاتها ، ذلك لأن السلام وفق مانراه من تصوير بأنه يشكل هدفاً واحداً ، ويتحذز منهجاً واحداً ، وأن أمل شعوب المنطقة قد تضاعف ، بعد أن نجح المجتمع الدولي بوقفه الحازمة وأعانتهاليوسنة وأهلها على تجاوز محتفهم ، بأن نرى درباً مماثلاً لإعانة الشعب العراقي الشقيق كي ينعم هو الآخر بحل عادل وعملي وناجز لمعاناته ، وأن يعود إلى دوره المأمول في تحقيق الرخاء والسلام في منطقتنا ، ذلك لأننا على يقين أيها الأخوة ، من أن «الغرب» كهوية حضارية لا يضم لنا في النطاقين العربي والإسلامي ، رغبة في صراع أو برنامجاً خفيّاً لاذكاء صراع الحضارات لاسم الله ، بل إن تراثنا الحضاري المشترك يشكل منارة لحضارة العالم ، وإن



سيدي حضرة صاحب السمو الملكي ، الأمير  
الحسن بن طلال حفظك الله نائب جلالة الملك المعظم  
وولني عهده الأمين .

ارحب بسموكم أجمل ترحيب ، وأشكركم جزيل  
الشكر على كريم رعايتكم لأعمال مؤتمرنا السنوي  
للحوار البرلماني العربي الأوروبي هذا ، واستاذنكم  
في الترحيب انحر ، بضيوفنا الأعزاء ممثلي الشعب  
البرلمانية في الرابطة البرلمانية للتعاون العربي  
الأوروبي ، والشعب الأعضاء في الاتحاد البرلماني  
العربي ، وجامعة الدول العربية ، والأمانتين العامتين  
للرابطة والاتحاد ، الذين نسعد باستقبالهم اليوم على  
أرضالأردن ضيوفاً كراماً ، نتطلع باهتمام للاستفادة  
من تجاربهم البرلمانية الثرية ، عبر يومين من العمل  
المثمّر بذن الله ، نسعى من جانبنا كبلد مضيف ، أن  
نقدم جل استطاعتنا من أسباب النجاح لهذا الملتقى  
الخير ، وأفضل مستوى من الرعاية والتكريم الذي  
لابد وأن يبقى مهما كانت جهودنا ، دون مستوى  
ما يستحق ضيوفنا الأفاضل .

## سيدي صاحب السمو السيدات واللadies ،



كلمة  
معالي المهندس  
سعد هايل السرور  
رئيس مجلس التواب

و شامل يضمن لكل صاحب حق حقه مبني على مفهوم أن السلام هو الضمانة الحقيقة للأمن والاستقرار وإن القوة والهيمنة العسكرية لا يمكن أن تبني أمناً واستقراراً لأي طرف من الأطراف، وعلى رأس هذه الحقوق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق السورية واللبنانية.

متلماً نشهد في جانب آخر مشكلات سياسية وإنسانية معقدة مضمونها الحصار والحظر المتقاتلات المفروض على بعض الدول العربية والتي ألحقت الكثير من الأذى الفادح بالشعب العراقي والليبي والسوداني والصومالي وتجاوزها إلى شعوب عربية أخرى، برغم المبادرات الإيجابية والتجارب الجاد من الدول المحاصرة مع كل جهد منصب على رفع قيود الحصار أو الحظر الدولي عنها؛ مما يدفعنا إلى التدقيق بأهداف الحصار التي تجاوزت الحدود والغاية التي نشأت على أساسها. ولابد للجهود البرلمانية من السعي الحثيث لمحاولة حل هذه المشكلات وتحبيب شعوب تلك الدول المزيد من المعاناة.

وإننا إذ نقدر عالياً لأوروبا دورها الطبيعي المتعدد في إيلاء المنطقة العربية أهمية خاصة والاسهامات الكبيرة التي مافتتت أوروبا بذاتها بإخلاص من أجل مد منطقتنا بكثير من أسباب التقدم والبناء والتطور . وهي مواقف تحظى دونما أدنى شك بكل التقدير والثناء من أقطارنا وشعوبنا العربية كافة ، لتؤكد أن هناك مجالات أرحب لصياغة نمط أفضل من التعاون في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع شعوب المنطقة لو قدر لمنطقتنا هذه أن تتجاوز ما يعتز ض، سببها إلى، آفاق السلام والاستقرار .

## سيدي ، سمو راعي حفل الافتتاح أيها السيدات والسادة ، ضيوفنا الأعزاء ،

كثيرة هي مواطن اللقاء والانسجام بيننا ، وفي المقابل ، نادرة وسطحية ، هي الدعوات غير المستجابة ، التي تحاول يائسة أن تباعد بيننا .. ولست أشك للحظة ، كمواطن وكمسؤول معاً ، في

لقد شكلت أوروبا ، والعالم العربي ، عبر العصور ، ومن خلال تشابك المصالح في جانب ، والاطلاع المشترك على الإقليم الواحد الأوسع ، في جانب الآخر ، إقليماً جاماً للكثير من القواسم المشتركة ، وحتى في أحكام الظروف السياسية التي مرت بها أقطارنا ، استطاعت شعوبنا الحفاظ ، على مستويات جيدة ومحبولة من أسباب اللقاء وتبادل المصالح ، وتعزيز فرص المستقبل الواعد ، لعلاقات تكاملية ، أجمل وأنبل ما فيها ، إنها تستند في عصرنا الراهن إلى قيم التعاون ، والاحترام المتبادل ، والسعى المشترك ، لتوظيف مقدرات أقطارنا وطاقات شعوبنا ، في خدمة أهدافنا الموضوعية المشتركة التي لا تحد في مجموعها ومضمونها معًا عن الأهداف الإنسانية الخالقة التي وجدت من أجلها أصلًا ، أسباب ومبررات التعاون بين أبناء الإنسانية جماء على هذا الكوكب .

إن إيماننا هنا في الأردن ، ومنطقتنا العربية ، ينسجم وبصورة مباشرة في تقديرنا ، مع إيمان أصدقائنا في أوروبا ، بلاد الحضارة الرائعة والتاريخ العريق ، بعظمة الدور الذي يتظارنا معاً ، نحو ظروف أفضل لحاضر المنطقة ومستقبلها ، في وقت تسير بنا الخطى حيثة نحو مشارف القرن الحادي والعشرين ، وتحدياته الجسمان التي تنتظرنَا جميعاً ، وهي تحديات لا بد وأن رؤيتها مشتركة ، حيال ضرورات الإعداد والاستعداد لها ، منذ الآن خاصة في ظل ما تشهده منطقتنا العربية من تحولات هائلة هي في حقيقتها ، صدى لإيماننا المستير بالحوار سبيلاً للمستقبل ، وتشوق من ضاق ذرعاً بعهود الصراع والدمار والشريد ، نحو إرساء أسس مكينة راسخة ، للاستقرار والسلام بين الإنسان وأخيه الإنسان وصولاً إلى واقع يكفل توفير أفضل وأكبر قدر من العيش الكريم للناس كافة .

لذلك لا بد من استغلال الوقت لاستثمار الظروف والمعطيات المائلة في منطقتنا العربية التي تشهد تحولاً استراتيجياً كبيراً لوضع حد دائم للصراع العربي الإسرائيلي حل عادل ودائم

الواعية ، تأصيل قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان ، مشتبئاً بالمبادئ السامية ، على تقليها أمام بلد صغير كالأردن محدود الموارد والإمكانات ، يواجهه التحديات والأنواء ، وهو يتحدى الصعب والخطر ، في تصديه للبناء والأعمار وتوفير سبل العيش الكريم لأبنائه ، بينما يواصل في الوقت ذاته ، رسالته الخالدة ، في إشاعة بذور الخير واللقاء والمحبة ما أُوتى إلى ذلك سبيلاً وحيثما أمكن ذلك ، واقتصر أن الهدف صعب لكنه ليس مستحيلاً ، ووافت كذلك ، من أنكم ، ومعكم كل المخلصين في هذا العالم ، القادرون حقاً ، على إرساء قواعد أمننا ، وأفضل ، لحاضر أفضل ومستقبل أفضل لشعوبنا كافة بإذن الله .. أحببكم وأرحب بكم ، مرات ومرات ، وأسأل الله تعالى ، أن يكلل جهودكم المخلصة بالنجاح ، وأنتم تحملون تطلعات شعوبنا ، في عالمينا الأوروبي والعربي ، نحو مستقبل أرحب وأكثر نقاء ، مستقبل يحمل بشائر الخير لنا ، وللعالم من حولنا ، وليلأنن لي الزملاء العرب أن أحبي بشكل خاص ، مبادرات زملائنا وأصدقائنا البرلمانيين الأوروبيين الأعزاء ، واستعدادهم الدائم والداهش ، للارتفاع بأساليب العوار الموضوعي ، نحو أفضل المراتب ، فلهم منا جميعاً ، كل الشكر والتقدير والعرفان ، والاحترام ، وليتقوا دائمًا بأن أيدينا ممدودة لهم ، بكل الحب والوفاء ، انسجاماً مع رغبتنا الأكيدة في الاستفادة والإفادة ، واثقين من أن بمقدورنا معاً أن خطوا خطوات ملموسة ومؤثرة ، على طريق طويل يحمل الخير لنا وللإنسانية جماء ، ومرة أخرى ، أهلاً بكم في الأردن السعيد بضيافتكم ، أهلاً بكم في البرلمان الأردني ، المتطلع للتعلم والاستفادة من تجاربكم العربية الرائدة .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أن جوامع قيم الإيمان بالله الواحد الأحد ومثل  
النقارب التي تجتمعنا في دعواتنا وجهودنا  
المخلصة من أجل السلام كسبيلٍ واحدٍ، للتعاون  
وتبادل المصالح والمنافع، كفيلة، إذا ما أحسنا  
استثمارها، عبر مفاهيم الحوار الذي نحن بصدد  
حالة مهمة منه اليوم، في إزالة الغمام والغموض  
الذي قد يشوب نظرة طرف هنا للآخر، على  
خلفية ما يشاع بين الحين والآخر، عن التطرف  
الذي يوصم به الإسلام ظلماً، من لدى البعض في  
هذا العالم، فنحن بدورنا كبشر نعيش على هذه  
الأرض، من مختلف الديانات، ندعوا وبكل  
الصدق والإخلاص، لأن نتعاون معاً، في إطار  
من العمل الهدف نحو تصحيح العديد من المفاهيم  
الخطأة التي تكاد أن تسود، والتي تغالي كثيراً  
في تقديرنا في ربطها للتطرف والإرهاب بالدين.  
في وقت لم يعد خافياً فيه أبداً، أن الرسائلات  
السماوية وبضمنها الإسلام جاءت أصلاً من أجل  
ترسيخ قيم العدل والسلام والمحبة والإخاء  
والتعاون بينبني البشر ولا شيء غير ذلك أبداً.  
أخشى أيها السيدات والسادة أن يكون هذا  
الرابط بين الدين والإرهاب سبباً في صرفاً عن  
البحث الحقيقي حول مصادر العنف والإرهاب  
ومسبباته مما يضيّع الفرصة الحقيقية لتجفيف  
هذه المصادر وإزالتها تلكم المسؤوليات، وهي  
مصادر ومسببات لانتصارات على شعب أو دين  
أو مكان محدد في هذا العالم.

سيدي ، سمو نائب جلالة الملك ، ولي العهد  
المقدي ،

أيها الحفل الكريم ،

يتbahى الأردن بكم ، أنتم البرلمانيون الأعزاء ،  
أوروبيين وعربا ، وبشريفكم أرضه الطهور ،  
حيث تتعانق رسالات المحبة والسلام على أرض  
تواقه أبداً للسلام والأمان والاستقرار والمحبة بين  
الناس ، كل الناس بلا استثناء ، ويتباهى الأردن  
بكم ، وهو يواصل كل يوم ، بقيادته الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم  
صاحب السمو الملكي ، الأمير الحسن بن طلال ،  
ولي العهد ، نائب جلالة الملك  
معالي المهندس سعد هايل السرور ، رئيس  
مجلس النواب الأردني الشقيق  
صاحب السعادة السيدان روبرت هيكسو هنينغ  
غبيلاز ، الرئيسان المشاركان للرابطة البرلمانية  
للتعاون العربي - الأوروبي  
السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية  
الأوروبية والعربية  
 أصحاب المعالي والسعادة الوزراء  
 أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي  
السيدات والسادة ،

يشرفني أن أنوّب عن سعادة الدكتور محمد جلال  
السعيد ، رئيس مجلس النواب المغربي ، رئيس الاتحاد  
البرلماني العربي ، للتحدث في حفل افتتاح مؤتمر  
للحوار البرلماني العربي - الأوروبي . واسمحوا لي  
بداية أن أعرب باسم مجلس النواب المغربي ، وباسم  
الاتحاد البرلماني ، الذي تشرف الشعبة المغربية  
برئاسته ، عن أسمى آيات الشكر والامتنان إلى المملكة  
الأردنية الشقيقة ، إلى ملكها المعظم صاحب الجلالة  
الحسين بن طلال ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير  
الحسن بن طلال ، ولي العهد ، نائب جلالة الملك ،  
الذي يشرف هذا الاجتماع برعايته السامية ، وإلى  
الشعبة الأردنية الشقيقة ورئيسها معالي الأخ المهندس  
سعد هايل السرور ، رئيس مجلس النواب ، وإلى  
الحكومة الأردنية ، والشعب الأردني الشقيق على  
إتاحة الفرصة لنا ، نحن البرلمانيين العرب  
والأوروبيين ، لكي نلتقي هنا على أرض الأردن  
الشقيق ، لتابع حوارنا المثمر الذي نأمل ، أن يتمضض  
عن نتائج إيجابية تسهم في تعزيز العلاقات العربية -  
الأوروبية في جميع المجالات .



كلمة  
**الأستاذ أحمد القادري**  
عضو مكتب مجلس النواب  
المغربي  
ممثل السيد رئيس الاتحاد  
البرلماني العربي

العلاقات . ويأتي الصراع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام في طليعة هذه المحاور . فنجاح عملية السلام يطفيء بؤرة ساخنة جداً من بؤر التوتر وانعدام الاستقرار على صعيد الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط المرتبطتين ارتباطاً وثيقاً بأمن أوروبا واستقرارها ، ويخلق مناخاً جديداً في هاتين المنطقتين يساهم في تحقيق الأزدهار والرفاهية لشعوبنا والأمن والاستقرار لدينا .. وما يوسع له أن عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد في خريف عام 1991 قد وصلت إلى طريق مسدود بعد وصول حكومة الليكود إلى الحكم في إسرائيل . فقد أعلنت هذه الحكومة رفضها المطلق لكل أسس عملية السلام التي أقرها مؤتمر مدريد ولجميع الإنجازات التي حققتها المسيرة السلمية التي أعقبتها والمفروضات الثانية التي جرت في إطارها ...

- فهي استبدلت مبدأ الأرض مقابل السلام  
بمبدأ الأمن مقابل السلام .

- وأعلنت رفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

-وَجَمِدَتِ الْمَفَاوِضَاتُ عَلَى الْمَسَارِينَ  
السُّورِيِّ وَاللُّبْنَانِيِّ ، مَطَالِبَةً بِالْعُودَةِ إِلَى  
الْمَفَاوِضَاتِ مِنْ نَقْطَةِ الصَّفْرِ .

-ولفت عقبات جدية أمام تنفيذ اتفاق أوسلو مع السلطة الوطنية الفلسطينية (كما اتضح مؤخراً من فشل المباحثات حول الانتشار في الخليل) والمطالبة بإعادة النظر فيه وتعديلها.

-وكثت عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وفي الجولان، وشجعت المستوطنين على توسيع المستوطنات القديمة وبناء أخرى جديدة، ووضعت خططاً لاستقدام مهاجرين جدد.

-تواصل تغيير المعلم الجغرافي لمدينة القدس الشريف وتهديد أماكنها المقدسة بالتدمير ، كما ظهر في عملية فتح الفق تحت المسجد الأقصى المبارك .

صاحب السمو الملكي ولی العهد ونائب  
جلالة الملك

الحوار العربي - الأوروبي ، بشقيه الحكومي والبرلماني ، هو وسيلة حضارية جادة للتقاهم والتفاعل وتأكيد المصالح المشتركة بين العرب والأوروبيين الذين تجمعهم وشائج كثيرة جغرافية وتاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية . ومالقاءاتنا المتكررة في إطار هذا الحوار إلا تأكيد لهذه الوشائج وللرغبة في توسيعها وتعزيقها .

ينعقد لقاؤنا اليوم في خضم تحولات هامة  
على الصعيدين العالمي والإقليمي :  
عالمياً :

جاءت مرحلة مابعد الحرب لتأسيس لنظام عالمي في طور التكوين . فقد أفسح عصر المواجهة بين الشرق والغرب الطريق إلى علاقات جديدة تحمل أوجه تناقض وتعاون بين الشمال والجنوب ، وتراجع دور الأحلاف العسكرية أمام تصاعد دور التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تعكس عالمية الاقتصاد وتحمية التعاون بين الدول لحل المسائل ذات الاهتمام المستـك .

ومن إيجابيات هذا العصر تكريس التوجه نحو الحوار والتسوية السلمية للنزاعات، وتعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وازدياد أهمية التعاون الإقليمي متعدد الجوانب.

وإذا كانت هذه هي بعض عناوين التحولات العالمية ، فإننا جميعاً نعيش إرهاصات التغيرات التي تجري على الصعيدين العربي والأوروبي وفي المحيط المباشر لكل من هاتين المجموعتين . وجميعنا منهمكون في إعادة صياغة أولوياتنا والتكيف مع المتغيرات المتلاحقة .

إننا نرى أن هناك أربعة محاول متراقبة  
ومتدخلة تتحرك في إطارها العلاقات العربية-  
الأوروبية وتشكل برنامج عمل لمستقبل هذه

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق خاص لنا ، وهو في الوقت نفسه يمثل مجالاً لتعاون عربي - أوروبي مثمر . إننا من أنصار التعامل بصورة شمولية مع هذه المسألة ، بمعنى أن كل مبادرة في هذا الاتجاه يجب أن تشمل جميع دول المنطقة وجميع أنواع الأسلحة غير التقليدية . ونأمل أن يشمر تعاوننا المشترك في تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل . وهذا التوجه يلتقي مع مصالح جميع شعوب المنطقة من جهة ، ومع توجهات الأمم المتحدة ، من جهة أخرى .

**صاحب السمو الملكي  
السيدات والسادة**

إن عملية توحيد أوروبا قد بنيت على ثلاثة محاور أساسية : السلام والديمقراطية والمنفعة المشتركة . وفي إطار هذه المحاور الثلاثة تلتقي المصالح العربية والأوروبية . فنحن العرب قد جعلنا السلام خياراً استراتيجياً لنا . والسلام والديمقراطية والتنمية عندنا عناصر متراقبة لا يمكن الفصل بينها .

ومن هنا فإن تطوير الجانب الاقتصادي من العلاقات العربية - الأوروبية يعتبر مجالاً بالغ الأهمية لتعزيز هذه العلاقات في مختلف الجوانب . فالاتحاد الأوروبي كان دائماً شريكاً اقتصادياً رئيسياً للعالم العربي . ونحن ننطليع إلى بلورة شراكة اقتصادية عربية - أوروبية تقوم على توازن المصالح ، ويمكن أن تشكل نموذجاً لعلاقات تعاون رائدة بين الشمال والجنوب .

كذلك يشكل التفاعل الثقافي بمعناه العام والشامل محوراً هاماً للتعاون العربي الأوروبي ، وفي حين يرى البعض أن المستقبل هو للمواجهة بين الثقافات والحضارات ، فأنتنا نعتقد أن الحوار البناء والتلاقي الإيجابي ينبغي أن يكون القاعدة في العلاقات بين الثقافات المختلفة ، خاصة إذا ما انطلق هذا الحوار من احترام قيم الغير وتقاليده . وتتوفر لنا نحن العرب والأوروبيين

- وتوacial اعتماداتها على جنوب لبنان ...

إن كل هذه الممارسات تعني في المحصلة أن الأوساط المتشددة في إسرائيل ، التي رفضت طيلة السنوات الخمس الماضية تطبيق صيغة مدريد للسلام ، تسعى الآن إلى دفن هذه الصيغة نهائياً ، وتدمير كل أمل في إحلال السلام العادل ، الأمر الذي يضع المنطقة في أجواء التوتر والعنف ، ويزيد خطر اندلاع حروب جديدة مدمرة .

لقد رحب البلدان العربية دائمًا بالدور الإيجابي والبناء للاتحاد الأوروبي في دفع عملية السلام في إطار تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وهي القرارات 242 ، 338 ، 425 .

وأظهرت وقائع الفترة الأخيرة توافقاً كبيراً في المواقف العربية - الأوروبية إزاء موضوع السلام في الشرق الأوسط . ولهذا فإننا ننطليع إلى أن يبذل الاتحاد الأوروبي ودوله مزيداً من الجهود لإعادة مسيرة السلام إلى مسارها الطبيعي ..

وفي نفس هذا المحور ننطليع أيضاً إلى تعاون عربي - أوروبي جدي في موضوع رفع الحصار الظالم المفروض على الجماهيرية العربية الليبية ، والذي يؤدي استمراره إلى أضرار بشرية ومادية كبيرة . ونرى أن الاقتراح الذي طرحته جامعة الدول العربية والمتعلق بمحاكمنة المتهمين في لاهي أمام قضاة اسكتلنديين هو حل منطقي ويخدم وضع حد لهذه الأزمة التي تشيع جواً من عدم الارتياح في سماء العلاقات العربية - الأوروبية .

وإذا كانا نشعر بالارتياح لبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 986 المتعلق بالعراق باعتباره سبيلاً إلى تخفيف أضرار الحصار المفروض على العراق الشقيق ، فإننا ننطليع إلى تعاون عربي - أوروبي لإزالة هذا الحصار وحل جميع الإشكاليات التي رافقته ، بما في ذلك إيجاد حل لموضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين ، الأمر الذي يسهم في عودة العراق إلى أسرته العربية وإلى الأسرة الدولية ...

العربية - الأوروبية بصورة عامة ، كما أن من مهامنا كبرلمانيين الإسهام في إعادة تنشيط الحوار العربي - الأوروبي الرسمي بين جامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية .

#### السيدات واللadies

على جدول أعمالنا قضايا هامة سيعالجها اجتماعنا . وهي قضايا تغطي معظم ميادين التعاون العربي - الأوروبي . وإنني على ثقة أكيدة أن مداولاتنا سوف تكون عاملاً هاماً في التوصل إلى نتائج إيجابية من شأنها دفع عملية الحوار العربي - الأوروبي إلى الأمام وتعزيز العلاقات العربية - الأوروبية في مختلف المجالات ..

أتمنى أن تتکل أعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح . وشكراً لإصحابكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كل الشروط الالزمة لإقامة تعاون ثقافي وحضاري متعدد .

#### السيدات واللadies

لقد أصبحت مؤتمرات الحوار البرلماني العربي - الأوروبي تقليداً ضرورياً ومفيداً لأنها تعنى بمتابعة كل ما يستجد من تطورات تهم القضية المشتركة بين العالم العربي وأوروبا .

ونحن البرلمانيين العرب ننظر إلى اجتماعات الحوار مع أصدقائنا الأوروبيين نظرة جدية ، منطلقين دائماً من ضرورة رفع التعاون فيما بيننا إلى مستوى أعلى يأخذ فيه العمل البرلماني دوره في توسيع العلاقات العربية الأوروبية وتعديها . وعلى هذا الأساس فإننا نتطلع إلى أن يشمل هذا التعاون المؤسسات البرلمانية الأوروبية ، البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، بحيث تصبح هذه العلاقات رافداً جديداً يعزز العلاقات



صاحب السمو الملكي ، نائب جلالة الملك وولي العهد ، الأمير الحسن بن طلال سعادة رئيس مجلس النواب الأردني

سعادة رئيس مجلس النواب الأردني

السيد ممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي

السيدات والسادة

بالنيابة عن ممثلي أربعة عشر برلماناً أوروبياً وعن ممثلي البرلمان الأوروبي ، اسمحوا لي قبل كل شيء ، أن أعرب عن جزيل الشكر والامتنان لمجلس الأمة الأردني ورئيسه على دعوتهم الكريمة لاستضافة مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي .

ولا يسعني الآن إلا أن أؤكد أهمية المحافظة على زخم واستمرارية هذه الحوارات السنوية . ولهذا فاني أود أن أذكر الحاضرين هنا بأننا عقدنا بانتظام مؤتمراً للحوار مرة كل سنتين في إحدى العواصم الأوروبية ، وإن هذا المؤتمر هو الأول الذي يعقد في بلد عربي منذ عام 1988 .

ومن المهم أيضاً أن نذكر خلال هذا المؤتمر أننا برلمانيون ، ولسنا ممثلي للحكومات . ولهذا ينبغي علينا أن ندرك أنه في الوقت الذي لا نملك فيه سلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط ، فإن لدينا - كبرلمانيين - فرصة ، بل مسؤولية في الحقيقة - للتأثير على حكوماتنا . ونحن ملزمون بالاستفادة من هذه الفرص إلى الحد الأقصى في برلماناتنا الوطنية .

إن إحدى الطرق التي يستطيع من خلالها النواب من البرلمانيات الأوروبيية الوطنية ومن البرلمان الأوروبي ، القيام بعمل فوري هي السعي إلى تأخير تصديق برلماناتنا الوطنية على اتفاقية التعاون الأوروبيية - المتوسطية بين البرلمان الأوروبي وإسرائيل إلى أن تفي إسرائيل بالتزاماتها المتعلقة بمؤتمر برشلونة واتفاقيات أوسلو ، خاصة فيما يتعلق بمدينة الخليل . لقد وقعت اتفاقية التعاون هذه في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 ، ولكن بانتظار تصديقها



### كلمة

السيد روبرت هيسكين

عضو مجلس العموم

البريطاني

والرئيس المشارك للرابطة

البرلمانية للتعاون العربي -

الأوروبي

□ □

□

لحكوماتهم بجلاء أن اتفاقية التعاون يجب ان  
لاتصدق الى أن ترقى إسرائيل بالتزاماتها .

هذه هي النقطة الأساسية التي اردت أن أثيرها كانطلاقـة لهذا المؤتمر . وأأمل أن نقاطـة كثيرة أكثر أهمية سوف تطرح اليـوم وغداً من أجل بناء مستقبل أفضل لشعوب أوروبا والعالم العربي .

من قبل خمسة عشر برلماناً أوروبياً وطنياً، ومن قبل البرلمان الأوروبي والكنيسة الإسرائيني، فإن اتفاقية مؤقتة أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني - يناير 1996، وهذه الاتفاقية الانتقالية هي تدبير مؤقت وضعه الاتحاد الأوروبي كتشجيع على عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى البرلمانيين الأوروبيين أن يوضحوا



الأستاذ المهندس سعد هايل السرور رئيس مجلس النواب الأردني

الأستاذ أحمد القادري عضو مكتب مجلس النواب المغربي وممثل رئيس الاتحاد

الأستاذ روبرت هيكس عضو مجلس العموم البريطاني وممثل الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي

الأستاذ نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي أصحاب السعادة

حضرات السيدات والسادة  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
أود في مستهل كلمتي أن أعبر عن سعادتي  
واعتزازي لحضور أعمال هذا المؤتمر السنوي  
للحوار البرلماني العربي - الأوروبي ، نيابة عن معالي  
الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة  
الدول العربية ، الذي حملني نقل حياته وتقديره إلى  
جمعكم الكريم ، وتمنياته لأعمالكم بالتفوق والنجاح .  
كما أعبر بهذه المناسبة الطيبة ، عن سروري البالغ  
لوجودي في بلدي الثاني الأردن الشقيق ، متنبها  
لشعبها الأبي اضطراد التقدم والمناعة والازدهار في  
ظل القيادة الرشيدة لصاحب جلالة الملك الحسين بن  
طلال ، حفظه الله .

كما أتوجه ببالغ التقدير والاحترام إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال نائب جلالة الملك ، وولي العهد على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر الهام ، في هذه الفترة بالذات التي يعيش فيها الأردن الشقيق تجربة ديمقراطية ، تزداد كل يوم عمقاً وترسخاً على أرض الواقع الأردني ، ويمتد إشعاعها إلى محيطها العربي والأقليمي ، لتسهم في إثراء التوجه الديمقراطي في الوطن العربي المستند إلى أسس قيمنا السامية السمحنة ، وتراثنا الثقافي المشرق . كما أتقدم بخالص التحية إلى الأخوة أعضاء النخبة البرلمانية في مجلس النواب الأردني على جهودهم

كلمة سعادة السفير أحمد بن حمـى  
ممثـل معاـلى الـدكتـور أـحمد  
عصـمت عبد المـجيد  
الأـمين العام لجـامعة الدـولـة العـربـية

المصالح، والتوازن في المنافع، في ظل الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية لدوله، والانتماء القومي الحضاري لمجموعته.

وفي هذا السياق نؤكد على ما يلي :

أولاً : العمل على الاستفادة من تجربة الحوار العربي - الأوروبي التي قطعت شوطاً هاماً . وبالرغم من إخفاقها في تحقيق كل الآمال والطلعات للطرفين ، إلا أننا نرى أنه من المفيد البناء عليها ، ومن هنا تأتي ضرورة شمولية المجموعة العربية لهذه الشراكة ، لتضم بقية الدول العربية غير المتوسطية أسوة بالمجموعة الأوروبية ، وكذلك إعطاء دور للمنظمات الإقليمية والهيئات التنظيمية القائمة في كلام المجموعة لتسهيل في تجسيد محاور هذه الشركاء .

ثانياً: العمل على وضع حد للحصار الذي تتعرض له بعض الدول ، والذي يشكل عائقاً لتنمية هذا التعاون ، مثل ما ت تعرض له ليبيا من جراء ما يسمى بقضية لوكييربي ، التي تعكس بشكل جلي مدى الخلل الذي تعاني منه العلاقات الدولية في الوقت الراهن ، وهيمنة الدول الكبرى على توجيه القرارات الدولية في الاتجاه المخالف أحياناً لقواعد العدل والإنصاف والشرعية الدولية ، والاضرار بمصالح الدول الأخرى .

فمن حقنا أن نتساءل : كيف يعاقب شعب بأكمله لمجرد التصاق تهمة بفردين منه في قضية لازلت حثثاتها محل شك .

وأن لا تلقى الاستجابة الواسعة التي أظهرتها الجماهيرية العربية الليبية ومختلف الاقتراحات لتسوية الموضوع روداً إيجابية من قبل الأطراف الغربية المعنية . وخاصة اقتراح جامعية الدول العربية القاضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي في مقر محكمة العدل الدولية ، وهو الاقتراح الذي تبنته المنظمات الأقلية والدولية .

ومن هنا ندعو وبالحاج الى ايجاد تسوية

الحدثة لإنجاح هذا المؤتمر.

وتأتي مشاركتي في هذا الاجتماع، بعد أسبوع من التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الجامعة العربية المنظمة القومية الأم، والاتحاد البرلماني العربي أحد الروافد الأساسية للعمل العربي المشترك. ونأمل أن يعطي هذا الاتفاق دفعاً قوياً لتجسيد الأهداف العربية التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها.

حضرات السيدات والسادة ،

يشكل التعاون العربي مع الجانب الأوروبي بعداً استراتيجياً هاماً في العلاقات الخارجية للدول العربية، سواء كان ذلك من خلال التعاون الثنائي، أو ضمن التعاون متعدد الأطراف.

وينتطلق هذا التعاون من روابط وصلات عديدة، يعززها التقاء مصالح الطرفين في محاورها الكبرى: السياسية منها، والاقتصادية، والثقافية، والأمنية.

وتشتد الأهمية اليوم إلى المزيد من توثيق عرى هذا التعاون بين المجموعتين العربية والأوروبية ، وتبرز رغبة دولهما لأعطانه عمقاً جديداً ، وتفاعلأً أكبر ، في ظل التحولات الإقليمية والدولية ، وما شهدته العلاقات الدولية من إعادة النظر في ترتيب نظامها ، في هذه الحقبة الزمنية الاستثنائية ، التي تنتفع فيها إلى القرن الحادي والعشرين . ويتوافق التوجه الأوروبي مع تطلع دول جنوب المتوسط إلى تأسيس هذه العلاقات ضمن مشروع حضاري يترجم الإرادة السياسية المشتركة ، والرغبة المتقاسمة لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءً آمناً واستقراراً وجسراً للتواصل والتعاون والرفاه .

ومن هذا المنطلق نود الإشارة إلى بعض القضايا التي نعتقد أن المشروع المتوسطي للشراكة يحملها في طياته ، وتحتاج إلى بعض التوضيحات ، وذلك حرصاً منا على أن ينطلق هذا المشروع من قاعدة صلبة ، مستكملاً لكل مقومات نجاحه ، ومبيناً على أساس التكافف في

الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ووضع جميع المنشآت الإسرائيلية النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة ، درءاً لسباق التسلح في المنطقة ، حتى تعم بالأمن والاستقرار ، وتكرس جهودها لتنمية والتعاون المثمر لصالح جميع شعوبها .

رابعاً : العمل على تقليص الفجوة بين ضفتى المتوسط في ميدان التنمية ، وخلق تجانس بين المجموعتين ، لتجسيد مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية . ولاشك أن مقتضيات إنجاز محاور هذه الشراكة تدعو الجانب الأوروبي إلى تقديم المساعدة لدول جنوب المتوسط لرفع مستواها التنموي ، والتخفيف من عبء مديونيتها الخارجية التي تشكل عائقاً أمام نمو اقتصادياتها ، وتقديم الخبرة الفنية والتكنولوجية للنهوض ببياكها ومرافقها الاقتصادية .

خامساً : إننا نرى أن المحافظة على أمن منطقة المتوسط تتطلب التشاور والتنسيق بين جميع الدول المتاخمة له بشأن أية ترتيبات أمنية خاصة بالمنطقة ، ومن هنا يثور التساؤل حول ما أذيع عن عزم بعض دول الاتحاد الأوروبي تشكيل قوات للتدخل السريع للتصدي للعمليات الإرهابية ، وتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة السرية . فظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة تتجاوز حدود البلد الواحد ، والمجموعة الواحدة . إنها ظاهرة عالمية ينبغي تضافر جهود جميع الدول لاتخاذ إجراءات مشتركة للقضاء عليها ، ضمن التعاون القضائي متعدد الأطراف ، وإزالة كل التغطيات التي تمنحها بعض الدول الأوروبية لبعض العناصر المشبوهة تحت ذريعة اللجوء السياسي أو حماية حقوق الإنسان .

سادساً : العناية بالمهاجرين العرب في أوروبا وكفالة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، وضمان ممارستهم لشعائرهم الدينية في إطار التحاور بين الحضارات والأديان . ونشير هنا إلى التوافق بين رؤية كلا الجانبين العربي والأوروبي حول مراعاة الخصوصية الثقافية لمختلف المجموعات بعيداً عن دواعي صراع

عاجلة لهذه القضية ، ورفع الحصار الظالم عن الجماهيرية الذي أضر كثيراً بالشعب الليبي وببقية الدول العربية ، بل وطال أيضاً المصالح الأوروبية ذاتها .

ثالثاً : نعتقد أن دول الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولية تاريخية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، فقد أكد بيان برشلونة على أهمية تضافر الجهود للدفع بالعملية السلمية إلى مداها النهائي ، على أساس مرجعية مدريد المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، مبدأ الأرض مقابل السلام . ولقد رحبت الجامعة العربية بتاتامي الدور الأوروبي في هذا الصدد ، خاصة تعين مبعوثاً أوروبياً إلى الشرق الأوسط لمتابعة العملية السلمية ، وكذلك ما أظهره القادة الأوروبيون خلال زيارتهم للمنطقة وفي مقدمتهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك من حرص أوروبا على القيام بدور فاعل بجانب راعي عملية السلام .

وعلى هذا الأساس فإننا على يقين بأن الدور الأوروبي سوف لن يقتصر على المتابعة وتقديم النصائح ، وإنما سيسعى بجدية وحزم إلى إقناع الحكومة الإسرائيلية الحالية بخطورة نكوصها عن التعهدات ، وتنصلها من الالتزامات وعدم احترامها مرجعيات المبدأ الجوهرى لتحقيق السلام العادل والشامل وال دائم ، هذا المبدأ الذي أقرته القمة العربية الأخيرة بالقاهرة في 23 يونيو 1996 كخيار استراتيجي للأمة العربية تتوطد أركانه من خلال الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة المتمثلة في الجولان السوري ، وجنوب لبنان فضلاً عن إقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف . إننا نحذر أن إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وتغيير هوية القدس العربية معناه المزيد من زرع حقول الألغام لنصف عملية السلام برمتها ، والزج بالمنطقة نحو دائرة العنف والتوتر . كما نؤكد على ضرورة جعل منطقة الشرق

تجاه أوروبا . ومن ذلك إنشاء الجامعة الأوروبية - العربية في غرناطة باعتبارها مركزاً للتواصل الثقافي والحضاري بين الجانبين .  
والشروع في إنجاز الدراسات الضرورية لتجسيد نفق جبل طارق الذي يربط بين ضفتي المتوسط ليكون جسراً تعبّر به المنطقتان إلى مرحلة التعاون الجديدة ومن خلال هذه الرؤية الشاملة فإننا ننطلع بأمل كبير إلى المشروع الحضاري للشراكة والتعاون بين المجموعتين ليجعل من هذه المنطقة الجغرافية فضاءً للتعاون والتواصل والرخاء المشترك . ومركزًا للإشعاع الحضاري منفتحاً على بقية أرجاء المعمورة .  
شكراً لكم على حسن الاستماع .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الحضارات والهيمنة الثقافية .  
السادة الحضور الكرام ،

وفي النهاية أود التأكيد على التعاون العربي والأوروبي ، ببقى مطلباً ملحاً لصالح المجموعتين واستقرار المنطقة ونومها ، ولترتيب العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة على أساس التوازن في المصالح ، والتوافق في الرؤى حول القضايا الجوهرية التي تتصل بالتنمية ، وباستباب الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم .

ولقد بدأت تباشير هذا التوجه تتجسد على أرض الواقع ، ومن خلال بعض المشاريع الطموحة ، التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، مد أنابيب الغاز انتلاقاً من الجزائر مروراً بكل من تونس والمغرب عبر المتوسط



## قائمة اسماء الوفود المشاركة

## ١- أسماء أعضاء الوفود العربية:

الأردن:

- دولة الدكتور عبد السلام المuali
- معالي السيد سالم مساعدته
- معالي الدكتور جواد العناني
- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
- معالي السيد توفيق كريشان
- معالي السيد الدكتور محمد أبو عليم
- سعادة السيد أنور الحديد
- سعادة الدكتور بسام العموش
- سعادة الدكتور فرح الربيسي
- سعادة السيد صالح شعواطه

البحرين:

- السيد علي بن محمد المسلم
- السيد الدكتور فؤاد صالح شهاب

الجزائر :

رئيسيًّا للوَفْدِ  
عُضُواً  
عُضُواً  
إِداريًّا

- السيد محمد كيشود
- السيد محمد حموما
- السيد عاشور حدوش
- السيد علي ايمون

السودان :

الدكتور إسماعيل حاج موسى  
السيد عبد الرحمن الفادنى

سورة

- |              |                      |
|--------------|----------------------|
| رئيساً للوقد | - السيد توفيق درويش  |
| عضوأ         | - الأنسة جميلة فلاحة |
| عضوأ         | - الدكتور طه المغربي |
| إداري        | - السيد محمد شكور    |

فُلْسَطِين :

- |              |                             |
|--------------|-----------------------------|
| رئيساً للوفد | - السيد عبد الله عبد الله   |
| عضواً        | - السيد شوقي أرملي          |
| عضوأ         | - السيد توفيق أبو بكر       |
| إداري        | - السيد الدكتور يوسف بسماوي |
| إداري        | - السيد زهير صندوقة         |

لبنان :

- السيد حسين يتيم  
- السيد محمد مصباح الأحباب  
رئيسيًّا للوفد  
عضوًا

الجماهيرية العربية الليبية:

- السيد عبد الحميد الصيد الزناتي  
السيد الهادي أحمد حديبة  
السيدة حنان زغبيه

1

- |              |                                 |
|--------------|---------------------------------|
| رئيساً للوفد | الأستاذ الدكتور محمد طلبة عويضة |
| عضوأ         | الأستاذ الدكتور محمد عبد الإله  |
| عضوأ         | الأستاذ السيد الشريف            |
| عضوأ         | الأستاذ يوسف المندوه            |
| عضوأ         | السيد هاني رياض                 |
| إداري        | السيد ياسين نصر الدين           |

المغرب:

- الأستاذ أحمد القادي  
السيد محمد بو العسري

موريتانيا:

- السيد محمد ولد محمد الحافظ  
السيد موريں بنزا

العنوان:

- السيد الدكتور عبد الوهاب محمود
  - السيد أحمد محمد الكحلاني
  - السيد أحمد سالم خيران
  - السيد الدكتور صالح عبد الله الضبيان
  - السيد أحمد محمد الخاوي

إداري

- السيد أحمد عبد القادر عيسى

جامعة الدول العربية :

سعادة السفير أحمد بن حلى

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي :

الأمين العام للاتحاد رئيساً للوفد

- السيد نور الدين بوشكوح

مدير العلاقات البرلمانية ، عضواً

- السيد أحمد مكيس

المدير المالي والإداري ، عضواً

- السيد ديب الزنبق

معاون المدير المالي ، عضواً

- السيد سمير النحاوي

\* \* \*

- السيد ستيفانو سكورسينا

2. أسماء أعضاء الوفود الأوروبية :

آيسلندا :

النمسا :

- السيد آمي أرناسون

- السيدة اليزابت هلافاك

إيرلندا :

- السيد البريخت كونيسي

- السيد وليام بورك

بلجيكا :

- السيد مايكل لانيغان

- السيد بيير شوفاليه

- السيد مايكل فيريس

- السيد دينيس دوندت

هولندا :

- السيدة سوزيت فر هوفن

- السيد جيريت فالك

قبرص :

- السيد فرانس فيسغلاس

- السيد اندریاتس فيلیبو

التروج :

الدانمارك :

- السيد جون اولاف آستاد

- السيدة تونا بندستن

- السيد آندرز سياستاد

- السيد هینینغ غحيلرود

البرتغال :

- السيدة او لا تورنایس

- السيد بيذرو روزيتا

فنلندا :

السويد :

- السيدة مارجوت كاريلاتي

- السيدة انغيريت اير هامر

فرنسا :

بريطانيا :

- السيد جان دو ليكوفسكي

- اللورد كريستوفر ميهو

ألمانيا :

- يوهان جيزيل

- السيد برونو كيسير

- السيد غونترام فون شينك

- السيد غونترام فون شينك

البرلمان الأوروبي :

- السيد روبي بيري



# نشاطات الاتحاد

## توقيع اتفاق للتعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي

### اتفاق تعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي

إن جامعة الدول العربية المعتبر عنها فيما بعد بـ «الجامعة» والاتحاد البرلماني العربي المعتبر عنه فيما بعد بـ «الاتحاد»، انطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق الجامعة والاتحاد، وتأكيداً لأهداف العمل العربي المشتركة وثوابته، وتدعيمماً للتكامل بين مؤسساته، وخاصة في شقيها التشريعي والتنفيذي، وحرصاً منها على توسيع مجالات التشاور والتسيير فيما بينهما وبما يؤدي إلى تعزيز تعاونهما وتدعم فعالية آلياته، اتفقا على ما يلي:

في التاسع من رجب عام 1417هـ الموافق للعشرين من شرbin الثاني (نوفمبر) 1996م جرى في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة التوقيع على اتفاق للتعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي.

وقد وقع الاتفاق عن جامعة الدول العربية السيد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام للجامعة، وعن الاتحاد البرلماني العربي السيد الدكتور محمد جلال السعيد، رئيس الاتحاد، رئيس مجلس النواب المغربي.

وحضر حفل التوقيع الأمين العام للاتحاد السيد نور الدين بوشكوح، وعدد من الأمناء العامين المساعدين في جامعة الدول العربية وسفراء الدول العربية المعتمدون في القاهرة.

ويأتي توقيع هذا الاتفاق تنويعاً لعلاقات جيدة ربطت بين المنظمتين خلال أكثر من عقدين من الزمن، وتجسيداً لقناعات مشتركة لدى المسؤولين فيهما بضرورة تطوير هذه العلاقات والارتفاع بها إلى مستوى الأحداث والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في الظروف الدقيقة الراهنة.

وتنشر البرلمان العربي فيما يلي النص الكامل لهذا الاتفاق، ونص الكلمتين المتبادلتين بين أمين عام جامعة الدول العربية ورئيس الاتحاد البرلماني العربي في حفل توقيع الاتفاق.



صورة عن حفل توقيع الاتفاق

بالمسائل ذات الاهتمام المشترك .

2- تقوم كل من الجامعة والاتحاد بإحاطة كل طرف منها الآخر بأية م مشروعات تهدف إلى تنمية نشاطهما وتنسيق أعمالهما ، ويهتم كل طرف باللاحظات الخاصة بهذه المشروعات التي قد ترده من الطرف الآخر .

3- للجامعة أن تطلب من الاتحاد البيانات اللازمة عن أعماله ، وعلى الاتحاد أن يقوم بتحضير البيانات المذكورة وأن يعمل على تقديمها إلى الجامعة ، وإذا كان الأمر يتطلب نفقات كبيرة يتفق الطرفان على كيفية تغطية تلك النفقات .

4- للاتحاد كذلك أن يطلب من الجامعة البيانات والدراسات التي تتفق وأهداف الاتحاد بما يعين المؤسسات التشريعية العربية على تحقيق الأهداف المشتركة لكل من الاتحاد والجامعة وذلك وفقاً لما يراه الأمين العام وفي نطاق اختصاصاته .

### **المادة الأولى** **مجالات التعاون**

1- تتعاون الجامعة والاتحاد ، على أوسع نطاق من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية والثقافية خدمة للمصالح العربية العليا ، وتوثيقاً للمنافع المتبادلة بين الدول العربية .

2- تنسق الجامعة والاتحاد نشاطاتها الخارجية ويعملان وفقاً لمهام كل منها وتبعاً لأهدافهما المشتركة على التشاور فيما بينهما ، كلما اقتضت الضرورة ذلك ، بما يجعل مساعيهما على الصعيد الدولي متconcقة ومتكلمة .

### **المادة الثانية** **تبادل المعلومات**

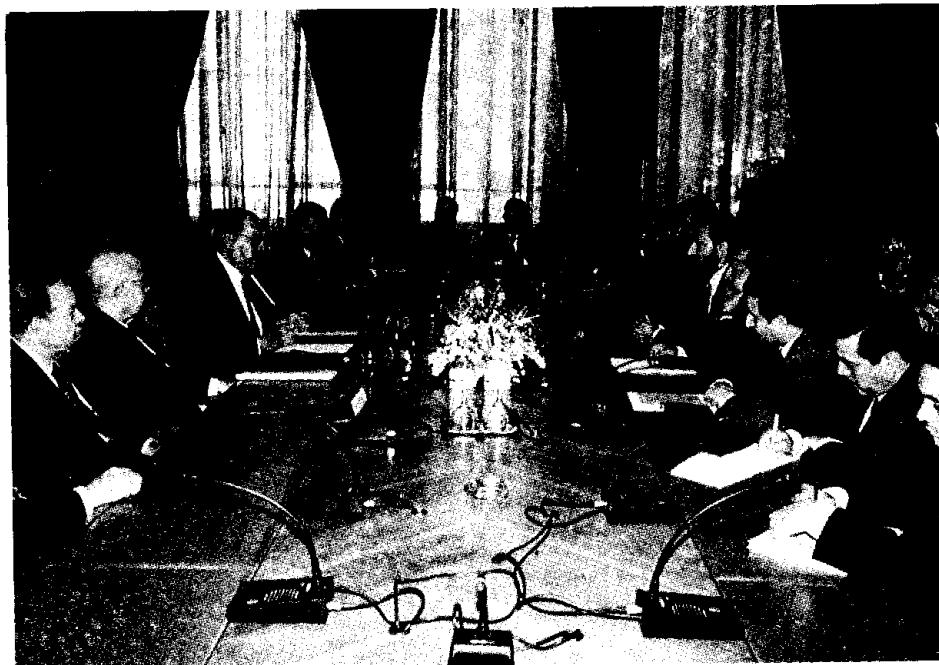
1- تتبادل الجامعة والاتحاد ، المعلومات والمستندات والبيانات والقرارات الخاصة

**المادة الثالثة****الأعمال المشتركة**

١- تعقد الأجهزة المعنية في الجامعة والاتحاد لقاءات دورية سنوية بالتعاون في مقريهما للتشاور حول برنامج العمل المشترك لتعزيز علاقات التعاون فيما بينهما ، وللاتفاق على الاجراءات العملية التي يكون من شأن تبنيها أن يسهل التنفيذ الفعلي لأنشطتها التي

يتم بعضها البعض الآخر .

٢- يجوز للجامعة وللاتحاد أن يعقدا اتفاقاً خاصاً بنشاط معين يحقق أهدافاً ذات فائدة مشتركة ، وتحدد الاتفاques الخاصة شروط مساهمة كل من طرفيها في النشاط موضوع الاتفاق ، وفي النفقات المالية التي ستترتب عليه .



صورة عن حفل توقيع الاتفاق

**المادة الخامسة****الإشعار بالحصول على العضوية في الاتحاد ويزوالها**

يقوم الاتحاد بإشعار الجامعة بكل تغيير قد يطرأ على العضوية في الاتحاد ، سواء عند انضمام أي مجلس برلماني عربي لعضويته أو في حال زوال صفة العضوية البرلمانية عن أحد الأعضاء .

**المادة السادسة****تطبيق الاتفاق وتعديله**

١- للأمين العام للجامعة ورئيس الاتحاد ،

**المادة الرابعة****التمثيل المتبادل**

١- توجه الجامعة الدعوة إلى الاتحاد للحضور في اجتماعات الجامعة ، ويشتراك مندوبي الاتحاد في الدولات التي تهم الاتحاد دون أن يكون لهم حق التصويت .

٢- يدعوا الاتحاد الجامعة إلى حضور اجتماعاته ، ويشتراك مندوبي الجامعة في الدولات التي تهم الجامعة دون أن يكون لهم حق التصويت .

### أصحاب السعادة الأخوات والأخوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،  
يطيب لي أن أرحب بحضراتكم في بيت  
العرب ، جامعة الدول العربية ، في هذه المناسبة  
الطيبة التي نجتمع في إطارها ، بالإضافة لبنية  
جديدة إلى صرح العمل العربي المشترك ، من  
خلال التوقيع على اتفاقية للتعاون بين جامعة  
الدول العربية ، المنظمة القومية الأم ، والاتحاد  
البرلماني العربي ، الذي يشكل رافداً هاماً في  
العمل العربي المشترك .

وإنه لمن دواعي الاعتزاز والفخر أن هذا  
الاقتراح الذي أقره الاتحاد البرلماني العربي في  
منتصف شهر مايو الماضي ، يتجسد اليوم في  
شكل اتفاق للتعاون ، في فترة تقل عن ستة  
أشهر ، الأمر الذي لا تخفي دلاته .

إن عملنا اليوم يندرج في إطار سعينا  
المتواصل إلى الارتقاء بالعلاقة بين الجامعة  
والاتحاد إلى مستوى يتاسب مع تطلعاتنا  
وأهدافنا ، وإلى التعامل بالقدر مع مختلف  
التطورات والتحديات المتتسارعة من حولنا ، بما  
يرى مصالحنا ويحقق أهدافنا ، وبدون شك فإن  
هذا الاتفاق يعكس ما توصلنا إليه من إطار  
مؤسسي لتعزيز عملنا المشترك ، وتعزيز  
مساره ، وإرساء دعائمه ، وتوضيح رؤاه .

إننا نقدر الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد ،  
عبر المجالس النيابية التي يمثلها ، على  
المستويين القومي والدولي ، دفاعاً عن حقوق  
الأمة العربية ومصالحها ، ونصرة لقضاياها  
العادلة ، والتي تتتصدرها مسيرة السلام التي  
اخترناها كهدف استراتيجي ، إلا أن خيار  
السلام هذا مؤسس على تنفيذ كافة قرارات  
الشرعية الدولية ، المتعلقة بالصراع العربي  
الإسرائيلي ، وبدأ الأرض مقابل السلام ،  
وإخلاص منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة  
الدمار الشامل ، وأيضاً قبل كل شيء تكين  
الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير

بما لها من خبرة وصلاحية ، أن يقوما بترتيب  
ما يريانه مفيداً لحسن تطبيق هذا الاتفاق .

2 - يجوز تعديل هذا الاتفاق بموجب  
الطرفين ، بناء على أخطار يبعث بها أحدهما  
إلى الآخر قبل ستة أشهر .

### المادة السابعة

#### نفاذ الاتفاق

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول بعد التوقيع  
عليه ، من قبل الأمين العام للجامعة ، ورئيس  
الاتحاد ، وإقراره من الجهات المسؤولة في  
الجامعة والاتحاد .

حرر هذا الاتفاق بالقاهرة في يوم 9 رجب  
1417هـ الموافق 20 نوفمبر (تشرين الثاني)  
1996م ، باللغة العربية ، من نسختين أصليتين  
تحفظ إدراهما لدى الأمانة العامة للجامعة  
والثانية لدى الأمانة العامة للاتحاد :

عن الاتحاد البرلماني العربي  
رئيس الاتحاد  
د. محمد جلال السعيد  
عن جامعة الدول العربية  
الأمين العام  
د. أحمد عصمت عبد المجيد

**خطاب د. أحمد عصمت عبد المجيد  
الأمين العام لجامعة الدول العربية**

معالي الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس الاتحاد البرلماني الدولي  
ورئيس مجلس الشعب المصري  
معالي الدكتور محمد جلال السعيد  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
ورئيس مجلس النواب المغربي

**· أصحاب السعادة الممثلين الدائمين للدول العربية الشقيقة**

**· أصحاب السعادة السفراء العرب**

**· السيدات والسادة**

باسم الاتحاد البرلماني العربي الذي تشرف الشعبة البرلمانية المغربية برئاسته في هذه الفترة ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنقل إليكم جميعاً تحيات أشقاءكم البرلمانيين العرب أعضاء السلطات التشريعية في البلدان العربية ، وممثلي شعوبها ، الأماء على مصالح أمتنا وجماهيرنا ، والذين لا يألون جهداً في تعزيز تضامن شعوب هذه الأمة ورص صفوها وشد لحمتها لتتبوا مكانة اللائقة بها بين الأمم .

**أيها الأخوة ،**

إن المناسبة التي تجمعنا اليوم - مناسبة التوقيع على اتفاق التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي - هي مناسبة قومية بالغة الأهمية ، تبعث في النفوس فি�ضاً غامراً من الاعتزاز والغبطة ، وتعكس فيها التفاؤل والأمل ، لأن هذا الاتفاق بين أكبر منظمتين عربيتين ، إداهما تمثل السلطات التنفيذية العربية ، والأخرى تمثل السلطات التشريعية العربية . يشكل تكريساً لثوابت العمل العربي المشترك ، من جهة ، ويلبي حاجة ملحّة على صعيد العمل القومي تفرضها ضرورة التكامل والتنسيق بين المؤسسات القومية العربية في ظل التطورات الكبيرة والمتتسارعة التي يشهدها عالم اليوم ، من جهة أخرى .

إن أهمية هذا الحدث تكمن في كونه ثمرة لعلاقات طيبة تواصلت بين المنظمتين خلال أكثر من عقدين من الزمن ، وفي كونه تجسيداً لقناعة مشتركة لدى المسؤولين في كلاً من المنظمتين بضرورة تطوير تلك العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى الأحداث والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في الظروف الراهنة على الصعيدين الإقليمي والدولي .

إن تأسيس كل من جامعة الدول العربية

القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها إقامة دولته الوطنية المستقلة ، بعاصمتها القدس الشريف .

وإذا كنا على مشارف القرن الحادي والعشرين ، الذي يعتبر قرن التكتلات الكبرى ، فإننا نعتقد أنه ليس أمام الأمة العربية من خيار آخر سوى المزيد من التضامن والتآزر ، وتجميع قواها في تحالف قومي ، وفق رؤية واضحة للسبل والأهداف ، تتبع لهذا التحالف أن يؤدي وظائفه بصورة فعالة ونشطة .

ومن هذا المنظور فقد جاء مؤتمر القمة العربي الأخير لكي يؤكد على ضرورة الإسراع لتجسيد مختلف مراحل المشروع القومي العربي ، وحماية القيم والأهداف التي يجسدتها ، من خلال إقرار محكمة العدل العربية ومبادرات الشرف للأمن والتعاون العربي ، وإالية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها ، باعتبار أن هذه الآليات تمثل مدخلاً صحيحاً لتطوير آليات العمل القومي في المرحلة الراهنة .

وختاماً ، أود أن أنوه بالجهود البناءة التي يبذلها الاتحاد البرلماني العربي ، وأمانته العامة من أجل تطوير وتعزيز العمل العربي المشترك ، وتعزيز رؤاه وصولاً إلى تحقيق الأهداف القومية الكبرى لبناء مستقبل عربي زاهر لأجيالنا القادمة ، ومكانة مرموقة لأمتنا العربية ذات التاريخ المجيد والحضارة العربية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**خطاب د. محمد جلال السعيد**

**رئيس الاتحاد البرلماني العربي**

-سعادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

-سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصري

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

مختلف منظمات العمل القومي العربي إلى درجات أعلى وأرقى .

ختاماً لابد لي من توجيهه بالغ الشكر إلى سعادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذي لعب دوراً هاماً في إخراج هذا الاتفاق إلى حيز الوجود . كما أخص بالشكر ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي والسيد السفير أحمد بن حلي ، مستشار الأمين العام لجامعة الذين تابعاً بحمية ونشاط خطوات صياغة هذا الاتفاق ، وهنيناً لنا مع العاملين في جهاز جامعة الدول العربية هذه المناسبة القومية الهامة التي سوف تدشن مرحلة جديدة من العمل المشترك بين منظمتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، ،

### زيارة رئيس الاتحاد إلى جمهورية مصر العربية

في الفترة ما بين العشرين والسادس والعشرين من تشرين الثاني - نوفمبر - 1996 قام السيد الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب المغربي ، بزيارة إلى جمهورية مصر العربية على رأس وفد من مجلس النواب المغربي ، تلبية لدعوة من السيد الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري .

وخلال الزيارة استقبل الرئيس محمد حسني مبارك الدكتور السعيد والوفد المرافق له بحضور الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري . كما حضر اللقاء السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

وقد نقل الدكتور السعيد إلى سيادة الرئيس مبارك تحيات جلالة الملك الحسن الثاني ،

والاتحاد البرلماني العربي قد جاء تعبيراً مما يشد شعوب الأمة العربية من روابط قومية تضرب جذورها في أعماق التاريخ ، وإدراكاً لما يجمع بين البلدان العربية من مصالح مشتركة للنهوض يداً واحدة لتوطيد السيادة الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من التكامل المستمد من وحدة المصير القومي باعتبار ذلك كله خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة .

ومما سهل التوصل إلى الاتفاق الذي نحتفل اليوم بتوقيعه الأهداف المشتركة التي تعمل منظمتنا على تحقيقها ، وفي مقدمتها تعزيز التضامن العربي ، وتنسيق السياسات والمقاصف العربية إزاء مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها العالم ، وحشد الطاقات العربية لمواجهة الأخطار التي تهدد الوجود العربي برمتها ، والعمل على تعميق القيم الديمقراطية وحشد الجهود التشريعات في البلدان العربية وحشد الجهود والطاقات لنصرة القضايا العربية المصيرية العادلة ، وعلى رأسها قضية فلسطين وشعبها المناضل من أجل التحرير وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ودعم موقف سوريا ولبنان في التوصل إلى سلام شامل وعادل يؤدي إلى تحرير الجولان وجنوب لبنان ، وكذلك رفع الحصار الظالم المفروض على الجماهيرية العربية الليبية ، ورفع المعاناة عن شعب العراق الشقيق . ولا يفوتي أن أشير إلى أن هذا الاتفاق قد أتى تجسيداً حياً لمقررات مجالس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمراته التي دعت دافعاً إلى تعزيز العلاقة مع المنظمة الأم - جامعة الدول العربية ، كما أنه جاء منسجماً تماماً مع روح البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية الأخير المنعقد في القاهرة في يونيو الماضي الذي أكد ضرورة العمل العربي المشترك على جميع الجهات .

وإنني على ثقة أكيدة بأن توقيع هذا الاتفاق ووضعه موضع التنفيذ سوف يسهم في تشجيع عمل مؤسستنا وفي دفع التعاون والتنسيق بين

كما وضع الرئيس مبارك في صورة الجهود التي يبذلها الاتحاد العربي لجمع شمل الأمة العربية وتعزيز تضامنها إلى جانب الجهود الموقفة التي يقوم بها القادة العرب في هذا المجال.

و قبل ذلك عقدت في مجلس الشعب المصري مباحثات بين الوفدين البرلمانيين المغربي ، برئاسة الدكتور محمد جلال السعيد ، والمصري برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور . وتناولت المباحثات الأوضاع العربية الراهنة ودور البرلمانيين العرب في تعزيز التضامن العربي ، وتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي على كافة الأصعدة . كما تم في المباحثات الاتفاق على تدعيم العلاقات بين البرلمانيين الشقيقين في كل من المغرب ومصر .

ونظمت للوفد المغربي الضيف زيارة إلى منطقة الأقصر وأسوان للاطلاع على الآثار الفرعونية الهامة التي ترعرع بها المنطقة . ووجه الدكتور السعيد إلى الدكتور سرور دعوة لزيارة المغرب على رأس وفد برلماني من مجلس الشعب المصري . ورحب الدكتور سرور بالدعوة على أن يتم تحديد موعد لها لاحقا .

عاهل المملكة المغربية ، وأشاد بجهود الرئيس مبارك من أجل لم الشمل العربي وتعزيز التضامن بين البلدان العربية ..

وأوضح الدكتور السعيد في تصريح له بعد اللقاء أن الحديث مع الرئيس مبارك كان مناسبة للتعبير عن سعادة وتقدير الاتحاد البرلماني العربي ودعمه لمبادرات الرئيس مبارك على مستوى القمة العربية وعلى مستوى المؤتمر الاقتصادي الذي بدأت نتائجه تظهر للعيان . كما أشاد بالمنجزات التي حققتها الشقيقة مصر في عهده الميمون .

وقد اطلع الرئيس مبارك من الدكتور السعيد على مدار في اللقاءات التي جرت مع الدكتور أحمد فتحي سرور وجميع المسؤولين في مجلس الشعب والتي تناولت خططاً لتدعم العلاقات بين مجلس النواب المغربي ومجلس الشعب المصري من خلال تبادل الزيارات والخبرات وتأسيس مجموعة للأخوة والتعاون بين المجلسين .

وأشار الدكتور السعيد إلى أنه اطلع أيضاً سيدة الرئيس مبارك على مضمون الاتفاقية الخاصة بالتعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي لدعم التعاون بين المنظمتين .

### بيان من الاتحاد البرلماني العربي

#### حول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة

في إطار سياستها المعادية لعملية السلام في الشرق الأوسط تواصل حكومة الليكود الإسرائيلية تعزيز عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة وتشجيع المستوطنين على توسيع المستوطنات القائمة وبناء أخرى جديدة . وقد أصدر الاتحاد البرلماني العربي بياناً يدين فيه هذه السياسة التي تشكل خرقاً فاضحاً لقرارات الشرعية الدولية وتهديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط .

وفيما يلي نص هذا البيان :

القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة :

تواصل الحكومة الإسرائيلية الجديدة سياستها الرافضة لعملية السلام وأسس مرجعية مدريد

التوسعية لدى إسرائيل ، وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي ، ووسيلة لتحويل الاحتلال إلى أمر واقع تحاول إسرائيل فرضه على العرب والاستناد إليه في المفاوضات .

ولهذا يدعى البرلمانيون العرب حكومات بلدانهم إلى اتخاذ موقف موحد صلب لمواجهة هذا التحدي الإسرائيلي ، كما يدعون راعي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي وجميع الدول المحبة للسلام للتصدي للسيادة الإسرائيلية ووقفها ... ويهبّون بجميع برلمانيي العالم أن يعلنوا رفضهم للسياسة التوسعية الإسرائيلية ، وتحث حكوماتهم على اتخاذ موقف معارض لهذه السياسة التي تدفع المنطقة إلى دوامة التوتر وال الحرب .

ذلك يشيد البرلمانيون العرب بصمود الأهل في الجولان وفي الضفة الغربية ويدعمون مقاومتهم الباسلة للنشاط الإسرائيلي الاستيطاني ، ويطالبون الحكومات العربية بتوفير كل مقومات الصمود والمقاومة لأهلاً في الأرضي المحتلة في وجه الاحتلال والغطرسة الإسرائيليين .

دمشق في 4/12/1996

الاتحاد البرلماني العربي

242 ، 338 و 425 . وتؤكد جميع ممارساتها أنها عازمة على التملص من استحقاقات السلام التي تجسدت في الاتفاقيات المبرمة والمفاوضات التي جرت مع مختلف الأطراف .

وتقيد الأبناء الواردة من الأراضي العربية المحتلة أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد باشرت خططاً لتوسيع الاستيطان في الجولان السوري المحتل والضفة الغربية ومدينة القدس الشريف . واستقدام أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم . كما تتوسّي بناء مستوطنات جديدة في وادي الأردن بحجة أنه أرض إسرائيلية . كذلك تواصل فرض الهوية والقوانين الإسرائيلية بالقوة على المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل .

ومن الواضح أن هذه الممارسات الاستيطانية الجديدة تمثل خرقاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية ، لا سيما القرارين 242 و 338 . وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 127 الصادر قبل أيام بأغلبية ساحقة هذه الممارسات الإسرائيلية الجديدة ودعت إلى وقف النشاط الاستيطاني ، وعدم المساس بالوضع السكاني والقانوني للجولان السوري المحتل .

إن البرلمانيين العرب يرون في سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة تغييراً عن التزعة

## الاتحاد البرلماني العربي ينظم ندوة حول المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي

يومي 17 و 18 شباط القادم .

ويشارك في هذه الندوة ممثلون عن جميع البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي ، كما يشارك في مناقشة موضوعاتها خباء عرب في موضوع المياه وسوف يطرح موضوع الندوة من خلال المحاور الرئيسية الثلاثة التالية :

نقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حالياً بالتعاون مع مجلس الشعب في سوريا بالتحضير لعقد ندوة برلمانية عربية ، هي الخامسة في سلسلة الندوات التي عقدتها ، لبحث موضوع بالغ الأهمية على الصعيد العربي يتناول المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي . وسوف تعقد هذه الندوة في دمشق

وسوف يجري تلخيص نتائج الندوة وتوصياتها في بيان ختامي يصدر عنها ، كما ستقوم الأمانة العامة للاتحاد بإصدار وثائق الندوة كاملة في كتاب يوزع على جميع البرلمانات العربية وعلى المؤسسات والهيئات المهتمة بموضوع المياه .

- 1- الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي .
- 2- الموارد العربية المشتركة والقانون الدولي .
- 3- دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية .

### وفد برلماني كوفي يزور مقر الاتحاد

وجرى مع الوفد الضيف تبادل وجهات نظر حول الأوضاع الدولية والوضع في منطقة الشرق الأوسط . وسلم الوفد الضيف رسالة من رئيس البرلماني الكوفي إلى الاتحاد البرلماني العربي حول قانون هيلمز - بيرتون الأمريكي المتعلق بشدید الحصار على كوبا ، كذلك تضمنت الرسالة دعوة موجهة من البرلماني الكوفي إلى وفد يمثل الاتحاد البرلماني العربي لزيارة كوبا خلال العام القادم .

في التاسع عشر من تشرين الثاني - نوفمبر - 1996 قام وفد برلماني كوفي برئاسة السيد سير جيوكو برميري ، نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الكوفي ، ورئيس جمعية الصداقة مع الشعوب في كوبا ، بزيارة إلى مقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق . واستقبل الضيف الكوفي من قبل كل من مدير العلاقات البرلمانية ومدير العلاقات العامة في الأمانة العامة للاتحاد .

### الأمين العام للاتحاد يشارك في ندوة بودابست حول الحوار العربي - الأوروبي

للشباب والمنظمات الشبابية الأوروبية وال العربية ، ومن بينها اتحاد الشباب العربي . وتلبية لدعوة من المنظمين شارك السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي في أعمال هذه الندوة وألقى كلمة في حفل الافتتاح ، كما قدم مداخلة باسم الاتحاد تحت عنوان :

(الديمقراطية وبناء  
التفاهم - رؤية برلمانية عربية)

وقد ناقشت الندوة عدداً من المواضيع التي

عقدت في العاصمة الهنغارية - بودابست - في الفترة ما بين العاشر والخامس عشر من كانون الأول - ديسمبر - 1996 ، ندوة حول :

«الحوار العربي - الأوروبي

من أجل  
التعاون والتفاهم المتبادلين »

ونظمت الندوة من قبل المركز الأوروبي

في العلاقات الدولية ودراة النزاعات وتنمية الثقة .

\* السياسات الدولية والحقائق الاقتصادية ( عمل الشباب - البطلة - التهنيش الاجتماعي ) .

\* قضايا التربية وحقوق الإنسان - قضايا المرأة ومشاكل البيئة .

ونشر فيما يلي النص الكامل للمداخلة التي قدمها الأمين العام للاتحاد حول الديمقراطية وبناء التفاهم .

تهم الشباب في العالم العربي وأوربا من أبرزها :

\* مشاكل وإمكانيات وحاجات الشباب : حقائق وصور .

\* تطور الديمقراطية والثقة - دور منظمات الشباب في المجتمع الديمقراطي :

- في تنمية المؤسسات الديمقراطية .

- في تنمية الديمقراطية والثقة .

\* دور وسائل الإعلام في إشاعة الديمقراطية



## الديمقراطية وبناء التفاهم

(رؤبة برلمانية عربية)

### مداخلة السيد نور الدين بوشكوح

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

في الملتقى الثاني للشباب العربي - الأوروبي في بودابست

إذا أردنا أن نضع عنواناً للاهتمامات البشرية اليوم ، بعد التطورات العاصفة التي شهدناها وما زال منذ أواسط الثمانينيات ، فإن أفضل عنوان سوف يكون : السير نحو الديمقراطية وتعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التفاهم بين الشعوب .

و هذه القضايا بالرغم من اختلاف أنماط ممارستها ، واختلاف المحتوى الذي يمكن أن تأخذه في هذا البلد أو ذاك ، أو في هذه القارة أو تلك ، فإنها قضايا متراصة ومتقاطعة .

فتعلق الشعوب بالحرية وسعيها إلى تحقيق الديمقراطية وإيجاد سبل للتفاهم فيما بينها تتبع من حق الإنسان في الحياة وحقه في الاختيار . وقد تطور مفهوم الديمقراطية مع التطورات التي شهدتها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء داخل كل بلد ، أم على الصعيد العالمي ، عبر العصور . ونشأت مدارس عديدة تذهب شتى الاتجاهات في تفسير مفهوم الديمقراطية والحرية .. والمحتوى الذي ينبغي أن يعطى للتفاهم وسبل تحقيقه . ولكن مفاهيم الديمقراطية والحرية والتفاهم بقيت دائماً مفاهيم نسبية مرتبطة باعتبارات الزمان والمكان والظروف والترااث والمصالح .

إن تحقيق الديمقراطية والتوصيل إلى التفاهم ليس أمرين سهلين ، وإنما يتطلبان تصميماً ومتابرة ، ورؤيا نافذة إلى المستقبل ، ووعياً عميقاً بالتطورات المستجدة . وعلى سبيل المثال ..

إذا كانت التجربة الأوروبية قد استقرت على ممارسة الديمقراطية بشكل معين يعتمد التعددية الحزبية ونظام الانتخاب والتداول النسبي ، ووجود أغلبية تحكم ، وأقلية تعارض ، وتدالو للسلطة بين الأغلبية والأقلية ، فإن هذه التجربة قد تكررت بعد مخاض عسير وصراعات كبيرة وحروب دامية شهدتها بلدان القارة الأوروبية على مدى قرنين كاملين .

وبالمقابل فإن مفهوم الديمقراطية لم يكن غريباً عن العالم العربي ، وفق المفهوم النسبي المرتبط باعتبارات الزمان والمكان .. الخ . فهذا العالم الذي شهد أولى الحضارات على الأرض ، وكان مهدًا للديانات السماوية الثلاث قد عرف أشكالاً عديدة من العمل الديمقراطي تتفق ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لشعوبه . وكان نظام الشورى الذي جاء به الإسلام الشكل الأكثر أهمية لممارسة الديمقراطية . فمن خلاله كانت تصاغ سياسات الدولة وتتقرر مواقفها من سائر القضايا .

وفيمما بعد عاشت أغلبية الأقطار العربية أوضاعاً قاسية مرتبطة بخضوعها للسيطرة الأجنبية . ونجم عن ذلك حرمان الإنسان العربي ، ولفترات طويلة ، من التمتع بأبسط الحقوق والحريات ، ناهيك عن ممارسة الشعب لأي مظاهر الديمقراطية . ولهذا فإن نضال الشعب العربي

ضد السيطرة الأجنبية كان ، في الوقت نفسه ، نضالاً في سبيل الديمقراطية وإنشاء مؤسساتها . واليوم نشهد في العالم العربي أشكالاً عديدة للممارسة الديمقراطية ، وهي أشكال قابلة للتطور حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة ، ومستوى الوعي في كل بلد ، بحيث يمكن القول أن حركة التجديد الديمقراطي في العالم العربي قد أصبحت حركة واسعة عميقه الجذور ولا ارتداد عنها .

ونحن نرى أن ثمة علاقة عضوية بين ممارسة الديمقراطية وتحقيق التفاهم بين الشعوب . وهذه العلاقة تتبع من حقيقة أن تحقيق الديمقراطية وحماية الحريات واحترام حقوق الإنسان هي قضايا ذات بعد إنساني شامل . وقد اكتسبت اليوم طابعاً عالمياً ، وأصبحت تشكل واحداً من الأسس الهامة للتفاهم بين الشعوب . ومن الواضح أن تطور الديمقراطية وازدهارها في مجتمع معين يتطلب توفير آليات لضمان احترامها . ومن هذه الآليات تكوين رأي عام يؤمن بهذه الحقوق ويغار عليها ، ويلمك الاستعداد للدفاع عنها وحمايتها ، بدءاً من توفير الأساس القانوني من قبل السلطات التشريعية ، مروراً بمارسة تلك الحقوق من جانب السلطات التنفيذية . ومن هنا يبرز الدور الهام الذي يتضطلع به البرلمانيات في العالم بوصفها حارساً لحقوق الإنسان وهيئات مسؤولة عن مراقبة احترامها وتطويرها . ومن جهة أخرى فإن مسألة نشر الديمقراطية وترسيخها لم تعد قضية داخلية خاصة بكل بلد على حدة . ولكنها تكتسب ، في عالمنا المعاصر ، وبجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بعداً دولياً شاملاً لتصبح قضية إنسانية عامة . وإذا كانت مهمة المجتمع الدولي العمل على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها فإن هذه الحماية يجب أن لا تتناقض مع سيادة الدول ، وأن لا تتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

وفي هذا المجال ، ومن خلال السعي المشترك لتكريس هذه المبادئ والقيم ينبغي أن تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار :

□ احترام تجارب الشعوب الأخرى وتراثها وتقاليدها وأشكال ممارساتها الديمقراطية ، وتجنب فرض أشكال محددة لممارسة الديمقراطية ، والابتعاد عن النقل الميكانيكي لتجربة بلد ما ، أو مجموعة من البلدان ، إلى بلد آخر .

□ الابتعاد عن الإزدواجية في تطبيق المعايير عند تحديد الموقف من هذه القضايا ، سواء كان ذلك على صعيد العلاقات الثنائية ، أم على صعيد العلاقات الدولية بصورة عامة .

□ الحرص على تحقيق الاقتران بين ممارسة الديمقراطية والمساعدة في تعجيل مسيرة التنمية وعملية بناء التفاهم بين الشعوب والبلدان . فتحقيق التنمية هو الطريق لمحاربة الفقر والتخلف وردم الهوة القائمة في مستويات التطور بين الشعوب والبلدان .. وبمقدار ماتضيق هذه الهوة بمقدار ما يتحقق التفاهم بين الشعوب ، وتفاعل تجاربها وتجارب ممارستها الديمقراطية .

وقد أصبح من المسلم به دولياً أن التنمية الحقيقة تتطلب توظيفاً مدروساً وعقلانياً لجميع الموارد وإطلاقاً فعلياً لطاقات الجماهير وتعاوناً دولياً وثيقاً ، لأن تنمية تقوم على هذا الأساس تشكل سياجاً واقياً للديمقراطية وحماية دائمة لها . فالجماهير ، التي تقوم على اكتافها عملية التنمية ، لن تشارك بجدية في هذه العملية مالم تشعر بأنها تملك حقها في الاختيار على مختلف المستويات . وبالتالي فإن تحقيق مثل هذه التنمية ، التي يعتبر التعاون الدولي أحد أركانها ، هي الميدان الأساسي لبناء التفاهم بين الشعوب .

في إطار هذا الفهم للعلاقة الجدلية بين التأسيس للديمقراطية وتعزيزها وتحقيق التفاهم بين الشعوب والبلدان ننظر نحن العرب إلى علاقاتنا مع أصدقائنا الأوروبيين . فالعلاقات العربية -

الأوربية علاقات قيمة تقوم على القرب الجغرافي ، والتاريخ المشترك ، والتفاعل الحضاري والمصالح المشتركة التي تزداد وضوحاً في ظروف الأوضاع الدولية الراهنة . ومن مصلحة الجانبين العمل على توسيع هذه العلاقات وتعزيزها في مختلف المجالات انطلاقاً من الظروف المحيطة بكل الجانبين .

ونحن نرى أن ثمة ثلاثة مجالات كبيرة لتحقيق هذا الهدف المشترك :

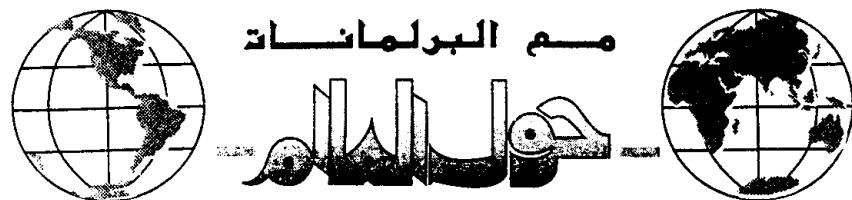
**المجال السياسي :** مما يدعو إلى الارتياح وجود تقارب كبير في وجهات النظر العربية والأوربية إزاء مختلف الأحداث والتطورات التي تهم الجانبين ، لا سيما ما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وتخلص عملية السلام في هذه المنطقة من الطريق المسدود الذي توصلت إليه بسبب السياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تعارض مواصلة هذه العملية انطلاقاً من معادلة مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومن النتائج التي تم التوصل إليها مع الحكومة الإسرائيلية السابقة . والعرب والأوربيون متقون على ضرورة العمل المشترك لإنقاذ عملية السلام باعتبار ذلك أضحى مسؤولية دولية . ولهذا فإننا ننظر بارتياح إلى الخطوات الأوربية الرامية إلى تحقيق مشاركة أوروبية فاعلة في عملية السلام تكمل دور راعي هذه العملية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا .

**المجال الاقتصادي :** العمل على تحقيق شراكة عربية - أوروبية في إطار الشراكة المتوسطية ترمي إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة وتحسين ظروف حياة السكان وتقليل الهوة في مستويات التطور وتشجيع التعاون الإقليمي بين العالم العربي وأوروبا .

**المجال الثقافي :** إننا نعتقد أن المستقبل هو ، وينبغي أن يكون ، للحوار البناء والتفاعل الإيجابي بين الثقافات والحضارات . وهذا الأمر يتطلب احترام قيم الغير وتقاليده باعتبار ذلك الطريق السليم لتعزيز التفاعل الثقافي والحضاري بين البلدان العربية وأوروبا . ويجب العمل بجدية لتحقيق هذا الهدف عن طريق تشجيع المؤسسات الثقافية لدى الجانبين وحثها على تشريف المبادرات الثقافية والتعاون فيما بينها وإزالة سوء الفهم الذي يظهر لدى الجانبين أحياناً في ظروف خاصة أو إزاء قضايا معينة .

إن العمل المشترك والجاد في هذه المجالات الثلاثة يشكل نموذجاً للتفاهم بين مجموعتين من البلدان وسوف يؤدي ، بدون شك ، إلى مزيد من التقارب والتفاهم فيما بينهما .





### الأمانة العامة للاتحاد

#### تدین العملية الارهابية الغادرۃ

في اليوم التالي لوقوع الجريمة بعث السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرقيه التالية إلى سيادة الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهوريه العربيه السوريه ، استكاراً لجريمة تفجير حافلة الركاب وتأكدأ للتضامن مع الشقيقة سوريا :

**سوریة :**

فخامة الرئيس حافظ الأسد  
رئيس الجمهوريه العربيه السوريه - دمشق

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،  
باسم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي  
نعلن استكارنا الشديد للحادث الإجرامي الذي  
استهدف حافلة الركاب المدنيه في دمشق وأدى  
إلى قتل وجرح العشرات من المواطنين  
السوريين الأبرياء .

إن هذا العمل الغادر الذي نفذه عمالء العدو  
الصهيوني هو محاولة يائسة للضغط على  
سوريا الشقيقة والتي من صمودها ورزنحتها  
عن موقعها المتمسك بالثوابت القومية والسعوي  
إلى سلام شامل وعادل ينطلق من قرارات  
الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام .  
كما نرى في هذه الجريمة النكراء محاولة لتوسيع  
عملية السلام وإعادة المنطقة إلى دوامة التوتر  
والحرب .

يوم الثلاثاء الواقع في 1996/12/31  
أقدم عمالء إسرائيل على ارتكاب جريمة  
 بشعة في قلب مدينة دمشق بتغييرهم عبوة  
ناسفة في إحدى حافلات الركاب أدت إلى  
مقتل وجرح العشرات من المواطنين الأبرياء  
داخل الحافلة وخارجها . وقد أثار هذا العمل  
الإجرامي استكاراً شديداً في مختلف أرجاء  
العالم وعلى كافة المستويات البرلمانية  
والحكومية والشعبية . وعبر البرلمانيون  
العرب عن إدانتهم لهذه الجريمة الرعناء من  
خلال البرقيات التي وجهوها إلى مجلس  
الشعب السوري ، والتي تستعرض فيما يلي  
ما وصلنا منها حتى صدور هذا العدد من  
فصلية «البرلمان العربي» .

نور الدين بوشكوح  
الأمين العام  
قياداتكم الحكيمية .  
عيارات تضامننا ووقوفنا صفاً واحداً وراء  
وتفضلوا ، فخامة الرئيس ، بقبول أسمى  
واسترجال الحقوق العربية المختصة .

وإنما إذ نعلن تضامن البرلمانيين العرب مع سورية الشقيقة فإننا واثقون بقدرة سورية ، تحت قيادكم الرشيدة والحكيمة ، على التصدي لمثل هذه المحاولات ورد كيدها إلى نحور مرتكيها .  
نعرب عن أسفنا وتعازينا الحارة لضحايا العملية الغادرية ، ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل ، ونؤكد تأييديننا لموافقكم الصامدة من أجل تحرير الأرض

**البرلمانات العربية تندد بجريمة تفجير حافلة الركاب بدمشق**

كما أعرب لكم باسم الاتحاد البرلماني العربي عن عميق مواساتنا، راجين أن تكونوا خير معبر لنا عما نحسه من تأثير عميق وحزن كبير لدى أسر ضحايا الأئم والعدوان مؤكدين لكم كامل دعمنا لكل ماترونوه من معنى .  
إن أعداء الأمن والاستقرار ودعاة الفتنة والإرهاب الذين يتربصون بالأمة العربية سوء الدوائر لن يبلغوا مطامعهم مهما حاولوا ، وستتبخر أحالمهم وتندثر آمالهم أمام صلابة الحق والفضيلة وقوة تمسكنا بالمثل العليا التي جاء بها ديننا الحنيف .

إنني أشد على يديكم في هذا المصاب الجلل ،  
آملين من العلي القدير أن يجنب سوريا الشقيقة  
كل مكروه ويحفظها من كيد الكاذبين حتى تبقى  
كما كانت قوية عزيزة بقيادتها الحكيمه وتجرز  
آمالها في استعادة كافة أراضيها وتحقيق مطامح  
الشعب العربي في العزة والكرامة .  
ونفضلوا أخي الرئيس وصديقي العزيز  
أصدق مشاعر القدير والاعتزاز .

محمد جلال السعيد  
رئيس مجلس النواب

**برقية السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي**  
**وجه الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس**  
**اتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب**  
**غربي إلى الأستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس**  
**جلس الشعب السوري ، البرقية التالية :**

إلى معالي الأخ الأستاذ  
عبد القادر قدورة المحترم  
رئيس مجلس الشعب بالجمهورية  
العربية السورية الشقيقة

## برقية استنكار من رئيس مجلس الأعيان الأردني

رئيس مجلس الشعب السوري ، البرقية التالية :

وجه دولة السيد أحمد اللوزي ، رئيس مجلس  
يان الأردني ، إلى الأستاذ عبد القادر قدورة ،

**سيادة الأخ السيد عبد القادر قدورة الأكرم**

**رئيس مجلس الشعب السوري - دمشق**

أمنتا ضد الإرهاب واحدة وقادرة على هزيمة  
قوى الشر والغدر والظلم .  
نصرع إلى الله العلي القدير أن يتغمد  
الشهداء بواسع رحمته ورضوانه وأن يحفظ  
سوريا عزيزة منيعة الجانب وقادرة على كيد  
الأعداء .

**أخوكم**

**أحمد اللوزي**

**رئيس مجلس الأعيان**

بكل مشاعر الأسى والألم والاستكبار تلقيت  
واني أعضاء مجلس الأعيان نبأ الحادث  
برامي والارهابي الذي تعرض له بعض من  
ء الشعب السوري الشقيق . ونحن إذ نعرب  
ولإخواننا أعضاء مجلس الشعب السوري  
آخر التعازي بالشهداء الأبرار الذين افتدوا  
راحهم أمن سوريا وصمودها ، فإننا ندين هذا  
ل الإجرامي الغادر ونحث موقفون أن سوريا  
نيقة بقيادتها الحكيمة وشعبها العظيم وموافقها  
مية ستبقى الركن المكين في الكيان العربي ،  
دين لكم أن أمننا مشترك واحد وأن معركة

**.. ومجلس النواب الأردني**

**يستنكر الجريمة الإسرائيلية**

رئيس مجلس النواب الأردني ، البرقية التالية :

وبعد سعادة المهندس سعد هايل السرور ،

**سعادة الأخ الأستاذ عبد القادر قدورة الأكرم ، حفظه الله**

**رئيس مجلس الشعب - دمشق**

الجريمة البشعة المستنكرة ، التي أدت إلى سقوط  
عدد من الأبرياء من أبناء الشعب العربي  
السوري الشقيق ، بفعل غادر من أياد غادرة ،  
إنني إذ أبعث إليكم بأحر التعازي باسمي ، وباسم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،  
وبعد .

فقد تلقينا ببالغ الأسف والإدانة ، أنباء

الأردن ، بقيادة جلالة الحسين وإيماناً المطلق بوحدة الهدف والمصير المشترك ، وقناعتنا الراسخة بأن الأمن العربي كل لا يتجزأ تحت أي ظرف كان .

وتقىكم الله ، وسدد خطانا جميعاً على طريق الخير والمودة والتعاون ، حتى تظل مسيرتنا المشتركة قلعة عصية على كل محاولات التسلل منها ، لاقدر الله ، هو نعم المولى ونعم النصير .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أحوكم

م. سعد هايل السرور  
رئيس مجلس النواب

مجلس النواب الأردني ، لارجو الله العزيز ، أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ورضوانه ، وأن يلهم آلهم وذويهم الصبر والسلوان ، وأن يجنب بلدكم الشقيق كل مكروه .

إن هذا العمل الجبان الذي استهدف أمن بلدكم العزيز ، يؤكد من جديد مسؤولياتنا المشتركة ، في مواجهة كل المحاولات الإرهابية ، التي تتعرض للأبرياء وتسعى للنيل من أركان ودعم الانسقرار ، أيًا كان مصدرها ودوافعها ، ومن المؤكد ، أنتا نقف إلى جانبكم ومعكم في رفض واستهجان هذه الجريمة النكراء ، ودعم مؤازرة كل جهد مخلص من شأنه التصدي للمعتدين والارهابيين ودعاه توسيع الأمن وترويع الأبرياء والتعرض بسوء للممتلكات ، وذلك على أساس من حرصننا في

### برقية من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

باسمي وأسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بأحر التتعازي وأصدق المواساة وكلنا ثقة بأن مثل هذا الحادث الإجرامي الأليم لن يفت في عضد الشعب السوري البطل ، وسيظل هذا الشعب كما عهدهما بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد رمزاً للشموخ والصمود حتى تتحقق آمال الأمة العربية في النصر واستعادة الحقوق السليمة .

ووجه الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، إلى الأستاذ عبد القادر فدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري برقية أعرب فيها عن استنكاره للجريمة النكراء ، وعن الحزن والألم والتأثر لضحايا الاعتداء الأليم الذي تعرض له مواطنون أبرياء من أبناء الشعب العربي السوري وذلك بتغيير حافلة الركاب في دمشق .

وقال السيد الزعنون في برقيته : أتقدم إليكم



### انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية

### للسنة البرلمانية السورية

بتاريخ 27/11/1996 تم في مجلس الشعب السوري انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للنسمة البرلمانية السورية برئاسة الأستاذ عبد القادر قدرة ، رئيس مجلس الشعب . وضمت اللجنة في عضويتها كلاً من السيدات والسادة :

- |  |   |
|--|---|
| <p>16- هيثم ضوبي</p> <p>17- هيفاء صقر</p> <p>18- عودة قسيس</p> <p>19- رفيق درويش</p> <p>20- يوسف أبو رومي</p> <p>21- عبد الله الأطرش</p> <p>22- عبد الله موصلي</p> <p>23- علي ملحم</p> <p>24- علي قبان</p> <p>25- أحمد حسون</p> <p>26- بهاء الدين حسن</p> <p>27- زياد ملك إسماعيل</p> <p>28- إبراهيم اللوزة</p> <p>29- إحسان سنقر</p> <p>30- عبد الرحمن الأحمر</p> | <p>1- فريال مهانيني</p> <p>2- عبد الجبار المردود</p> <p>3- شاكر اسعيد</p> <p>4- وصال فرحة</p> <p>5- صالح القادر</p> <p>6- عبد المجيد الفاعوري</p> <p>7- شعبان شاهين</p> <p>8- نجم الدين الصالح</p> <p>9- رمضان عطيه</p> <p>10- سامي الشهابي</p> <p>11- الياس مراد</p> <p>12- أحمد الأحمد</p> <p>13- أحمد سمير التقى</p> <p>14- سلمى عياش</p> <p>15- نذير دويدري</p> |
|--|---|

## العراق :

### المجلس الوطني يستكمل انتخاب مكتبه

في الخامس عشر من تشرين الأول - أكتوبر - الماضي ، انتخب المجلس الوطني العراقي في بدء دورته الخريفية السيد عجيل جلال إسماعيل نائباً لرئيس المجلس الوطني ، مستكملاً بذلك انتخاب أعضاء هيئة مكتب المجلس التي تتكون من رئيس ونائبين للرئيس وأمين للسر ، وذلك على النحو التالي :

رئيساً للمجلس  
نائباً للرئيس  
نائباً للرئيس  
أميناً للسر

- السيد الدكتور سعدون حمادي  
- السيد غانم عزيز خدوري  
- السيد عجيل جلال إسماعيل  
- السيد عبد الرزاق عبد القادر الجنابي

**بيان بمناسبة الذكرى  
الثامنة والأربعين للاعلان العالمي  
لحقوق الإنسان**

الحصار على العراق ينطوي على انتهاك لحق الشعب العراقي في السيطرة على موارده الطبيعية وحرمانه من وسائل عيشه الخاصة . لذا فالمجتمع الدولي مطالب بالوقوف ضد هذا الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان وضرورة عدم التعامل مع مسألة تمنع شعب العراق بحقوق الإنسان بصورة انتقائية وتمييزية وازدواجية المعايير ، لأن التعامل مع القضايا الإنسانية للشعوب بصورة انتقائية والعمل على تطبيقها بصورة تمييزية تشكل انتهاكاً « صريحاً » للمبادئ الإنسانية العظيمة التي آمنت بها تلك الشعوب وناضلت من أجلها وأقرتها كمبادئ إنسانية أمره تلزم الكافة ، بمراعاتها نصاً وروحاً وبمعايير موحدة بعيدة عن الازدواجية والانتقائية .

ويناشد المجلس الوطني برلمانات العالم بالتمسك الموضوعي بالقواعد الأممية لحقوق الإنسان والتعبير عن ذلك بمطالبة المجتمع الدولي بالتوقف عن استمرار انتهاك حق شعب العراق في السيطرة على موارده الطبيعية وإنهاء آثار الحصار . وإن مذكرة التفاصيم بين العراق والأمم المتحدة حول صيغة النفط مقابل الغذاء تشكل خطوة مرحلية نحو الإنتهاء الشامل للحصار وهي في جميع الأحوال لاتغطي الحاجات الأساسية للشعب .

**المجلس الوطني في العراق  
بغداد في 1996/12/10**

**بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948/12/10)**  
أصدر المجلس الوطني العراقي البيان التالي :  
إن المجلس الوطني في العراق إذ يشارك العالم الاحتفال بالذكرى الثامنة والأربعين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول 1948 ، يؤكد إيمانه بمبادئه الإنسانية بما انطوت عليه من قيم إنسانية تشكل حصيلة نضال البشرية عبر التاريخ ونكافف المبادئ الخيرة التي وردت في الأديان السماوية .

وان اهتمام المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بحقوق الإنسان عبر ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدولية لحقوق الإنسان والمؤتمرات العالمية لاسيما المؤتمر العالمي الذي عقد في فيينا عام 1993 قد جعل من قضية حقوق الإنسان من الشواغل الهامة في العالم سواء في الأمم المتحدة أو برلمانات العالم .

ولإن حرص المجلس الوطني في العراق على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي ينطلق من التمسك بالقواعد الأممية لحقوق الإنسان ولاسيما حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار نظامها السياسي بحرية والسيطرة على مواردها الطبيعية وعدم جواز حرمان أي شعب من وسائل عيشه الخاصة بأي حال من الأحوال ، كما جاء في المادة الأولى من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان . ومن هذا المنطلق فإن استمرار فرض

## فلاطين :

### رئيس المجلس الوطني

### يستقبل وفداً من البرلمانيين العرب والأوربيين

الذي قبل به العرب والفلسطينيون على مضض وبسبب فقدان التوازنات إلى طريق مسدود . وما زالت ( إسرائيل ) تعطل اتفاقيات أوسلو .

وحذر من أن تصلب وتعنت حكومة نتنياهو سيقود إلى الانفجار وعودة المنطقة إلى دوامة العنف من جديد ، منها إلى أن الجانب الفلسطيني يتعامل مع التشدد الإسرائيلي بصبر وبحكمة .

وأعرب عن اعتزازه بعودة أوروبا إلى المنطقة بهيئاتها ومؤسساتها لتأخذ دورها الهام والفاعل في السلام والاقتصاد والبناء .

وقال إن هناك توافقاً بين القيادة الفلسطينية الصامدة والدول الأوروبية في المواقف وضرورة الاستمرار بعملية السلام ورفض أي تغيير بأي بند أو نقطة في الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مشيراً إلى أن الموقف الأوروبي متفهم ومتعاون وضاغط على إسرائيل لكي تستجيب لابرادة الدولية وأعادة الحقوق لأصحابها وضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة الوطنية .

ودار نقاش بين البرلمانيين حول الظروف المحيطة بعملية السلام وماوصلت إليه الأمور وأخر التطورات والمستجدات في المنطقة .

ومن جانبه قال السيد جيلي رود الرئيس المشارك للرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي أن للرابطة دوراً هاماً ومتميزة في نقل الآراء والأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية

استقبل الأخ سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مكتبه بعمان وفداً من برلمانيين العرب والأوربيين المشاركون في مؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - أوربي الذي عقد في عمان .

وقد رحب السيد الزعنون بالوفد وشكر الرابطة البرلمانية الأوروبية على هذه المبادرة التي على الدور الأوروبي الداعم والمساند حقوق الفلسطينية مشيراً إلى المساهمة أوروبية مع المجلس الوطني الفلسطيني في عملية انتخاب جزء من هذا المجلس في سطين ، وهو المجلس الشريعي الذي خلق أنا ديمقراطياً فلسطينياً في الوطن يضاهي يمقراطية التي تتحدث عنها إسرائيل .

واستعرض الزعنون الظروف التي أدت إلى قياد مؤتمر مدريد للسلام والخلل في التوازن د حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي سال : بعد هذه الأحداث تعرض الشعب الفلسطيني والدول الأوروبية لمؤامرة في وقت حد حيث استطاعت إسرائيل أن تفرض على ريكأأن يكون مؤتمر مدريد إقليماً وليس دولياً حرمت أربع دول أوروبية دائمة العضوية من سور المؤتمر وكذلك حرمت الأمانة العامة لمم المتحدة من المشاركة في عملية السلام وهذا فقد الجانب الفلسطيني دعم الدول أوروبية والصين التي تتحدث بصرامة عن رورة ووجوب تطبيق وتنفيذ قرار 242 .

وأشار إلى أن إسرائيل أوصلت مؤتمر مدريد

وأوضح رود أن هذا الموقف يمثل الموقف الأوروبي الداعم والمؤيد لعملية السلام في المنطقة والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني والذي يؤكد على ضرورة الاستمرار بعملية السلام على الأسس التي قامت عليها خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام.

وأكَّد على تعاطف أوروبا مع الشعب الفلسطيني ومعارضتها للممارسات الإسرائيلية وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة مشيراً إلى أن الأمن والاستقرار في المنطقة يهم ويعني أوروبا.

وقدم البرلمانيون العرب هدية رمزية لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني تقدِّراً للدور النضالي للمجلس الوطني ودوره في إشاعة الديمقراطية.

مشيراً إلى أن الرابطة تبذل جهوداً منذ إيلول الماضي من أجل عقد ندوة برلمانية أوروبية عن الشرق الأوسط.

وقال عندما بدأنا بالإعداد لعقد هذه الندوة في 26 إيلول الماضي فوجئنا باشتئام 70 فلسطينياً.

وقال إننا نشجب العنف في فلسطين ونحمل مسؤولية كل ما يجري من أحداث الحكومة الإسرائيلية ، ونطالب بتنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واستئناف مفاوضات الحل النهائي ، ونطالب إسرائيل أيضاً بالامتناع عن تغيير معالم القدس وخلق واقع جديد فيها . ونؤيد دعوة الرئيس الفرنسي جاك شيراك لأن تلعب أوروبا دوراً بارزاً في عملية السلام .

## الكويت :

### انتخاب اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

#### في مجلس الأمة

عقدت الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية الكويتية اجتماعها السنوي بتاريخ 23/11/1996 لانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة التي يرأسها سعادة الأخ أحمد عبد العزيز السعدون ، رئيس مجلس الأمة الكويتي الشقيق . وفاز بمقاعد اللجنة التنفيذية كل من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم وبالمقاعد المبينة قرین اسم كل منهم :

وكيل الشعبة

أمين السر

أمين الصندوق

عضو

عضو

عضو

أولاً : النائب/مبارك بنية الخرينج

ثانياً : النائب/أحمد محمد النصار

ثالثاً : النائب/عايض علوش المطيري

رابعاً : النائب/بدر ناصر الجيعان

خامساً : النائب/عبد السلام مناحي العصيمي

سادساً : النائب/جمعان فالح العازمي

كذلك قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27/11/1996 تسمية كل من السيدين :

1 - النائب/بدر ناصر الجيعان ،

2 - النائب/عبد السلام مناحي العصيمي ،

ليكونا ممثلين لمجلس الأمة لدى مجلس الاتحاد البرلماني العربي .

## لبنان :

### وفد برلماني يزور مصر

على تعزيز التضامن العربي وتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي . واتفق الجانبان على الدعوة إلى عقد مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي ومجلسه القادمين في القاهرة في أواسط أيار -مايو- 1997 لمناقشة موضوع رئيسي هو الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة ، على أن يسبق ذلك اجتماع لرؤساء لجان الشؤون الخارجية والشؤون العربية والاقتصادية في المجالس البرلمانية العربية بمقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق .

وقد عمم الاقتراح المصري - اللبناني المشترك على جميع الشعب البرلمانية العربية لدراسته .

قام وفد من مجلس النواب اللبناني برئاسة دولة السيد نبيه بري بزيارة إلى جمهورية مصر العربية تلبية لدعوة من مجلس الشعب المصري . وقد استقبل الوفد من قبل سعادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية . كما أجرى الوفد مباحثات في مجلس الشعب المصري مع وفد برلماني مصرى برئاسة السيد الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري .

وتناولت المباحثات بين ممثلين برلمانين الشقيقين تبادل وجهات النظر حول الأوضاع العربية الراهنة ، والعلاقات الثنائية بين البلدين . كذلك تعرضت المباحثات إلى ضرورة العمل

## مصر :

### الدكتور أحمد فتحي سرور

### يفند «ديمقراطية» إسرائيل

لا يقتصر على الحدود الضيقية لحرية التعبير عن الرأي ، وإنما يشمل ممارسات عديدة أخرى وفي مقدمتها حقوق الإنسان واحترام القانون .

وأوضح الدكتور فتحي سرور أن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني يمثل أيضاً انتهاكاً للديمقراطية ، كما أن السماح بالاعتداء على المصليين في الحرم الإبراهيمي يتناقض مع

أجرى سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي مقابلة مع شبكة أوربيت القضائية العربية تناولت مختلف القضايا الراهنة في الوطن العربي . وقد فند الدكتور سرور في حديثه ادعاء إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية . وقال سعادته أن المفهوم الصحيح للديمقراطية

ادعاءات الديمocrاطية .

وقال رئيس مجلس الشعب المصري أن بديهيات احترام الديمocratie تقتضي الالتزام بالاتفاقات التي تبرمها الدولة مع أطراف أخرى وهو مالم تراعه الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيمين نتنياهو عندما تذكرت للاتفاق الذي أبرمه الحكومة الإسرائيلية السابقة مع الفلسطينيين .

وأشار الدكتور سرور إلى أن رفض إسرائيل الالتزام بالاتفاقيات الرسمية المبرمة مع الأطراف الأخرى يدحض ادعائاتها بأنها دولة مؤسسات إذ كان يتبعن على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تحترم ما أبرمه الحكومة الإسرائيلية السابقة باعتبار أن اتفاقيات السلام تبرم مع دول وليس مع حكومات .



والمدنية في الفكر السياسي عند الفارابي لحامد الدباس ، ودور مجلس النواب في السياسة الخارجية لإيناس الخالدي وحسن العايد ، مدير تحرير المجلة .

#### مجلة الجذور الفصلية

عن الأمانة العامة لمنظمة البرلمانيين العرب والأمريكيين من أصل عربي ، أصدر العدد الحادي والثلاثون من مجلة الجذور الفصلية (1996) . وجاءت افتتاحية العدد تحت عنوان «ذهب سورية» حول فوز الرياضية السورية غادة شعاع بالמדالية الذهبية في دورة أطلطا للألعاب الأولمبية ، وتضمن العدد مقالاً حول فوز السيد عبد الله بوكرم ، اللبناني الأصل ، بمنصب رئيس جمهورية الأكادور . وتعليق حول زيارة النائب حليم غارسيا (من الأورغواي) إلى مسقط رأسه في سورية . كذلك تضمن العدد مقالاً حول بلدة ببرود السورية وتاريخها وأثارها ، وبحثاً حول أججدية أوغاريت التي هي أقدم أججدية في العالم ، ومقالاً آخر حول الكاتب العربي الكبير جبران خليل جبران في الذكرى المئوية لهجرته من لبنان .



تلت الأمانة العامة للاتحاد نسخة من المجلات البرلمانية التي تصدرها بعض الشعب الأعضاء وتشير فيما يلي إلى أبرز محتويات هذه المجالس :

#### رسالة

## جلس الأمة

بـ برلمانية تصدر كل شهرين عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني سقق العدد رقم 21 من مجلتها الدورية رسالة مجلس الأمة » التي يرأس تحريرها محمد مصالحة ، الأمين العام لمجلس النواب . تميز العدد الجديد بأنه صدر مجلة فنية جديدة .

وحل هذا العدد من المجلة بالعديد من مواضيع والمتابعات أبرزها متابعة الدورة زاع المالي ، وملف عن أعمال الدورة سابعة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في دمشق في أواسط أيار الماضي .

ومن الدراسات الهامة في العدد دراسة حول تعليم الجامعي في الأردن للدكتور سعيد التل ،



كونوا رسلاً خيراً لوطنينا  
حافظ الأسد

نشرة شهرية تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة البرلمانيين العرب والأمريكيين من أصل عربي

ذلك أصدرت المنظمة العدد رقم 95 من نشرتها الشهرية «الجذور» تاريخ تشرين الثاني - نوفمبر - 1996 . وكرست افتتاحية العدد لذكرى الحركة التصحيحية في سورية وما حققه من إنجازات . وتضمن العدد خبراً عن البرقية التي تلقاها سعادة الرئيس حافظ الأسد من رئيس مجلس الشعب السوري الأستاذ عبد القادر قدرة ، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين

## الحياة النيابية

لبنان

و عن المديرية العامة للدراسات والابحاث في المجلس النيابي اللبناني صدر المجلد العشرون من مجلة «الحياة النيابية» تاريخ ايلول (سبتمبر) 1996 . وكتب افتتاحية العدد دولة السيد نبيه بري ، رئيس مجلس النواب تحت عنوان «مشروع اللبناني لن يبقى حلاماً وسيطال كل المناطق اللبنانية» . وتضمن العدد عدة دراسات منها :

- تعويضات الحرب في القانون الدولي : حالة لبنان وإسرائيل بقلم د. إبراهيم مشورب .
- مستقبل المفاوضات العربية - الإسرائيلية وفخ «لبنان أولاً» بقلم د. خليل حسين .
- الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وتأثيرها على الضمان الاجتماعي في لبنان للدكتور عامر عبد الملك .
- البنية التنظيمية لجامعة الدول العربية .
- الفروع المنشأة بموجب الميثاق بقلم د. عبد المجيد ياسين كذلك تضمن العدد ملفاً وثائقياً للكلمات دولية الرئيس نبيه بري ، رئيس المجلس في مناسبات مختلفة ، وملفاً للنصوص القانونية اشتتمل على القوانين الصادرة عن مجلس النواب .

للحركة التصحيحية المباركة . وتعليقأ حول مؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأوروبي الذي عقد في عمان في أواخر تشرين الثاني - نوفمبر - 1996 . كذلك تضمن العدد خبراً عن التنسيق العربي - الأمريكي اللاتيني في ضوء نتائج الاجتماع المشترك الذي عقد في القاهرة بين ممثلي جامعة الدول العربية وسفراء خمسة وثلاثين دولة أمريكية لاتينية وعربية ، وخبرأ عن وفاة الشاعر العربي المهجري هنا جاسر .

## المجلس

تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

وعن المجلس الوطني الفلسطيني صدر عدد تشرين الثاني (نوفمبر) 1996 عن مجلة المجلس . وضم العدد افتتاحية كتبها الأخ سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني تحت عنوان «وتلقى الخليل هي التجربة ... ومنها المنطلق» وملفاً حول نشاطات المجلس الوطني الفلسطيني ، ومقالات عده حول موضوع متوعة أبرزها : الرئيس شيراك ضيفاً عن دولة فلسطين ، كلمة الأخ تيسير قبعة في مؤتمر بكين للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماع الثاني لمجالس التشريع في العالم الإسلامي . واحتوى العدد أيضاً دراستين هامتين الأولى منها حول اللاجئين الفلسطينيين ، والثانية حول القدس في القانون الدولي . وتقريرين حول المؤتمر 96 للاتحاد البرلماني الدولي في بكين (أيلول 1996 ) ، و حول انجازات المجلس التشريعي الفلسطيني إلى جانب موضوعات أخرى وزوياً ثابتاً في المجلة .



## معلومات برلمانية عربية

### تاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية

تابع "البرلمان العربي" في هذا العدد سلسلة المقالات الهدافـة إلى التعريف بتاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية . وتعرض فيما يلي موجزاً لتاريخ الحياة النيابية في لبنان .

### تطور الحياة البرلمانية في لبنان

#### مدخل

يبدأ تاريخ الحياة البرلمانية عادة ، بعد ظهور الكيان القانوني للدولة . فإذا كانت بعض الحكومات قد تشكلت في المنفى فمن الصعب وجود برلمانات قد تشكلت على أساس هذا المفهوم .

وتنشأ الدولة كما هو معروف من ثلاثة عناصر جوهـرـية

هي :

- أ- الإقليم أو المجال الجغرافي للدولة .
- ب- الشعب الذي يرتبط مع الدولة بصلة التابعية أم الجنسية .
- ج- السلطان أو السلطة .

واستناداً لهذا التعريف المقضـب يكتسب تحديد اصطـلـاقـة الحياة البرلمانية في لبنان أهمية خاصة نظراً للتشـابـكـ الذي حصل بين العـناـصـرـ الثلاثـةـ والـتـقـلـيـاتـ التي شـهـدـتهاـ هـذـهـ العـناـصـرـ فيـ المـراـحـلـ الأولىـ لـتـكـوـينـ الدـوـلـةـ الـلـبـانـيـةـ .

إعداد :

أحمد زين

رئيس مصلحة  
في مديرية الدراسات والابحاث  
في مجلس النواب اللبناني

وأجهزها الإداري وجعلت بيروت عاصمة الدولة وأنشأت «لجنة إدارية» من 15 أصبحوا لاحقاً 17 عضواً معيناً يمثلون طوائفهم ولا يتمتعون إلا بصلاحيات استشارية. أما السلطة الإجرائية فأنطتها القرار المذكور بحاكم فرنسي يعين من قبل المفوض السامي ويكون مسؤولاً أمامه.

من هنا يتبيّن أن شرطين من الشروط الأساسية الثلاثة الواجب توافرها لنشوء الدولة قد تحققا وهما شرط «الإقليم» و«السلطان». أما الشرط الأساسي الثالث هو تحديد شعب الإقليم وتابعيته فلم يكن قد تواتر بعد لذلك لا يمكن اعتماد ماسمي باللجنة الإدارية كأساس لبدء الحياة البرلمانية في لبنان.

وبقي هذا الأمر معلقاً إلى ما بعد حدود شرعة الانتداب عن جمعية الأمم في 24 تموز - يوليو سنة 1922 ودخولها حيز التنفيذ في 29 أيلول - سبتمبر - 1923. وهذا ما حصل عندما أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار 15/س تاريخ 19 كانون الثاني - يناير - سنة 1925 الذي حدد بموجبه «من هو اللبناني» ونظم في أحکامه الجنسية للبنانية<sup>(3)</sup>. ومنذ ذلك التاريخ أصبح لبنان دولة تتوافر فيها مقومات الدولة الأساسية رغم وجود الانتداب عليها.

#### المراحل الأربع

عندما استكملت الدولة اللبنانية مقومات ولادتها بصدور القرار الذي حدد بموجبه من هو اللبناني لم يكن الوضع القانوني للتمثيل النبلي في فراغ.

ففي الثامن من آذار - مارس - سنة 1922 كان وكيل المندوب السامي الفرنسي روبيير دوكيه قد أصدر القرار رقم 1304 مكرر الذي أنشأ بموجبه «مجلساً تمثيلياً» للبنان الكبير. وألحق هذا القرار بعد يومين بقرار آخر حمل الرقم 1307 الذي اعتبر بمثابة أول قانون عصري للانتخابات النبالية في لبنان وقد استقرت

عندما اتفقت الدول الخمس مع تركيا في سنة 1861 على منح جبل لبنان نظامه الخاص - نظام المتصرفية - بقي جبل لبنان خاضعاً للسيادة التركية عليه وإن كان قد تمتع من جراء ذلك بإدارة ذاتية.. فالمتصرف كان يعين من قبل الدولة العثمانية والجنسية العثمانية بقيت المعتمدة.

واحتل الجيش الفرنسي لبنان في سنة 1920 عملاً باتفاقية «سايكس بيكو» التي تمت بين فرنسا وإنكلترا في 16 أيار - مايو - 1916.

وفي مؤتمر سان ريمو المنعقد في 26 نيسان - إبريل - سنة 1920 صادق المجلس الأعلى المؤتمر الصلح على تخصيص فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان وإنكلترا على فلسطين والعراق.

وشرعت فرنسا أثر معركة ميسلون في 22 تموز - يوليو - بإنشاء الدول في كل من لبنان وسوريا . مستبقة في ذلك تكوين «جمعية الأمم» التي أقرت لفرنسا بانتدابها على البلدين على أساس الشروعة الصادرة عنها في 24 تموز - يوليو - 1922 .

ففي الثالث من آب - أغسطس - سنة 1920 أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو القرار رقم 299 الذي فصل بموجبه أربعة أقضية عن سوريا وضمهما إلى جبل لبنان<sup>(1)</sup>.

وفي 31 آب - أغسطس - من ذات السنة أصدر الجنرال غورو القرار رقم 318 الذي تم بموجبه تكوين الدولة اللبنانية وفق حدودها الحالية باسم دولة لبنان الكبير<sup>(2)</sup> . وفي اليوم التالي أي في الأول من أيلول - ديسمبر - أعلن الجنرال غورو استقلال لبنان الكبير بحدوده الطبيعية تحت وصاية الانتداب الفرنسي . وأصدر في اليوم نفسه القرار رقم 336 الذي تضمن أربعين مادة حددت إطار الدولة العام

<sup>(3)</sup> ما يزال هذا القرار أساساً للتشريع الخاص بالجنسية اللبنانية .

<sup>(1)</sup> وهي أقضية حاصبيا - راشيا - المعلقة وبعلبك .

<sup>(2)</sup> حدد الدستور في المادة الأولى منه حدود لبنان .

الأول بدولة لبنان الكبير كانت بمثابة إقرار مسيق بنيل الذين شاركوا فيها الجنسية اللبنانية إذ لا يعقل أن تعمد السلطة المختصة إلى حذف اسم من سجل اسمه في سجلات الإحصاء لأي سبب كان بعد أن كان قد مارس حقه في عملية الانتخاب . وبذلك اكتسبت انتخابات هذا المجلس طابعاً خاصاً .

وحدد القرار 1307 عدد النواب بثلاثين نائباً . وجعل الانتخاب عاماً وسريعاً على درجتين ودورتين بحيث يكون لكل 250 ألف ناخب ناحجاً ثالثياً . ومنح حق الاقتراع لمن بلغ الحادية والعشرين من عمره وجعل سن المرشح 25 سنة فما فوق مع وجوب معرفة القراءة والكتابة . ويشرط للفوز في الدورة الأولى حصول المرشح على نصف عدد الأصوات زائد واحد وربع عدد الناخبين المسجلين .

واستناداً لهذا القرار أصدر حاكم لبنان الكبير ترايو القرار 1240 تاريخ 21 آذار - مارس - 1922 وزع بموجبه المقاعد النبابية على الألوية والمدن المستقلة إدارياً مذهبياً فكانت حصة مدينة بيروت المستقلة إدارياً خمسة مقاعد : 2 سنة - واحد لكل من الموازنة والارثوذكس والأقليات .

مدينة طرابلس المستقلة إدارياً : نائب سني .

لواء لبنان الشمالي أربعة مقاعد : 2 موارنة - واحد لكل من الارثوذكس والسنّة .

لواء جبل لبنان ثمانية مقاعد : 5 موارنة - 2 دروز - واحد ارثوذكس .

لواء لبنان الجنوبي ستة مقاعد : 3 شيعة - واحد لكل من السنّة والموارنة والارثوذكس .

لواء البقاع ستة مقاعد : 2 شيعة - واحد لكل من الكاثوليكي والموارنة والارثوذكس والسنّة .

بدأت ولاية المجلس التمثيلي الأول في 25 أيار سنة 1922 واستمرت إلى أن أصابه الحل في 13 كانون الثاني - يناير - سنة 1925 بموجب قرار المفوض السامي سيراي .

فجرت انتخابات المجلس التمثيلي الثاني بين حزيران - يونيو - وتموز - يوليو . بعد أن أصدر

منه قوانين اللاحقة معظم أحكامها ولتجاوز مسألة الجنسية نصت المادة 28 من القرار الرقم 1304 مكرر على الآتي : «ريثما يصدر قرار يتعلق بالجنسية اللبنانية يعتبر لبنانياً كل من قيد اسمه بهذه الصفة في سجلات الإحصاء»<sup>(4)</sup> . وعلى هذا الأساس يمكن تناول تاريخ الحياة البرلمانية في لبنان في الأربع مراحل هي :

1- مرحلة ما قبل صدور قانون الجنسية والدستور اللبناني . (23 1922/5/25 حتى 23 أيار - مايو - 1926) .

2- مرحلة ما بين صدور الدستور وانتهاء الاندماج الفرنسي (23 أيار - مايو - 1926 حتى 22 تشرين الأول - أكتوبر - 1943) .

3- الجمهورية الأولى (22 تشرين الأول - أكتوبر - 1943 حتى 21 1990/9/21) .

4- الجمهورية الثانية (من 21 1990/9/21 التي مازالت مستمرة حتى اليوم) .

#### أولاً : قبل الجنسية والدستور

حدد القرار 1304 مكرر الذي أنشأ بموجبه «المجلس التمثيلي» الإطار العام لهذا المجلس فنص على أن يكون منتخباً ولمدة الأربع سنوات وذلك «طبقاً لأحكام قرار سيصدر لاحقاً» وقد صدر هذا القرار بالفعل بعد يومين حاملاً الرقم 1307 .

وحددت مواعيد إجراء الانتخابات في أيار - مايو - سنة 1922 أي قبل صدور القرار المتعلقة بتنظيم الجنسية اللبنانية الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول كيفية انتخاب مجلس تمثيلي دولية لم يتحدد من هم رعاياها بعد وفي الوقت الذي كان ما يزال يحمل فيه القاطنوں على أرضها تابعيات مختلفة؟

وتدرك القرار 1307 هذا الانفصام في المادة 28 منه المشار إليها سابقاً، الأمر الذي يمكن القول معه أن انتخابات المجلس التمثيلي

<sup>(4)</sup> يمكن العودة لنص هذا القرار في النشرة الرسمية للمفوضية الفرنسية العليا صفحة 95 وما يليها .

الثاني بإكمال ولايته بعد أن أصبح اسمه «مجلس النواب».

أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فحددت المادة 22 دستور تشكيله من 16 عضواً يعين رئيس الحكومة بعد استطلاع مجلس الوزراء سبعة منهم وينتخب الباقيون لمدة ست سنوات. وزوّرت المادة 6 دستور الشيوخ مذهبياً كالتالي: 5 موارنة - ثلاثة لكل من السنة والشيعة - 2 أرثوذكس واحد لكل من الكاثوليك والدروز والأقليات.

إلا أن انتخاب الشيوخ التسعة لم يحصل إذ أن المادة 98 دستور أعطت «فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الحق بتعيين مجلس الشيوخ الأول إلى مدى لا يتجاوز سنة 1928 وذلك تسهيلاً لوضع الدستور موضع الإجراء في الحال ...».

واستناداً لذلك عين المفوض السامي دي جوفينيل بموجب القرار 305 تاريخ 24 أيار - مايو 1926 أعضاء مجلس الشيوخ. وبهذا الإجراء استطاع الاندماج الفرنسي تعين مجلس كامل من المجلسين (مجلس الشيوخ) المناظ بهما سلطة التشريع مقابلبقاء مجلس النواب المنتخب على مكانه.

ويبدو كما يظهر من الواقع أن إنشاء مجلس الشيوخ وإخضاع تشكيله للأحكام المشار إليها سابقاً كان يخفي أهدافاً أخرى. ففي أول تعديل للدستور وهو المنشور في 17/10/1927 تعدلت المادة 16 لجهة إلغاء مجلس الشيوخ لتعود الحياة النيابية ممثلة بالمجلس النيابي وحده كما تعدلت المادة 24 دستور بحيث أصبح مجلس النواب يتشكل من نواب منتخبين وفقاً لأحكام القرار 1307 ومن نواب معينين بمرسوم يتخذه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء على أن يكون عدد النواب المعينين يوازي نصف عدد النواب المنتخبين. وبهذا التعديل ضمنت سلطة الاندماج الفرنسي سيطرتها على الحياة النيابية. حتى انتخاب المجلس الخامس آب - أغسطس سنة 1943 الذي أنهى الاندماج ليتحول إلى أول

حاكم لبنان الكبير لاون كايلا القرار الرقم 3155 عدل بموجبه بعض الأحكام التي جرت على أساسها الانتخابات السابقة. ومن أهم هذه التعديلات تقسيم لبنان إلى خمس محافظات وتبادل اسم «الحاكم الإداري» و«المتصرف» بالمحافظ والقائم مقام. وهذا التعديل بقي مستمراً حتى اليوم باستثناء تقسيم محافظة الجنوب إلى محافظتين إداريتين في أواخر السبعينات.

بدأت ولادة المجلس التمثيلي الثاني في 16 تموز - يوليو - سنة 1925 وشهدت ولايته حدثين: صدور قرار بتنظيم الجنسية اللبنانية الأمر الذي ربط مسألة التمثيل اللبناني بالتبعية اللبنانية المسقبة بعد أن كانت الانتخابات سبيلاً للحصول عن التبعية أو لتأكيدها. أما الحدث الثاني فكان صدور الدستور اللبناني في 23 أيار - مايو - 1926 بعد إقراره من المجلس التمثيلي الثاني.

ثانياً: من صدور الدستور حتى انتهاء الاندماج أحدث صدور الدستور اللبناني تغييرات أساسية في الحياة النيابية ومن أهم المتغيرات الآتية:

أ- ظهور تسمية المجلس اللبناني للبرلمان لأول مرة بعد أن كان اسم «المجلس التمثيلي»<sup>(5)</sup> هو المعتمد.

ب- إناطة السلطة التشريعية بيهنتين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. المادة 16 دستور.

ج- اخضاع انتخاب مجلس النواب للقرار 1307 وذلك حتى صدور قانون جديد للانتخابات - المادة 24 دستور.

وبعد صدور الدستور استمر المجلس التمثيلي

(5) يلاحظ أنور الخطيب أن تسمية المجلس النيابي كانت قد درجت على الأسنن واستعملت حتى في النشرات ومحاضر المجلس مع أن الاسم الرسمي هو المجلس التمثيلي. أنور الخطيب - المجموعة الدستورية - القسم الثاني - الدولة والنظم السياسية - دستور لبنان - الجزء الأول هامش الصفحة 106 - الطبعة الأولى 1970 - منشورات المؤلف - بيروت.

بذلك لم يعد أمام المجلس التمثيلي إلا «الإشراف على الترجمة» وسيتيبي ذلك أكثر فأكثر عن التطرف للتعديل الأول للدستور .

ومرد ذلك يعود إلى اعتقاد النواب أن دستور الجمهورية الثالثة يمكن أن يحقق التوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتحقيق مثل هذا التوازن لا بد من أن يورق سلطة الانتداب خصوصاً وأن المجلس التمثيلي الأول كان قد حل بقرار من المفوض السامي عندما كانت أكثريتة النواب تميل إلى انتخاب مرشح غير مرغوب فيه لتسلم وظيفة حاكم لبنان الكبير (لبناني أو فرنسي) .

فالحياة النيابية في مراحلها الأولى لم تكن أداء لينة بيد الانتداب رغم إشرافه المباشر على انتخاباتها . لذلك يمكن القول أن اقرار النواب لأحكام الدستور اللبناني شبه المترجم عن دستور الجمهورية الثالثة لم يكن بالنسبة للانتداب على قاعدة «من ساواك لنفسه ما ظلمك» إنما كان بالنسبة للمجلس التمثيلي تشبهاً بدستور الجمهورية الأولى في النظام البرلماني الديمقراطي الذي يؤمن السلطة التشريعية ممارسة دور المطلوب منها حقاً .

وما يؤكد ذلك الانقلاب الدستوري الذي أحدثه التعديل الأول للدستور بعد حوالي سنة ونصف السنة من صدوره والذي استحق بتعديل ثانٍ بعد حوالي سنتين .

فالتعديل الأول المنشور في 17/10/1927 أغى مجلس الشيوخ ليحل مكانه النواب المعينون كما أشرنا سابقاً وحرم طرح القمة بالحكومة إلا في خلال عقد عادي . وفي هذا التعديل استحدثت «المشاريع المعدلة» التي يمكن للحكومة إعطائهما مثل هذه الصفة من دون أي شرط لتمكن من نشرها بمرسوم إذا لم يقرها مجلس النواب في مدة أربعين يوماً من إحالتها ... الخ . أما تعديل سنة 1929 فيكتفي الإشارة إلى تعديله لمادتين : المادة 49 التي رفعت مدة ولاية رئيس الجمهورية من ثلاثة إلى ست سنوات والمادة 55 التي أعطت رئيس الجمهورية حق حل

مجلس نوابي في عهد الاستقلال .

ويظهر أن الانتداب الفرنسي عندما وضع الدستور اللبناني سنة 1926 اضطر لاقتباس دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (1875-1940) ليجعل منه دستور الدولة اللبنانية وذلك تحت ضغط المجلس التمثيلي . وعندما سُنحت له الفرصة المؤاتية انقلب على الدستور . ففي أواخر سنة 1925 ألغت وزارة الخارجية الفرنسية لجنة ثلاثة لوضع الدستور إلا أن أعضاء المجلس التمثيلي الثاني وقفوا من تصرف الدولة المنتدبة موقفاً حازماً يتجاهلها وجودهم وتقدم النائب إبراهيم المنذر باقتراح طلب فيه عرض القانون الأساسي على المجلس فأقر الاقتراح . عندما قررت اللجنة الثلاثية أن يتم إقرار الدستور في المجلس وأن مهمة الدولة المنتدبة تتحصر في الإشراف على المناوشات وبالفعل انتخب المجلس لجنة ثلاثة لوضع مشروع الدستور بالاتفاق مع المفوض السامي ورقابته ووضعت اللجنة المشروع كما اقترحه الفرنسيون .

والمفت هنا أن اللجنة التي شكلها المجلس التمثيلي كانت تعتقد أكثر اجتماعاتها في «الدستوران الفرنسي والفرنسي» الذي كان ملتقى الطبقة الثرية وكانت النصوص تدرس وسط صخب الموسيقى والرقص ورنين الكاسات<sup>(6)</sup> .

إن هذه الظاهرة تطرح مفارقة لا بد من التوقف عنها عند الحديث عن الحياة النيابية في لبنان : لماذا أصر النواب على دورهم في مناقشة القانون الأساسي وعندما تنسى لهم ذلك عمدوا إلى وضع المشروع ومناقشته في «الدستوران» ومن ثم عمد المجلس في هيئته العامة إلى اقراره من دون تعديلات أساسية؟

يبدو واضحاً أن النواب كان يطمحون إلى اقتباس دستور الجمهورية الثالثة في الوقت الذي كان فيه الانتداب يحاول «لتغيير» الدستور بما يؤمن له السيطرة وعندما قبلت السلطة المنتدبة

(6) أنور الخطيب - مرجع سابق - هامش صفحة خ .

أساس نائب لكل 50000 ساكن . وحرص في هذا القرار على تأكيد حق رئيس الجمهورية بحل مجلس النواب متى أراد على أن يبين الأسباب الموجبة للحل .

وتطبيقاً لهذا القرار صدر عن المفوض السامي قانون جديد للانتخابات الذي فيه الانتخاب على درجتين وأبقى المحافظة الدائرة الانتخابية وحدد عدد النواب المنتخبين بثمانية عشر نائباً . واشترط للفوز حيازة المرشح الأكثرية المطلقة من عدد المقترعين في دورة أولى . وعلى أساس هذا القانون انتخب مجلس جديد سنة 1934 تشكل من 25 نائباً (18 بالانتخاب و 7 بالتعيين ) توزعوا مذهبياً وعلى المناطق وفق النسبة السابقة . وأنشاء ولاية هذا المجلس أعاد المفوض السامي دي مارتييل الدستور بقرار أصدره في الرابع من كانون الثاني - يناير - سنة 1937 إلا أن ما تعرض له هذا المجلس جاء ليؤكد مدى خطورة التعديلات الدستورية السابقة على فعالية الحياة النيابية ودورها . ففي 24 تموز - يوليو - أصدر رئيس الجمهورية أميل أده مرسوماً حل بموجبه مجلس النواب « لأن الأكثرية النيابية - أكثرية بصوت واحد - تقدمت بعريضة تطلب فيها دعوة المجلس للانعقاد لتتمكن من نزع ثقها بالوزارة » .

وجرت انتخابات في سنة 1937 لانتخاب مجلس جديد على أساس قرار أصدره المفوض السامي رفع بموجبه عدد النواب إلى 63 نائباً (42 منتخبًا و 21 بتعيين ) .

بقي التوزيع الطائفي كما في السابق ثم علق الدستور وقد تعرض هذا المجلس للحل أيضاً في أيلول - سبتمبر - 1939 .

#### الجمهورية الأولى

ولدت الجمهورية الأولى مع نيل لبنان استقلاله في 22 تشرين الأول - أكتوبر - سنة 1943 ، ولعبت مؤسسات الحكم ومراجعه وعلى رأسها المجلس النيابي دوراً مميزاً لتحقيق الاستقلال .

مجلس النواب بعد موافقة مجلس الوزراء في أي وقت بعد أن كان حق الحل يتطلب توافر واحد من شرطين حسراً . مع شرط ثالث يتعلق بالانتداب .

إن هذا « الانقلاب الدستوري » الذي أقره مجلس النواب أصلاً جاء ليؤكد مدى الدور الوطني الذي كان مهيأً مجلس النواب للقيام به في مواجهة الانتداب . وللتوسيح ذلك لابد من العودة إلى « لغة » مجلس الشيوخ .

فيلغاء مجلس الشيوخ بعد حوالي سنة ونصف السنة من إنشائه لم يكن بفعل فشل تجربة استحداث مثل هذا المجلس كما يتبين من مراجعة محاضر هذا المجلس إنما كان بهدف استحداث فئة النواب المعينين في مجلس النواب (16 نائباً معيناً مقابل 30 منتخبًا) لتسهيل الإمساك بالسلطة التشريعية ومحاصرة الحياة النيابية التي كانت قد بدأت تسبب المتاعب للانتداب منذ بدايتها . فعندما ألغى مجلس الشيوخ لشراك فيه فئة النواب المعينين مرت التعديلات الدستورية بسهولة . وبهذه التعديلات أصبحت الحياة النيابية برمتها واقعة تحت سيطرتين : الانتداب من جهة والسلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية تحديداً الذي ينتخبه المجلس الذي يتواجد فيه 16 نائباً معيناً من جهة ثانية وبذلك يمكن القول أن الحياة البرلمانية في لبنان قد تعرضت لأسوأ انكasaة في تاريخها بعد أن كانت قد انطلقت بزخم وقوة ومسؤولية وطنية لبناء دولة تعتمد النظام البرلماني الديمقراطي .

وجريدة في هذه المرحلة انتخابات في سنة 1929 على أساس الأحكام السابقة إلا أن المجلس الجديد لم يكمل ولايته وتعرض للحل بقرار من المفوض السامي هنري بونو الصادر في التاسع من أيار - مايو - سنة 1932 الذي علق الدستور أيضاً .

وبقيت الحياة الدستورية معلقة حتى سنة 1934 عندما صدر عن المفوض السامي دي مارتييل قراراً يقوم مقام الدستور المعلق حدد فيه عدد النواب المعينين بسبعة أما المنتخبين فعلى

أساس الأحكام التي تمت على أساسها الانتخابات السابقة إلا أنه في سنة 1951 صدر أول قانون للانتخابات النباتية في لبنان في عهد الاستقلال . فحدد عدد النواب بـ 77 نائباً . وقسم المحافظة إلى أكثر من دائرة انتخابية إذا بلغ عدد نوابها 15 نائباً فما فوق . واكتفى بفوز المرشح إذا مانال 40% من مجموع أصوات المترشعين .

وأصاب هذا المجلس الحل أثر «الثورة البيضاء» التي واجهها حكم رئيس الجمهورية بشارة الخوري . وبعد تسلمه الرئيس كميل شمعون سدة رئاسة الجمهورية أصدر قانوناً جديداً للانتخاب جرت على أساسه انتخابات سنة 1953 . وأهم التعديلات التي نص عليها هذا القانون الصادر بمرسوم اشتراعي تقليص عدد النواب إلى 44 واعتماد الدائرة المصغرة بحيث قسم لبنان إلى 33 دائرة منها 22 فردية . ونص على أن يكون الانتخاب إجبارياً ومنح المرأة لأول مرة حق الانتخاب . وألغى نظام البالوتاج بحيث يصبح المرشح فائزًا إذا نال أكبر عدد من أصوات المترشعين أيًا كان هذا العدد .

وترك تطبيق هذا القانون انعكاسات أساسية على تطور الحياة النباتية في لبنان وإذا كان الاقرار للمرأة بحقها في الانتخاب من الإيجابيات فإن الالغاء الكلي للدائرة - المحافظة واعتماد مثل هذا العدد من الدوائر الفردية أدى أولاً إلى تقزيم «الشخصية النباتية وتغذية وصول مرشحي الطوائف والمذاهب الأكثر طائفية فالمرشح أصبح بإمكانه الفوز بنيله ألفين أو ثلاثة آلاف صوت وفي معظم الأقضية عائلات يزيد عدد المترشعين من أبنائها عن الألف الأمر الذي جنح بالتمثيل النباتي نحو العائلية والعشارية بينما النائب في الدستور «يمثل الأمة جماء» . كما أن تقليص عدد النواب إلى 44 سهل على السلطة التنفيذية ورئيسة الجمهورية تحديد استيعاب مجلس النواب والإمساك به مما أدى عملياً إلى تعطيل قاعدة الفصل بين السلطات .

ولكن الرئيس كميل شمعون عاد في سنة 1957 ليصدر قانوناً جديداً للانتخابات عدل

والحقيقة أن هذا المجلس كان قد انتخب في أواخر صيف تلك السنة وأثر سلسلة قرارات منها قرار أحد أركان حكومة فرنسا الحرة الجنرال كاترو التي أعلن بموجتها استقلال لبنان وإعادة العمل بالدستور وإلغاء مبدأ تعيين النواب .

وفي آخر تموز - يوليو - أصدر المندوب العام الفرنسي المفوض جان هلو قراراً أعاد بموجبه توزيع المقاعد بين الطوائف والمحافظات . وقد بقيت القاعدة التي تم على أساسها التوزيع المذهبي للنواب معتمدة حتى بداية الجمهورية الثانية وتحديداً حتى صدور التعديل الدستوري الذي تم بموجب «اتفاق الطائف» في 1990/9/21 ، وتفضي هذه القاعدة بأن يكون عدد النواب المسيحيين بنسبة ستة إلى خمسة للنواب المسلمين (6/5)<sup>(7)</sup> . وقد تشكل هذا المجلس من 55 نائباً . وبقيت المجالس المتعاقبة حتى بداية الجمهورية الثانية تتشكل على أساس عدد مكرر الرقمنين تطبيقاً لقاعدة 6/5 فكان عدد نواب المجلس 44 و 55 و 66 و 77 و 99 وهكذا .

ونظرًا للدور الكبير الذي لعبه هذا المجلس في تحقيق استقلال الدولة اللبنانية والذي لا مجال للتوقف عنده في هذه الدراسة بالتفصيل يمكن القول بتكرار ظاهرة عرفتها الحياة النباتية في بداية عهدها وتمثل في أن عدم وجود نواب معينين في المجلس التمثيلي قد أدى إلى ازعاج الانتداب الفرنسي كما أشرنا سابقاً كما أن إلغاء مبدأ التعيين في انتخابات سنة 1943 قد ساهم إلى حد كبير في نيل الاستقلال .

وجريدة انتخابات المجلس الأول بعد نيل الاستقلال في أوائل صيف سنة 1947 على

<sup>(7)</sup> يقول الدكتور أدmore رياط أن الجنرال سيريس قد تدخل في أمر تحديد نسبة المقاعد بين الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية وبالتالي فهو الذي وضع قاعدة 5/6 في توزيع النواب بين الطائفتين - د. أدmore رياط - محاضرات مطبوعة على المستدل - كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجامعة اللبنانية - سنة 1967 صفحة 207 .

بقي المجلس النيابي المنتخب سنة 1972 والممدد لولايته والذي ارتفع عدد نوابه بالتعيين قائماً حتى انتخابات سنة 1992 التي كانت أول انتخابات تتم بعد الحرب في لبنان.

جرت هذه الانتخابات بعد تعديل قانون الانتخاب الأساسي الصادر سنة 1960 وبموجب هذا التعديل عاد عدد النواب ليترتفع إلى 128 نائباً موزعين بالتساوي بين المسلمين وال المسيحيين.

وأكمل هذا المجلس ولايته فجرت انتخابات في صيف 1996 التي تشكل بموجبها المجلس النيابي الحالي وفق الأحكام التي تشكل على أساسها المجلس المنتخب سنة 1992.

وتتجدر الإشارة إلى أن المادة 24 - دستور اعتبرت قاعدة التساوي بين الطائفتين والتوزيع النسبي بين المذاهب والمناطق أحكاماً استثنائية ينصها على سريان هذه الأحكام «إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي» الأمر الذي يعني أن الواقع النيابي هو من حيث الشكل واقع استثنائي إذ أن المطلوب وضع قانون انتخاب لا يأخذ «بالقيد الطائفي». كما أن وثيقة الوفاق الوطني قد نصت على اعتماد المحافظة دائرة انتخابية.

فمن هذه اللحمة المقتضبة لواقع الحياة النيابية في لبنان اليوم يتبيّن أن التطور الأساسي الذي أصابها يتركز على جانبي :

**الأول : الانتقال من التمثيل المذهبي العشوائي إلى قاعدة ٦/٥ ومن ثم إلى مبدأ التساوي الذي ترافق مع زيادة عدد النواب إلى 108 فإلى 128 نائباً.**

**الثاني : العودة بتقسيم الدوائر الانتخابية إلى ما كانت عليه حتى انتخابات سنة 1951 أي إلى الدائرة - المحافظة.**

إن الإشارة إلى هذين التطورين لا يخفى التطورات الأخرى التي المحننا إليها عند ذكرها في السياق التاريخي الذي تمت فيه ومن المفيد التذكير هنا بكيفية تسلل تعين النواب في

بموجبه القانون السابق لجهة رفع عدد النواب إلى 66 وقلص عدد الدوائر الانتخابية إلى 27 دائرة وعلى أساس هذا القانون جرت انتخابات سنة 1957 التي شهد المجلس المن曦ق عنها ثورة ضد الحكم ولم يستطع مواجهتها بأي إجراء ما. وفي أوائل عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب صدر قانون جديد للانتخابات رفع بموجبه عدد النواب إلى 99 وتقلص عدد الدوائر الانتخابية إلى 26 دائرة واستحدث البطاقة الانتخابية التي ما يزال العمل فيها معلقاً حتى اليوم. وعلى أساس هذا القانون جرت انتخابات سنة 1960 و 1964 و 1968 و 1972<sup>(8)</sup> و 1992 و 1996 مع بعض التعديلات على أحكامه في الانتخابين الأخيرين.

### الجمهورية الثانية

بدأت الجمهورية الثانية مع إقرار وثيقة الوفاق الوطني الذي تم التوصل إليها النواب في الطائف في أواخر سنة 1989 وما تزال مستمرة حتى اليوم. وعملاً بهذه الوثيقة جرت تعديلات أساسية على الدستور اللبناني نشرت في 1990/9/21 كان من شأن بعضها إحداث تغيير في مسار الحياة النيابية تكرس في المادة 24 - دستور وقضى بأن توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين طوائف كل من الفتتاني وبين المناطق. كما أفسحت هذه المادة في المجال ولمرة واحدة ملء المراكز الشاغرة في المقاعد النيابية والزيادة التي توافق عليها في عدد النواب (108 مقاعد بدل 99) بالتعيين وهذا ماتم في السادس من حزيران - يونيو - سنة 1991.

(8) كانت ولاية المجلس المنتخب في هذه السنة تنتهي قانوناً في سنة 1976 إلا أن شوب الحرب التي عرفها لبنان حال دون إجراء انتخابات نيابية فمدّدت ولاية هذا المجلس ثماني مرات على التوالي لتأمين استمرارية المؤسسات الدستورية وكان التمديد الأخير ينتهي مع نهاية سنة 1994 إلا أن المجلس ذاته الذي أقر التمديد لنفسه عاد عند استقرار الأوضاع الأمنية إلى حدود تسمح بإجراء الانتخابات فاختصر ولايته وعلى أساس هذا التعديل جرت انتخابات سنة 1992.

قاصرة على مواجهة المرشحين من الرجال وخصوص معاركها الانتخابية كأرجل تماماً لأسباب عديدة رغم أن في المجلس النيابي اليوم كما في المجلس السابق ثلاث «نائبات» يمارس بعضهن دورهن بفعالية كبيرة.

أحمد زين

رئيس مصلحة في مديرية الدراسات والأبحاث

المجلس زمن الانتداب والإغاثة عشية الاستقلال وانتقال الانتخابات من قاعدة الانتخاب على دورتين إلى قاعدة البالوناج التي حملت إلى المجلس النيابي في بعض الانتخابات مرشحين لم ينالوا إلا عشرات الأصوات فأصبحوا بذلك نواباً لـ «الأمة جماء» وكذلك بنيل المرأة حقها في الانتخاب والترشح وإن كانت المرأة اللبنانية التي أخذت بممارسة حقها في الانتخاب بنسبة أكبر من الرجل إلا أنها حتى اليوم ماتزال



حدث  
و  
تعليق

**المؤتمر السنوي**  
**للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في عمان**  
**بقلم : جان ميشيل ديمون**  
**الأمين العام**  
**للرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي**

عقد اللقاء التاسع عشر للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في عمان في الفترة من 29/تشرين الثاني - نوفمبر إلى 1/كانون الأول - ديسمبر 1996 . وقد كان لقاءً هاماً على عدة أصعدة : أولاً . لأنه يعقد في دولة عربية لأول مرة منذ العام 1988 وثانياً . وهو الأهم لأنه عقد في خضم أزمة عملية السلام .

وقد شكل هذا الحوار بالنسبة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي ، التي كانت على وشك الاختفاء في السنوات الأخيرة ، وبوضوح نقطة انطلاق جديدة في مواجهة تحديات كثيرة ومهام جسيمة . ومنذ افتتاح الاجتماع في عمان ، قام الرئيس البريطاني للرابطة السير روبرت هيكس ، بابراز تصميم المشاركين الأوروبيين إذ أعلن قناعتهم بضرورة اللجوء إلى الضغوط من أجل دفع الحكومة الإسرائيلية إلى احترام التزاماتها . وحتى إن لم يكن هناك موافقة كافية من حكومات الدول الخمسة عشر للجوء إلى هذا الأمر ، فالحل موجود دائماً وهو تحت تصرف البرلمانيين : تجميد عملية تصديق الاتفاق الجديد الأوروبي - المتوسطي حول الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل .

وقد شرف سمو الأمير حسن بن طلال الجلسة الافتتاحية بخطاب عظيم ، تناول فيه بصرامة المواقف الأوروبية حول عملية السلام ، وطالب فيه باهتمام أوروبي أكبر .

و ضمن هذه المقدمات ، وفي ظل كرم الضيافة الأردنية الحارة ، تم افتتاح المؤتمر تحت الرعاية السامية . وعبر المشاركون كافة عن تقديرهم للعمل الذي تم انجازه خلال اليومين الذين تعبا الافتتاح ، وتأثر بحق العديد من المشاركين الذين كانوا يحضرون هذا اللقاء للمرة الأولى .

وكانت عملية تبني البيان الختامي ، حرجة كالعادة ، إذ لم يجد البعض فيه كافة تفاصيل النقاش . إلا أن المشاركين كافة قد غادروا عمان راضين ومحمسين لكي يتبعوا ، في العام القادم ، في أوروبا ، مسيرتهم على طريق حوار برلماني عربي - أوروبي يجده الجميع ضرورياً .

بروكسل / كانون الأول - ديسمبر / 1996

## آليات إعمال اتفاقية حقوق الطفل

دراسات



بقلم : الأستاذ عبد الكبير طبيح<sup>(1)</sup>

صدرت بعده ، اعتراف المجتمع الدولي للإنسان بمجموعة من الحقوق التي تكفل له العيش في حياة كريمة ومحترمة من العبودية أو العنصرية أو جميع أشكال الإكراه .

وتواتر اهتمام المجتمع الدولي بالطفل ، وأصبح يتأكد من يوم لآخر أن للطفل حقوقاً خاصة به ، وأن إقراره قواعد خاصة لإبراز هذه الحقوق وحمايتها ورعايتها أصبح هاجساً ، بل واجباً على كاهل المجتمع الدولي .

ولقد ترجم ذلك الاهتمام بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1959 القرار رقم 1386 (د - 14) الذي سمي بإعلان حقوق الطفل .

ولقد أكدت الجمعية العمومية في ديباجة ذلك الإعلان على الحقوق غير القابلة للتنازل التي يجب أن يتمتع بها الطفل ، إذ ورد في تلك الديباجة :

« إن الجمعية العامة ،

تصدر رسمياً » إعلان حقوق الطفل هذا لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها لخيره وخير المجتمع بالحقوق والحربيات المقررة في هذا الإعلان ، وتندعو الآباء والأمهات والرجال والنساء كلاً بمفرده ، كما تندعو المنظمات

### تقديم تاريخي

كان للدمار الذي خلفه الحرب العالمية الأولى الأثر الكبير على المفكرين والسياسيين الأوروبيين ، حيث أن الخسائر في الأرواح لم تستثن أي أحد ، بل أن الطفل مورس عليه من الوحشية والقسوة ما مورس على الكبار .

ولقد التفت المجتمع الأوروبي بعد ذلك إلىحقيقة مفادها أن بناء أوروبا بعد تلك الحرب ، وإعمارها لا يتتأتى دون بناء الفرد الأوروبي وأدى هذا الفهم إلى الإقرار بكون الاهتمام بالطفل ليس اهتماماً بقضايا مرحلية وإنما هو اهتمام بقضية استراتيجية ، أي بقضية المستقبل .

ولقد ترجم هذا الاهتمام بالطفل ، بما أصبح يعرف بإعلان جنيف الصادر سنة 1924 الذي يعتبر أول وثيقة ذات بعد عالمي تهتم بالطفل كطفل وتعامل معه على أساس أن له حقوقاً متميزة ومنفصلة عن حقوق الإنسان كراشد ، إذ ورد في ذلك الإعلان إقرار بكون البشرية مدية للطفل بأفضل ما يمكن منحه له من حقوق وضمانات .

وبقي العالم ينتظر إلى سنة 1948 وهي السنة التي صدر فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي حمل ، وكذا العديد من الوثائق التي

<sup>(1)</sup> عضو مجلس النواب المغربي .

قضية استراتيجية لا يمكن أن تبقى محصورة في إعلانات ، لا تتجاوز كونها تعبيراً عن النية خصوصاً وأن هناك مبادئ في القانون الدولي تجعل من القرارات التي تصدرها الأمم المتحدة غير نافذة لديها ، انطلاقاً من مبدأ أساسى في القانون الدولي هو مبدأ السيادة .

وهكذا نلاحظ أن المجتمع الدولى ، بعد التراكمات ، سواء تلك التي تمت عبر السنين السابقة أو تلك التي فرضتها التحولات التي بدأ يعرفها العالم في نهاية الثمانينات ، تلك التحولات التي شكلت نقطة نهاية لتاريخ معين ، ونقطة بداية لتاريخ حديث ، سيكون له الأثر الحاسم على مستقبل الشعوب في جميع مناطق العالم ، أقول تلك التراكمات فرضت على المجتمع الدولى الانتقال بالاهتمام بحقوق الطفل من مجال الإعلانات التي تصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي ليس لها أي طابع إلزامي ، أي مايهم الشق الأخلاقي إلى مجال الالتزام الدولى . ومن المعلوم أن الاتفاقية كالية في القانون الدولى تستجيب لهذا الهاجس ، وتلبى رغبة المجتمع الدولى في القفز بقضية حقوق الطفل إلى مرحلة الالتزام ، بعدما ظلت لمدة سنين قابعة في محيط اختياري لا يملك المجتمع الدولى أية وسيلة لإجبار الدول على تطبيق واحترام حقوق الطفل فقط ، ولكن لاتملك حتى إمكانية مراقبة تلك الدول لكيفية تعاملها مع الأطفال الذين يعيشون تحت رعايتها .

وهكذا وجدت اتفاقية حقوق الطفل التي تمت الموافقة عليها من طرف الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 الأرضية الخصبة ، مما سهل على المجتمع الدولي التزود بوسيلة قانونية أخرى ، لكن أكثر نجاعة في رعاية وحماية حقوق الطفل .

لكن هل المجتمع الدولي اعتذر بإصداره لاتفاقية حقوق الطفل ، أن مهمته انتهت ، أم أنه مازال مكلفاً بشيء آخر ؟

في الواقع ، فإن المجتمع لم ينفض يديه من قضائيا حقوق الطفل ، بل أعطى لنفسه مهمة

الطوعية والسلطات المحلية والحكومات القومية إلى الاعتراف بهذه الحقوق والسعى إلى ضمان مراعاتها بتدابير تشريعية وغير تشريعية تتخذ تدريجياً وفقاً للمبادئ التالية ... » .

ولقد اعتبر قرار الجمعية العامة محطة أساسية في إفراز حقوق الطفل كطفل ، وتمييزها عن حقوق الإنسان بصفة عامة ، وتخصيص الطفل بحماية القانون الدولي ورعاية مصالحه .

ومع ذلك ، لم يتوقف المجتمع الدولي عن الاهتمام بقضايا الطفل ، ولم يتتردد في التدخل . كلما لاحظ أن هناك فراغاً في قضية ما يكون الطفل موضوعاً لها .

وهكذا نلاحظ أن المجتمع الدولي تدخل مرة أخرى ، وذلك بمقتضى القرار رقم 3318 - 29 الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1974 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي سمي بإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالة الطوارئ والمنازعات المسلحة ، هذا القرار الذي من بين ماورد في ديباجته أنه :

« وإدراكاً — تقول الجمعية العامة للأمم المتحدة — لمسؤوليتها إزاء مصير الجيل الصاعد وإزاء الأمهات ، اللاتي يؤدين دوراً هاماً في المجتمع وفي الأسرة ، خاصة تنشئة الأطفال .

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة توفير الحماية ، خاصة للنساء والأطفال من بين السكان المدنيين .

تصدر رسمياً هذا الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالة الطوارئ والمنازعات المسلحة ، وتدعوا جميع الدول الأعضاء إلى التزام الإعلان التزاماً دقيقاً .

ويظهر جلياً أن المجتمع الدولي بدأ يتحرك في أفق إفراز الطفل وتمييزه عن باقي السكان المدنيين ، وذلك عبر إحاطته بعدة قواعد لضمان حقه في البقاء وحقه في الحياة الكريمة والحياة الحرة .

وبعدما يزيد على عقد من الزمن ، تأكد المجتمع الدولي أن قضية الاهتمام بالطفل

طرف المجتمع الدولي في جميع المواثيق الدولية قبل الاتفاقية وبين الصيغة التي حررت بها الاتفاقية والأمر لا يفسر بمعنى التعبير وإنما يفسر بخروج المجتمع الدولي ، في تعامله مع حقوق الطفل ، من دائرة الاختيار أي من دائرة تحريك الوزاع الأخلاقي ، إلى دائرة الالتزام والاجبار .

**فاختيار آلية الاتفاقية هو الوسيلة الأولى للمرحلة الأولى في أعمال حقوق الطفل .**

وما يميز ، كذلك ، اتفاقية حقوق الطفل هو أنه في الوقت الذي بدأت الدول تتخلى عن عدة مواقع في الاقتصاد والتعليم وغيرها ، في إطار سياسة حرية السوق ، نلاحظ أن المجتمع الدولي اعتبر أن الاهتمام برعاية حقوق الطفل وضمانها هي قضية الدولة وليس قضية الفرد ، وهذا يؤكّد مرة أخرى الطابع الاستراتيجي للطفل في المجتمع الدولي غير أن المجتمع الدولي ، وبالرغم عن إقراره لآلية الاتفاقية كوسيلة لأعمال حقوق الطفل لاحظ أن التوقيع على الاتفاقية وحده لا يكفي لجعلها نافذة ، فابتدع وسيلة ثانية لمراقبة مدى احترام الدول الأطراف للتقارير التي أصبحت تعرف بالتقارير التي أضحت الدول المصادقة على الاتفاقية ملزمة بتقديمها على فترات إلى الأمم المتحدة إذ تنص المادة 44 من الاتفاقية على ما يلي :

-تعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة تقارير عن التدابير التي اعتمدتها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق .

وتضيف نفس المادة في الفقرة رقم 2 منها ما يلي :

توضّع التقارير المعدة بموجب هذه المادة العوامل والصعاب التي تؤثّر على درجة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتفاقية أن وجدت مثل هذه الصعاب . ويجب أن تشتمل التقارير أيضاً على معلومات كافية توفر للجنة

أخرى ، إذ بعدما أقر المبادئ والقواعد التي ترعى وتحمي حقوق الطفل ، انتقل إلى الاهتمام بإعمال تلك المبادئ والحقوق ، أي تطبيقها في الواقع اليومي المعاش للطفل ، وهذه هي المهمة العسيرة والشاقة التي سيواجهها المجتمع الدولي ، والتي سنتناولها فيما بعد .

#### كيفية أعمال الحقوق المنضمنة في الاتفاقية

إن المتبع لجميع المواثيق الدولية المهمة بقضايا حقوق الطفل لا يمكنه إلا أن يلاحظ التدرج الذي عرفته تلك المواثيق . وكان المجتمع الدولي كان يريد أن تستأنس الدول بالخطاب المتعلق بحقوق الطفل ، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى إلزامها بمقتضياته .

وهكذا ، فإن إقرار آلية الاتفاقية ، من طرف الجمعية العمومية سنة 1989 كان إعلاناً صريحاً من طرف المجتمع الدولي على نقل حقوق الطفل من دائرة الاختيار إلى دائرة الالتزام ، بطبيعة الحال بالنسبة للموقعين عليها ، وانتقل المجتمع الدولي بذلك الآلية إلى أول مرحلة في أعمال حقوق الطفل .

وبالفعل فالمطلع على إعلان جنيف سنة 1924 أن إعلان حقوق الطفل لسنة 1959 سيلاحظ أن بنود تلك المواثيق صيغت بشكل يتجلّى منه أنها إنما تتحدث عن الحقوق وتعدادها وحصرها ، فهي غير موجهة إلى آلية جهة كيما كانت .

وهذا ملاحظ من كون جميع البنود العشر لإعلان حقوق الطفل الصادر سنة 1959 تتقدّم بكلمة «يتمتع الطفل ... أو يحتاج الطفل ... أو يحاط الطفل» بينما الاتفاقية تنص صراحة على أن الجهة المسؤولة عن ضمان ورعاية حقوق الطفل هي الدولة وهذا يتجلّى واضحاً من كون جميع فصول الاتفاقية تتقدّم بكلمة «تحترم الدول الأطراف .. أو تعهد الدول الأطراف .. أو تعترف الدول الأطراف .. أو تضمن الدول الأطراف ..» إلى غير ذلك .

فالفارق جلي بين الصياغة المعتمدة من

من موارد الأمم المتحدة ، وفقاً لما تقرره الجمعية العامة من شروط وأحكام » .

فلاستقلال المالي لأعضاء لجنة الخبراء بالإضافة لشروط النزاهة والكفاءة ، هو الذي يعطي للملحوظات التي تقدمها اللجنة المشروعة الدولية ، وبالتالي تصبح الدول المعنية ملزمة بأخذها في عين الاعتبار . فلجنة الخبراء ، إذن ، تعتبر أداة أساسية .

من أدوات أعمال الاتفاقية ، وبالتالي أعمال حقوق الطفل .

لكن بالرغم من حرص المجتمع الدولي على تتبع الدول الموقعة على الاتفاقية بواسطة الآليات المشار إليها أعلاه أسلوب الاتفاقية . أسلوب التقارير ملحوظات لجنة الخبراء ، إلا أنه قد تبين في بعض الأحيان أن الملحوظات التي تثيرها لجنة الخبراء قد لا تجد آذاناً صاغية من طرف بعض الدول ، مما أدى إلى وضع التساؤل حول جدوى تلك الملحوظات وفعاليتها إذا لم ترغب الدول المعنية في الاقتداء بها ؟

في الواقع أن المجتمع الدولي لم يكتف فقط بلجنة الخبراء في تتبع ومراقبة مدى أعمال الدول الموقعة على الاتفاقية للحقوق المتضمنة فيها ، بل يعتمد كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية أخرى من الآليات أعمال الحقوق الإنسانية .

وأهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في كون أغلبها له صفة مستشار للأمم المتحدة تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإذا علمنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة هو المختبر الذي تهياً فيه جميع مشاريع الاتفاقية والمعاهدات الدولية يمكن لنا أن نفهم التأثير الكبير الذي « تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في صياغة سياسة الأمم المتحدة اتجاه الدول بصفة عامة .

والتقارير التي تضعها المنظمات الدولية غير الحكومية على الدول تؤثر على النظرة التي يكونها المجتمع الدولي على الدولة المعنية بتلك

فهمًا شاملًا لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعنى » .

والتقارير هي الملاحظات التي تكون الدول الموقعة على الاتفاقية ملزمة بتقديمها للأمم المتحدة بصفة دورية ، حول مدى امتثال وتطابق قوانينها للاتفاقية ، ومدى تطبيق تلك القوانين بصفة فعلية على أطفال الدولة الموقعة على الاتفاقية وهذه التقارير تتيح للمجتمع الدولي تتبع وضعية حقوق الطفل في البلد المعنى كما تتيح له إمكانية إبداء ملاحظات للدول المعنية حول ما يلاحظ من نقص أو تقصير في أعمال الحقوق المنصوص عليها في تلك الاتفاقية .

ولقد خلق المجتمع الدولي لنفسه آلية ثالثة لأعمال حقوق الطفل ، وذلك بإحداثه بمقتضى المادة 43 (لجنة الخبراء) .

تنص تلك المادة في الفقرة رقم 1 على ما يلي :

« تنشأ لغرض دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تضطلع باليقظة المنصوص عليها فيما يلي ...

فلجنة الخبراء هي آلية أخرى من الآليات أعمال حقوق الطفل ، وهي مؤهلة لإبداء الملاحظات التي تضعها الأمم المتحدة على التقارير التي تتوصل بها من طرف الدول الموقعة على الاتفاقية .

فلجنة الخبراء بالإضافة إلى كونها تتكون عن طريق الانتخاب ، المادة 43 من الاتفاقية فإن أعضاءها لا بد من أن توفر فيهم شروط النزاهة والكفاءة والاستقلال .

ولعل ما يوضح طابع استقلال أعضاء اللجنة هو أنهم ، بمجرد انتخابهم يصبحون موظفين تابعين للأمم المتحدة ويتقاضون أجورهم من ميزانية الأمم المتحدة ، إذ نصت الفقرة رقم 12 من المادة 43 من الاتفاقية على ما يلي :

« يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية ، بموافقة الجمعية العامة ، على مكافآت

غير رسمية وغير حكومية وهي الجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان.

لهذا الفضاء الجديد الذي فرضه تحرك المجتمع المدني أدى إلى ظهور عدد من الجمعيات غير الحكومية التي أخذت على عاتقها الاهتمام بوجه من وجوه الدفاع عن حقوق الإنسان.

وما دمنا نتحدث عن اتفاقية الطفل فإن الفضل ، كل الفضل في تحسين المجتمع المغربي سواء على المستوى التشاريعي أو الحكومي أو جميع الحساسيات السياسية والفكريّة إلى عدة جمعيات مغربية ذكر منها على سبيل المثال حركة الطفولة الشعبية التي تأسست منذ أربعين سنة وجمعية بيتي والجمعية المغربية لمساندة اليونيسف التي طبعت هذه المرحلة بتتنظيم أول مؤتمر للاهتمام بقضايا الطفل وذلك بعدما يقرب من سنة على مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل .

وإن المجهود المبذول في ذلك المؤتمر وكذا مستوى الدراسات والتقارير الميدانية التي أنجزت لأول مرة في تاريخ المغرب عن وضعية الطفل ، وبالخصوص الطفلة في البداية ، أثبتت على حقائق لم تكن معروفة قبل ذلك المؤتمر .

وإن عملاً كالذى تقوم به الجمعية المذكورة ، إلى جانب باقى الجمعيات المهتمة بقضايا الطفل ، هو الذي دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تتخذ قراراً يوحى بتشجيع وإشراك المنظمات غير الحكومية الوطنية في المساهمة في تحرير الصكوك والمواثيق ، وفي نشاط الأمم المتحدة بصفة عامة ، ذلك القرار الذي صدر سنة 1992 كما سبق للجمعية العامة أن طالبت جميع الدول بخلق مؤسسات استشارية حول قضايا حقوق الإنسان ، وهذه المؤسسات الاستشارية هي بدورها آلية من آليات أعمال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة .

ولقد استطاعت الجمعيات غير الحكومية

التقارير ، بل إن بعض المجموعات الاقتصادية أو السياسية خلقت لنفسها آليات أكثر تدقّقاً أو أكثر التزامية من أجل ضمان أعمال حقوق الإنسان بصفة عامة كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أو الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان .

وإذا كانت الآليات المتحدث عنها أعلاه هي آليات دولية ، أي خارجية عن الدول المعنية ، وإن تقدم الوعي بحقوق الإنسان بصفة عامة وبحقوق الطفل بصفة خاصة ، دفع بالدول الأطراف في الاتفاقية إلى إحداث آليات لأعمال تلك الحقوق ، داخل الدول ، أي أن هذه الأخيرة خلقت لنفسها وسائل قانونية لضمان أعمال حقوق الإنسان وبالفعل ، فإن من أهم آليات أعمال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة هو التصريح على الالتزام بتلك الحقوق في أسمى قانون الدولة ، ألا وهو الدستور . فالدستور يعتبر من أهم آليات أعمال تلك الحقوق داخل حدود الدولة المعنية .

إذ أن النص على تلك الحقوق في الدستور يلزم القوانين الأخرى الأقل درجة من الدستور أن تتطابق مع هذا الأخير ، مادام أن القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية تجد نفسها ملزمة بعدم مخالفة الدستور .

وإذا أخذنا المغرب كنموذج ، نجد أن دستور 1992 أصبح ينص في ديباجته على أن المغرب يؤكد تشبيه حقوق الإنسان كما هي متعرّف عليها عالمياً .

ويترتب على إقرار الدستور بالاعتراف بحقوق الإنسان أن تكون جميع المؤسسات المكونة للدولة من حكومة وبرلمان ومحاكم ملزمة هي بدورها بأعمال حقوق الإنسان ومراقبة مدى احترامها .

غير أن هذه الآليات الداخلية للدولة لم تكن لوحدها كافية ببايفاء الغرض الذي هو مراقبة أعمال حقوق الإنسان بصفة عامة ، مما دفع بالمجتمع المدني إلى أن يفرز مؤسسات أخرى

وفي الختام فإن من أهم آليات أعمال حقوق الطفل أو حقوق الإنسان بصفة عامة هي القضاء .

وبالفعل فإن مؤسسة القضاء هي الكفيلة بضمان أعمال حقيقي لحقوق الطفل ، مادام أن نسبة كبيرة من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية . هي متضمنة في التشريعات الداخلية للمغرب وإن الإشكال هو في تطبيق وإعمال تلك الحقوق .

إن الجهة المؤهلة لضمان أعمال حقيقي لتلك الحقوق لن تكون سوى القضاء النزيه والمستقل والكفاء .

هذه ملاحظات حول أعمال اتفاق حقوق الطفل وحقوق الإنسان بصفة عامة .

المهتمة بحقوق الإنسان تفرض نفسها في المجتمع الدولي ، لهذا نلاحظ أن في جميع التظاهرات التي تنظمها الأمم المتحدة بصفة رسمية ، تنظم على هامشها مؤتمرات غير رسمية خاصة بالمنظمات الغير الحكومية يتم تناول نفس المواضيع التي تكون موضوعاً لبحث فيه الأمم المتحدة . وهذا ما وقع في ريو دي جانيرو والقاهرة وكوبنهاغن .

وإن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية كآلية من آليات أعمال حقوق الإنسان يكون أكثر نشاطاً وأكثر إبداعاً نظراً لكون أعضاء تلك الجمعيات يكونون متحررين من أي التزام سياسي أو اقتصادي أو جهوي ، بسبب عدم تمثيلهم لأية جهة ، سوى جهة الدفاع عن حقوق الإنسان .



## النظام الأساسي لدولة في سلطنة عُمان



في السادس من تشرين الثاني - نوفمبر - 1996 أصدر السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عُمان ، المرسوم السلطاني رقم 101/96 حدد فيه النظام الأساسي للدولة . ويعتبر هذا النظام أول دستور مكتوب لسلطنة عُمان الشقيقة . ورغبة من «البرلمان العربي» في تعريف الأخوة البرلمانيين العرب بالأنظمة الدستورية في البلدان العربية ، فإنها تنشر النص الكامل لهذا الدستور فيما يلي :

### الباب الأول

#### الدولة ونظام الحكم

**مادة (1) :** سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط .

**مادة (2) :** دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع .

**مادة (3) :** لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية .

**مادة (4) :** يحدد القانون علم الدولة وشعاراتها وألوانها ونشيدها الوطني .

**مادة (5) :** نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وأينا شرعاً لأبوين عمانيين مسلمين .

**مادة (6) :** يقوم مجلس العائلة الحاكمة ، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان ، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم .

فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتبييت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة .

**مادة (7) :** يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته ، في جلسة مشتركة لمجلسي عمان والدفاع ، اليمين الآتية : «أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين ، وأن أرعى مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ».

**مادة (8) :** تستمر الحكومة في تسخير أعمالها كالمعتاد حتى يتم اختيار السلطان ويقوم بممارسة صلاحياته .

**مادة (9) :** يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين -وفقاً لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة .

### الباب الثاني

#### المبادئ الموجهة لسياسة الدولة

##### مادة (10) : المبادئ الأساسية :

- المحافظة على الاستقلال والسيادة ، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها ، والدفاع عنها ضد كل عدوان .
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل ، والمصلحة المشتركة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب .
- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشرعيته الإسلامية ، معتزة بتاريخه ، آخذة بالمفید من أساليب العصر وأدواته .
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين ، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن .

##### مادة (11) : المبادئ الاقتصادية :

- الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر ، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقاً للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون .
- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني .

وتشجع الدولة الأذخار وتشرف على تنظيم الائتمان .

- الثروات الطبيعية جميتها ومواردها كافة ملك للدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني . ولا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون ول فترة زمنية محددة ، وبما يحفظ المصالح الوطنية .
- للأموال العامة حرمتها ، وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها .
- الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً .
- والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية .
- المصادر العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادر الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون .
- الضرائب والتکاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني .
- إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .
- ولا يجوز استخدام ضريبة أو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي .

**مادة (12) : المبادئ الاجتماعية :**

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامت للمجتمع تكفلها الدولة .
- التعااضد والتراحم وصلة وثقى بين المواطنين ، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب . وتنعى الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية .
- الأسرة أساس المجتمع ، وينظم القانون وسائل حمايتها ، والحفاظ على كيانها الشرعي ، وتنمية أواصرها وقيمها ، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكتهم وقدراتهم .
- تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ، وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي ، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة .
- تعنى الدولة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ، وتسعى ل توفير الرعاية الصحية لكل مواطن ، وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً للقواعد التي يحددها القانون . كما تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها .
- تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما . وكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره نفسه في حدود القانون . ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل .
- الوظائف العامة خدمة وطنية تباطط بالقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع . والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون .

**مادة (13) : المبادئ الثقافية :**

- التعليم ركن أساسي لتقدير المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعيميه .
- يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام وتطويره ، وتنمية التفكير العلمي ، وإذكاء روح البحث ، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، وإيجاد جيل قوي في بنائه وأخلاقه ، يعتز بأمته ووطنه وتراثه ، ويحافظ على منجزاته .
- توفر الدول التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون .
- ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه ، وتشجع العلوم والفنون والأداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها .

**مادة (14) : المبادئ الأمنية :**

- السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن .
- ويقول مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها .
- الدولة وحدها هي التي تنشيء القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى . وهي جميعها ملك للأمة ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين . ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية . وينظم القانون الخدمة العسكرية ، والتعبئة العامة أو الجزئية ، وحقوق وواجبات قواعد انتظام القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى تقرر الدولة إنشاءها .

### الباب الثالث

#### الحقوق والواجبات العامة

**مادة (15) :** الجنسية ينظمها القانون ، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون .

**مادة (16) :** لا يجوز بإعد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى السلطة .

**مادة (17) :** المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي .

**مادة (18) :** الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون ، ولا يجوز القبض على إنسان أو تقييشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون .

**مادة (19) :** لا يجوز الحجز أو ال羂ض في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية .

**مادة (20) :** لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء ، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة . ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك . كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو ل تلك المعاملة أو التهديد بأي منها .

**مادة (21) :** لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها ، والعقوبة شخصية .

**مادة (22) :** المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون وتحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنواً .

**مادة (23) :** للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة . ويبين القانون الأحوال التي يتبعن فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

**مادة (24) :** يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه . وله ولمن ينوب عنه التظلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، وإلا وجب الإفراج حتماً .

**مادة (25) :** التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتکفل الدولة ، قدر المستطاع ، تقریب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

**مادة (26) :** لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بدون رضائه الحر .

**مادة (27) :** للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها ، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

**مادة (28) :** حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام ، أو ينافي الآداب .

**مادة (29) :** حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون .

- مادة (30) :** حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ، وسريتها محفوظة ، فلا يجوز مراقبتها أو نفتها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبيّنها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .
- مادة (31) :** حرية الصحافة والطباعة والنشر محفوظة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون ، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه .
- مادة (32) :** للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون .
- مادة (33) :** حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية وأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي محفوظة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون . ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاذياً لنظام المجتمع أو سورياً أو ذات طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية .
- مادة (34) :** للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة في ما ينوبهم من أمور شخصية أو في مالهصلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون .
- مادة (35) :** يتمتع كل أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقاً للقانون ، وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره .
- مادة (36) :** تسليم اللاجئين السياسيين محظوظ ، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين .
- مادة (37) :** الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين ينظمها القانون .
- مادة (38) :** الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .
- مادة (39) :** أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون .
- مادة (40) :** احترام النظام الأساسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذاً لها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان السلطنة .
- رئاسة مجلس الوزراء أو تعين من يتولى رئاسته .
  - رئاسة المجالس المتخصصة أو تعين من يتولى رئاستها .
  - تعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم .
  - تعين وكلاء الوزارات والأمناء العامين ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم .
  - تعين كبار القضاة وإعفائهم من مناصبهم .
  - اعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وال الحرب وعقد الصلح وبيان القانون أحکام ذلك .
  - اصدار القوانين والتصديق عليها .
  - توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقاً لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها .
  - تعين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية وإعفائهم من مناصبهم ، وفقاً للحدود والأوضاع التي يقرّرها القانون ، وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لديه .
  - العفو عن أية عقوبة أو تخفيفها .
  - منح أوسمة الشرف والرتب العسكرية .
- مادة (43) :** يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس للوزراء ومجالس متخصصة .

#### الباب الرابع

#### مجلس الوزراء

- مادة (44) :** مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة ويتولى بوجه خاص ما يلي :
- رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم .
  - رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستوىهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي .
  - تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية البشرية .
  - مناقشة خطط التنمية التي تعدّها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد ، ومتابعة تنفيذها .
  - مناقشة اقتراحات الوزراء في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها .
  - الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتسيير فيما بين وحداته .
  - الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها .
  - أية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون .
- مادة (45) :** يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وله إسناد إدارة الجلسات التي لا يحضرها إلى أحد نواب رئيس الوزراء .
- وفي حالة غياب رئيس الوزراء ونوابه يفوض السلطان من يراه مناسباً لإدارة الجلسات .
- مادة (46) :** تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ومداواته سرية ، وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الحاضرين .
- مادة (47) :** يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل به ، وتكون المجلس أمانة عامة تتزود بالعدد اللازم من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله .
- رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء .
- مادة (48) :** إذا عين السلطان رئيساً لمجلس الوزراء حدّدت اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعينه .
- مادة (49) :** يشترط فيمن يعين رئيساً لمجلس الوزراء أو نائباً له أو وزيراً مالياً :
- أ- أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون .
  - ب- لا تقل سنّه عن ثلاثين سنة ميلادية .
- مادة (50) :** قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء صلاحياتهم يؤدون أمام السلطان اليمين التالية :
- «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لسلطاني وبلادي ، وأن احترم النظام الأساسي للدولة وقوانينها النافذة ، وأن أحافظ محافظة تامة على كيانها وسلامة أراضيها ، وأن أرعى مصالحها ومصالح مواطنيها رعاية كاملة ، وأن أؤدي واجباتي بالصدق والأمانة ».

**مادة (51) :** يتولى نواب رئيس الوزراء والوزراء الإشراف على شؤون وحداتهم ويقومون بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، كما يرسمون اتجاهات الوحدة ويتبعون تنفيذها .

**مادة (52) :** أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون سياسياً مسؤولية تضامنية أمام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة . وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام السلطان عن طريقة أدائه واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته .

**مادة (53) :** لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء أن يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة عامة . كما لا يجوز للوحدات الحكومية التي يتولونها أو يشرفون عليها أن تعامل مع أية شركة أو مؤسسة تكون لهم مصلحة فيها سواء بطريق مباشرة أو غير مباشرة . وعليهم في كل الأحوال أن يستهدفوا بسلوكهم مصالح الوطن وإعلاء كلمة الصالح العام ولا يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدةهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة .

**مادة (54) :** تحدد مخصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء أثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى أوامر من السلطان .

**مادة (55) :** تسري أحكام المواد (49) ، (50) ، (51) ، (52) ، (53) ، (54) ، على كل من هم في مرتبة وزير .

#### المجالس المتخصصة

**مادة (56) :** تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية .

#### الشؤون المالية

**مادة (57) :** يبين القانون الأحكام الخاصة بالمسائل التالية والجهات المسؤولة عنها .

- تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الأموال العامة وإجراءات صرفها .

- حفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأماكن .

- الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي .

- الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية .

- الرقابة المالية للدولة .

- القروض التي تقدمها أو تحصل عليها الدولة .

- النقد والمصارف ، والمقاييس والمكاييل والموازين .

- شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة .

#### الباب الخامس

##### مجلس عمان

**مادة (58) :** يتكون مجلس عمان من :

1 - مجلس الشورى .

2 - مجلس الدولة .

ويبين القانون اختصاصات كل منها ومدته وأدوار انعقاده ونظام عمله ، كما يحدد عدد أعضائه والشروط الواجب توافرها فيهم ، وطريقة اختيارهم أو تعينهم ، وموجبات إعفائهم ، وغير ذلك من الأحكام التنظيمية .

### الباب السادس

#### القضاء

**مادة (59) :** سيادة القانون أساس الحكم في الدولة . وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحربيات .

**مادة (60) :** السلطة القضائية مستقلة ، وتولوها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون .

**مادة (61) :** لسلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون . ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضاضيا أو في شؤون العدالة . ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون . ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء ، وشروط وإجراءات تعين القضاة ونبلتهم وترقيتهم والضمانات المقررة لهم وأحوال عدم قابلتهم للعزل وغير ذلك من الأحكام الخاصة بهم .

**مادة (62) :** يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ويبين وظائفها واحتياصاتها ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرهم إلا في حالة الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون .

**مادة (63) :** جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب . وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية .

**مادة (64) :** يتولى الإدعاء العام الدعوة العمومية باسم المجتمع ، ويشرف على شؤون الضبط القضائي ، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملائحة المذنبين وتنفيذ الأحكام ، ويرتب القانون الإدعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفه .

ويجوز أن يعهد بقانون ، لجهات الأمن العام ، بتولي الدعوة العمومية في الجنح على سبيل الاستثناء ، ووفقاً للأوضاع التي يبينها القانون .

**مادة (65) :** ينظم القانون مهنة المحاماة .

**مادة (66) :** يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة ويبين القانون صلاحيته في الشؤون الوظيفية للقضاة والإدعاء العام .

**مادة (67) :** ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري .

**مادة (68) :** ينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء وفي تنازع الأحكام .

**مادة (69) :** يحدد القانون اختصاصات الجهة التي تتولى إبداء الرأي القانوني للوزارات والجهات الحكومية الأخرى ، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ومراجعتها ، كما يبين كيفية تمثيل الدولة وسائر الهيئات والمؤسسات العامة أمام جهات القضاء .

**مادة (70) :** يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه ، ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها .

**مادة (71) :** تصدر الأحكام وتتفذ باسم جلالة السلطان . ويكون الامتياز عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون . والمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

#### الباب السابع

##### أحكام عامة

**مادة (72) :** لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به سلطنة عمان مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات .

**مادة (73) :** لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا النظام إلا إثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبيّنها القانون .

**مادة (74) :** تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، وي العمل بها من تاريخ نشرها مالم ينصل فيها على تاريخ آخر .

**مادة (75) :** لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ ، لا إذا نص فيها على خلاف ذلك ، ولا يشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب والرسوم المالية .

**مادة (76) :** لا تكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون إلا بعد التصديق عليها ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة أو الاتفاقية شروط سرية تناقض شروطها العلنية .

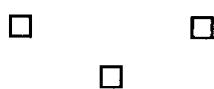
**مادة (77) :** كل ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام يظل سارياً ، شريطة لا يتعارض مع نص من نصوصه .

**مادة (78) :** تعمل الجهات المختصة على استصدار القوانين غير القائمة والتي يستلزمها هذا النظام وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به .

**مادة (79) :** يجب أن تتطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون مع أحكام النظام الأساسي للدولة .

**مادة (80) :** لا يجوز لأية جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد .

**مادة (81) :** لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره .





**التدابير ذات الأولوية التي يتبعها البرلمانات إن تتخذها  
لتحقيق نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

---

استنتاجات وتوصيات المجلس البرلماني الدولي  
الدورة ١٥٩ المنعقدة في بيجينغ يوم ٢١ سبتمبر / أيلول ١٩٩٦

مؤتمر القمة العالمي  
للتنمية الاجتماعية



في آذار مارس - 1995 - انعقد في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية . وشاركت في أعمال المؤتمر منظمات دولية كثيرة من بينها الاتحاد البرلماني الدولي . وأبدى الاتحاد اهتماماً بالغاً بنتائج هذا المؤتمر وتتابع التوصيات الصادرة عنه ، لاسيما ما يتعلق بدور البرلمانات في تتنفيذ تلك التوصيات .

وبتاريخ 5 - 6 أيلول - سبتمبر - 1996 انعقد في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك اجتماع ثالثي ضم ممثلي عن كل من : الاتحاد البرلماني الدولي ، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وذلك لتحديد التدابير ذات الأولوية التي ينبغي للبرلمانات أن تتخذها من أجل تحقيق ماجاء في الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية . وصدر عن هذا الاجتماع الثلاثي تقرير تضمن جملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بتحديد الأولويات المشار إليها أعلاه .

وبعد موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي على هذه التوصيات والاستنتاجات عرض التقرير الصادر عن اجتماع نيويورك على الدورة التاسعة والخمسين لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في بيجين بتاريخ 1996/9/21 ووافق المجلس على هذا التقرير وماتضمنه من استنتاجات وتوصيات .  
وننشر فيما يلي النص الكامل لهذا التقرير .

لتحقيق السياسات والبرامج الاجتماعية فحسب ، بل وبالنسبة إلى توعية الجمهور بأهمية ذلك العمل ، وبالتالي إلى إشراك الشعب في ذلك العمل . ولتحقيق ذلك ، لابد من توعية الرأي العام بالمشكلات الاجتماعية وإجراء حوار عام بشأن السياسات الرامية إلى حل تلك المشكلات . وبفضل الحوار المباشر والمستمر الذي يجريه البرلمانيون مع من ينتخبهم ، فإنهم يتمتعون بمركز متميز يسمح لهم بتحقيق التوعية وتشجيع إجراء حوار عام عن المسائل الاجتماعية والعمل على أن يظل ذلك الحوار أحد المحاور ذات الأسبقية في إطار عمل السلطات العامة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن البرلمان يتتيح للشعب الإشراك بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرار عن طريق المؤسسات البرلمانية بفضل جلسات الاستفسارات البرلمانية والتحقيقات البرلمانية .

4 - وتؤدي البرلمانات دوراً أساسياً لأنها تضع شريعات بشأن جميع الميادين ، ولا يمكن الاستغناء عنها عند إنشاء إطار شرعي مناسب لمصلحة التنمية الاجتماعية . والبرلمانات هي

#### دور البرلمانات وصلاحياتها لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

1 - إن الالتزامات التي تم التهدد بها في مؤتمر القمة العالمي إنما هي التزامات تعهدت بها حكومات تمثل دولاً . وعليه ، فإن الوفاء ب تلك الالتزامات يدعو إلى اشتراك جميع فروع الدولة ، ولا سيما البرلمان ، إلى جانب اشتراك المجتمع المدني . ولتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي ، فلا بد من توافق التزام واشتراك جميع فئات المجتمع .

2 - وبعد البرلمان ، في كل دولة ، الجهة التي تجسد تعبيرات المجتمع المدني ، وينحصر دوره الرئيسي بالفعل في تمثيل إرادة الشعب والتعبير عنها . وبعد البرلمان أيضاً المؤسسة التي لها الشرعية التامة لتمثيل المصالح الجماعية لمختلف مكونات المجتمع المدني ، لأنه يتكون من رجال ونساء ينتخبهم المواطنون وهم على اتصال مباشر بالشعب وبدوائرهم الانتخابية .

3 - وعمل البرلمان وأعضائه مهم لا بالنسبة

واتخاذ تدابير مناسبة أخرى وحسن استعمال الكفاءات المحلية في ميدان التنمية الاجتماعية. لذلك ، فقد أكد المؤتمر من جديد على المبادئ والتدابير التي اعتبرها ضرورية لتحقيق الأهداف التي حددتها . ويشمل ذلك ما يلي :

- أ- الاشتراك الكامل والتسط للمجتمع المدني
- 8- أكد إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي على أهمية وضع إطار مناسب أو تحسين ذلك الإطار لكي يشترك المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية اشتراكاً كاملاً . وينبغي للبرلمانات أن تتخذ ، من جملة أمور ، التدابير التالية :

-ضمان وضع إطار قانوني مستقر من أجل تعزيز المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة وتحقيق الاحترام التام لحقوق الإنسان وللحرفيات الأساسية وسيادة القانون وحق الاتصال لدى القضاء وإدارة الشؤون العامة بشكل يتسم بالشفافية والمسؤولية وتحقيق شراكة مع المنظمات التي تمثل المجتمع المدني ، وينبغي لهذا الإطار أن يراعي ، بشكل خاص ، المحروميين ، أفراداً وجماعات.

-وتبني تشريع يرمي إلى القضاء ، في جميع الميادين ، على اللامساواة بين الجنسين وتحديد أهداف قابلة للقياس والشهر على تحقيقها من أجل إيجاد حلول للاختلال القائم في اشتراك الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات على الصعيد السياسي ، وتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين وضع المرأة .

-وتعزيز الامركيزة وافتتاح إدارة المؤسسات العامة وتعزيز دور المؤسسات المحلية في تحديد الاتجاهات وتنفيذها وتشجيع إنشاء جمعيات ولاسيما لدى الطبقات المحرومة والمستضعفة من الشعب والعمل على أن تكون مبادرات الشعب واشتراكه في صميم عملية التنمية .

- ب- إطار مستقر مناسب للنمو الاقتصادي
- 9- أعطى المؤتمر الأولوية لوضع إطار

التي تنشئ هذا الإطار لأنها تصادق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالموضوع وتعتمد النصوص التي تضمن تنفيذ الصكوك الدولية وذلك بالتصويت على القوانين الجديدة وبتنسيق القوانين السارية وبالتصويت بطبيعة الحال على الميزانية . وإلى جانب ذلك ، يضطلع كل برلمان وطني بمهمة مراقبة عمل الحكومة . وهكذا ، يمكن للبرلمانات وأعضائها ، بفضل مختلف الآليات المتاحة ، أن تغير اتجاه عمل الحكومة وأن تحدث على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف التي تبناها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأن تتبع تحقيق استنتاجاته .

5- وتتجدر الإشارة إلى أن معالجة البرلمانيات لمسألة التنمية الاجتماعية تجعلها تساهم في وضع هذه المسألة وسط الحوار السياسي الوطني وتجعلها تشجع على التفكير في المشكلات التي لم يتم البت فيها في كوبنهاغن .

#### التدابير ذات الأولوية

6- يضع إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مسائل القضاء على الفقر والعملة المنتجة والتكامل الاجتماعي في صميم الإجراءات السياسية علماً بأن هذه المسائل تمثل الأهداف الرئيسية الثلاثة لتلك الإجراءات . ومن الممكن تقسيم التزامات المؤتمر العشرة إلى فئتين ، هما فئة الالتزامات الخاصة بالاستراتيجيات الرامية إلى إنشاء إطار مناسب للتنمية الاجتماعية من جهة ، وفئة الالتزامات الرامية إلى تحقيق الأهداف الثلاثة آنفة الذكر من جهة أخرى .

#### الفصل 1- إطار مناسب للتنمية الاجتماعية

7- إن وضع إطار سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وقانوني مناسب ، على الصعيدين الوطني والدولي ، هي مرحلة لابد أن تمر بها البلدان التي تتوي تشجيع تلك التنمية إذ يجب ، بوجه خاص ، تطوير الموارد البشرية واستعمالها ، وهذا الأمر يقتضي في حد ذاته رسم سياسة سلية في مجال التعليم والصحة

الدولي وتشجيع الحكومات على تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الفساد .

-وينبغي للبرلمانات ، بنفس الطريقة ، أن تسن قوانين أو تعزز القوانين السارية لمكافحة الإجرام المنظم والعنف والإرهاب والتجارة غير المشروعة للأسلحة وتبييض الأموال والاتجار بالناس واستغلال الأطفال بجميع الأشكال .

-وينبغي للبرلمانات أن تعتمد قوانين أو تعزيز القوانين السارية لمكافحة تجارة المخدرات ، ولا سيما لضمان حجز المنتوج غير المشروع لتلك التجارة ومصادرته .

#### د- تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية

11- لم يتعهد المشتركون في مؤتمر القمة بأي التزام لتمويل برنامج العمل وإن تم طرح اقتراحات مختلفة لتعبئة الأموال لتدريسهما الحكومات . وليتتسنى تعبئة موارد إضافية وضمان حسن استعمال الموارد المتاحة لسد احتياجات التنمية الاجتماعية ، ينبغي للبرلمانات أن تقوم بشكل خاص ، بما يلي :

-دراسة هيكل المصروفات العامة عن قرب للعمل على لا يتضرر الفقراء والمجموعات المستضعفة أو المحرومة ولكن لا تستعمل الأموال العامة لمصلحة مجموعات معينة دون غيرها .

-والعمل على أن تعيد حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية تخصيص البعض من اعتمادات الميزانية ، مثل الاعتمادات العسكرية المفرطة ، للتنمية الاجتماعية والمساعدة على التنمية ، مع مراعاة احتياجات الدفاع الوطني ، وأن تفك ، إلى جانب ذلك ، في حلول جديدة لتمويل ذلك (اقتراح ، من جملة أمور ، وضع حقوق تضمن التمتع بالخدمات الاجتماعية خلاف الخدمات الأساسية ، مع العلم بأنه يمكن وضع نظام للاعفاءات أو للإعلانات لمصلحة الفقراء ووضع أنظمة لإتاحة قروض الطلبة لكي يتتسنى للناس الأشد فقرًا الحصول على تلك الخدمات ) .

-والسهر على أن تستعمل ، بشكل فعال

مناسب للنمو الاقتصادي . ولا أحد يشك الآن في أن اتباع سياسة اقتصاد كلي في إطار مستقر على الصعيد العالمي يشكل عاملًا مهمًا للغاية في إنشاء عدد كبير من الوظائف التي تسمح بعدد كبير من الناس بالخروج من الفقر والبطالة والعوز . ولتحقيق ذلك ، ينبغي للبرلمانات أن تقوم بما يلي :

-السهر على وضع سياسة اقتصاد كلي في إطار مستقر ترمي إلى التحكم في التضخم وتحرير التبادلات وتشجيع الانتاج الزراعي وتحرير أسعار المنتجات الزراعية وتشجيع القطاع الزراعي وإزالة العوائق التي تواجهها سوق العمل ، مثل القيود المفروضة على تحرك اليد العاملة ، وإعادة النظر في نظام توزيع الإعانات بشكل يستفيد منه الناس الأشد فقرًا .

-وينبغي لها ، بشكل خاص ، أن تحدد طبيعة ومدى وتوائر وطرق تلك التدابير ومتابعة تقدمها والتركيز على إزالة العوائق التي تعترض تنفيذها وعلى ضرورة تزويد من يعملون في مجال تلك الاصلاحات بالموارد البشرية والمالية اللازمة .

-تشجيع الحوار الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل والسلطات العامة .

#### ج- مكافحة عوامل التفكك الاجتماعي

10- تشهد جميع البلدان تقريبًا ظواهر التفكك الاجتماعي التي تحول دون تحقيق التنمية الإنسانية وتضرر البرلمان وأعضاءه إلى التدخل . ومن ضمن تلك الظواهر التي غالباً ما تكون مرتبطة بتجارة المخدرات ، هناك ظواهر الفساد والعنف والإرهاب ، بجميع أشكالها وتعبيراتها .

-وينبغي للبرلمانات أن تشجع على الإدانة العامة للفساد وأن تعتمد قوانين لمنع جميع أشكال الفساد أو تعزيز القوانين المتبعة بشأن ذلك وتحديد قواعد سلوك للعاملين في الوظيفة العامة . وينبغي للبرلمانات أن تلعب دوراً أساسياً في تحليل أسباب الفساد وتفرعاته على الصعيد

الإنمائية الرسمية ومتابعة العمل المنجز في هذا الميدان .

- السهر على أن تطبق الحكومات بشكل عاجل اتفاقيات التخفيف من الديون وأن تقاويس بشأن ترتيبات جديدة ، بما في ذلك الديون متعددة الأطراف وذلك للتخفيف من ديون البلدان الأشد فقرًا ذات الدخل المنخفض والتي عليها ديون كبيرة للتخفيف من خدمة تلك الديون .

## **الفصل 2 — التدابير ذات الأسبقية**

**والضرورية لتحقيق الأهداف المحددة**

### **أ— تدابير القضاء على الفقر**

12- بفضل مؤتمر القمة العالمي ، أصبحت مسألة مكافحة الفقر في مقدمة الأولويات بالنسبة إلى البلدان وبالنسبة إلى المجتمع الدولي على حد سواء . ومن المعروف أن الفقر هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأشكال وتتس جميع البلدان إضافة إلى أنها مرتبطة بشكل خاص بمشكلة التكامل الاجتماعي والعمالة . وينبغي للبرلمانات أن تعطي الأسبقية لما يلي :

- العمل مع الحكومات والمجتمع المدني من أجل إعداد مؤشرات ومعايير لتحديد نطاق الفقر وتوزيعه ، ولا سيما الفقر المدقع ، وتحديد المجموعات المستضعفة بوجه خاص . وينبغي لجميع البلدان أن تحدد ، بشكل دقيق ، تعريفاً للفقر المدقع وطريقاً لتقديره .

- والسهر على أن تعد وأن تطبق الحكومات خططاً وطنية ترمي إلى القضاء على الفقر لمعالجة تلك الظاهرة على جميع مستويات المجتمع . وينبغي أن تتضمن تلك الخطط مواعيد للتنفيذ وتدابير ملموسة للحد من الفقر ومن التفاوت في الدخل ، ولا سيما بين الجنسين ، والعمل على أن يعطي القضاء على الفقر المدقع الأسبقية التامة .

- وإعادة النظر ، على الصعيد الوطني ، في السياسات الاقتصادية واتجاهات الميزانية ، من أجل تقييم تأثيراتها في الفقر والتفاوت والطريقة التي تمس بها المرأة ، والعمل على أن تركز تلك

و نظامي ، المعرفة الفنية المحلية والجمعيات لإعداد استراتيجيات ومناهج للتنمية الاجتماعية تتماشى مع سياقات وثقافات محددة دون استبعاد المساعدات الخارجية .

- والمبادرة بهيكلة الميزانية لإعطاء الأسبقية للخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية ، بما في ذلك العلاج الأولى في مجال التناول وخدمات تنظيم الأسرة ، والتغذية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، وهي خدمات أكثر فائدة بالنسبة للسكان الأشد فقرًا مما هي عليه الخدمات المكملة ، ومتابعة الاستثمارات في تلك القطاعات متابعة وثيقة .

- والعمل على أن تقوم الحكومات ، عند تخصيص الموارد ، بإعطاء الأسبقية إلى القطاعات التي تعمل فيها يد عاملة كبيرة وفقيرة (مثل القطاع الزراعي في إفريقيا وجنوب آسيا والقطاع المدني غير المهيكل في أمريكا اللاتينية) .

- ودعم اتفاق 20:20 الذي يقضي بدعة البلدان المانحة إلى تخصيص 20٪ على الأقل من المساعدة العامة إلى التنمية وإلى دعوة البلدان المستفيدة المعنية إلى تخصيص 20٪ من ميزانية الدولة إلى البرامج الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وخدمات تنظيم الأسرة وبرامج التغذية) (١) .

- وإعادة النظر في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ودفع الحكومات إلى أن تتحقق في أقرب وقت ممكن الهدف المتمثل في تخصيص 0.7٪ من الناتج القومي الإجمالي إلى المساعدة

(١) يتضح من اجماع أسلوا عن اتفاق 20:20 (في المؤتمر الذي نظمته النرويج من 23 إلى 25 أبريل سنة 1996 ، والذي شارك فيه ممثلون عن البلدان المانحة والبلدان المستفيدة والمؤسسات الدولية) أن الخدمات الاجتماعية الأساسية تؤدي دوراً هاماً للغاية لأنها تقلل من آثار الفقر الأكثر سلبية ؛ وعليه ، دعيت الحكومات إلى اعتماد ذلك الاتفاق بوصفه التزاماً مشتركاً لمكافحة الفقر .

مرحلي لإنشاء الوظائف عن طريق النشاط الاقتصادي والعمل ، عند الاقتضاء ، على تغيير اتجاهات السياسات لتحقيق هدف العمالة الكاملة .

- ووضع أطر قانونية مناسبة لنمو الشركات التعاونية ، وتحديد أسبقيات واضحة في مجال التعليم وللاستعمال السليم للاستثمارات في مجال التعليم والتدريب وللعمل على إتاحة قروض المرأة وتشجيع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة .

- والعمل على حماية الحقوق الأساسية للعمال وعلى أن تحدد الحكومات مواعيد للقضاء على جميع أشكال عمل الأطفال . ولتحقيق ذلك ، يتبعن على البرلمانيات أن تعمل على أن يتم التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المناسبة إذا لم يتم بعد التصديق عليها ، وسن قوانين لضمان التطبيق التام للقواعد الدولية في مجال العمل ضماناً لاحترام حرية التجمع مع ضمان الحق في عدم الخضوع للعمل الإجباري أو للتمييز .

- والعمل على أن تقوم الحكومات بإعداد وتطبيق سياسات ترمي إلى توفير شروط أحسن للعمل بما في ذلك منع حوادث العمل والأمراض المهنية .

- وتشجيع الحكومات على وضع آليات تشجع التدريب على مدى الحياة ، وضمان فرص الحصول على التدريب وعلى وصول المرأة إلى برامج للتدريب وتشجيع القطاعين العام والخاص على توفير تدريب مستمر . وتكتسي هذه التدابير أهمية خاصة عندما تكون العمالة وأسواق العمل غير مستقرة بشكل خاص .

- والسهر على أن توسع الحكومات مجالات العمل لتشمل المعوقين وعلى أن تنسن قوانين لمنع تعريضهم لأي تمييز .

#### ج- تدابير لضمان التكامل الاجتماعي

14- وضع مؤتمر القمة العالمي هدفاً يتمثل في إنشاء «مجتمع للجميع» يكون فيه لكل فرد بما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات دور

السياسات والاتجاهات على القضاء على الفقر .

- وتشجيع الحكومات على أن تحدد سياسات لفتح مجال النشاط الاقتصادي للمرأة عن طريق تحديد أهداف قابلة للقياس وتمكنها من الوصول إلى الموارد الانتاجية وذلك بغية الحد من تزايد فقر المرأة .

#### ب- تدابير لتحقيق العمالة الكاملة

13. أجمع مؤتمر القمة العالمي على أهمية العمالة وأهمية الأجر المناسب لمكافحة الفقر وللعمل من أجل تحقيق التكامل الاجتماعي . وفيما يلي المبادئ الخمسة الكبرى التي ينبغي أن ينطلق منها العمل الذي يجب انجازه : ينبغي أن يكون العمل في صميم السياسة الاقتصادية والاجتماعية وأن يقوم التعليم والتدريب بدور أساسي فيها وأن تحتل نوعية العمل مركزاً أساسياً وأن تنشأ وظائف للمجموعات التي هي في حاجة ماسة إليها ، وأن يتم ، أخيراً ، توسيع مفهومي العمل والعمالة . وينبغي للبرلمانيات أن تقوم بما يلي :

- السهر على أن تطبق الحكومات تدابير صارمة ترمي إلى تشجيع العمل المنتج الذي يتم اختياره بكل حرية والذي يدفع مقابلة راتب معقول ، وإن تتأكد من أن تلك التدابير هي في صميم السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

- وتشجيع الحكومات على إشراك النقابات وأرباب العمل في إعداد سياسات العمل والعمالة .

- ودعوة وزارات الاقتصاد والشؤون المالية والعمل والعمالة على التعاون تعاوناً وثيقاً لإعداد تلك السياسات وتطبيقاتها .

- وضمان وضع آليات مناسبة لحماية الاجتماعية للحد بأكبر قدر ممكن من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي ، وللاستقرار أو الإصلاح وإجراء متابعة عن قرب لآثار تحرير التبادلات والتدفقات المالية في العمالة على الصعيد الوطني .

- والسهر على وضع آليات لمباشرة تقييم

تبعة الموارد على الصعيد الدولي .

16 - وفي الوقت نفسه ، أقر مؤتمر القمة الدولي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكل الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار بشأن متابعة المؤتمر ولتقييمها على الصعيد الدولي الحكومي ، وقد دعى إلى عقد دورة خاصة سنة 2000 لاستعراض مانفذ من استنتاجات المؤتمر . وبالنسبة إلى هذه المسألة ، فقد تم توزيع مسؤوليات محددة على مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة .

17 - وتسهيلاً لاستعراض مانفذ من استنتاجات المؤتمر ، فقد حددت مختلف المحافل الدولية بعض الأهداف ومن ضمنها الأهداف التالية الذكر :

- ينبغي خفض عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع (والذين يقل دخلهم السنوي عن 270 دولاراً) بمقدار النصف على الأقل بحلول سنة 2015 .

- وينبغي أن يتتوفر لجميع البلدان نظام التعليم الأساسي بحلول سنة 2005 .

- وينبغي أن يتجلّى التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة في القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي بحلول سنة 2005 .

- وينبغي ، بحلول سنة 2010 ، خفض نسبة وفيات الرضع والأطفال (دون سن الخامسة) بثلث مستوى سنة 1990 ، وينبغي خفض نسبة وفيات الأمهات بثلاثة أرباع خلال الفترة نفسها .

- وينبغي ، بحلول سنة 2015 على الأقل ، أن تتوافر للجميع الرعاية الصحية في مجال التناول ، بما في ذلك الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في تنظيم الأسرة ، وذلك عن طريق نظام الرعاية الصحية الأساسية .

- وينبغي ، بحلول سنة 2005 ، أن تكون هناك سياسة وطنية للتنمية المستدامة قيد التنفيذ في كل بلد حتى يتسمى القضاء على التفاوت المتزايد في موارد البيئة على الصعيدين العالمي

نشط يلعبه . وينبغي أن يتأسس هذا المجتمع على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون . وتحقيقاً لهذه الأهداف ، ينبعى للبرلمانات أن تقوم بما يلي :

- وضع إطار قانوني يشجع على تأسيس منظمات ديناميكية للمجتمع المدني ويسمح لها بالاشتراك في وضع سياسات للتنمية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها .

- والسهر على أن تتشيء الحكومات الهيئات وأن تحدد الإجراءات اللازمة لكي يتم إعداد تلك السياسات على أساس معطيات سلية وبمشاركة أولئك الذين تسهمهم تلك السياسات .

- واعتماد قوانين لمكافحة جميع أشكال التمييز والتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة والسهر على تنفيذها .

- وإنشاء هيئات أو وسطاء أو لجان برلمانية ، مثلاً ، تكلف بمتابعة وحل النزاعات الناتجة عن الممارسات التمييزية على المستويين المحلي والوطني أو دعم الهيئات القائمة .

- والعمل على أن تعتمد الحكومات سياسات ملموسة وأن تعمل على أن يكون لها برامج للمساعدة الاجتماعية لمنع وإزالة جميع أشكال العنف في المجتمع ، ولا سيما العنف ضد المرأة والأطفال وكبار السن والمعوقين والطبقات المحرومة من السكان .

**الفصل 3 - متابعة تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة الدولي واستعراضها وتقييمها على الصعيدين الوطني والدولي**

15 - أقر مؤتمر القمة الدولي في كوبنهاغن أن مسؤولية وضع إطار مناسب للتنمية الاجتماعية ومتابعة ما توصل إليه المؤتمر تقع في المقام الأول على عاتق الدول دون التقليل ، مع ذلك ، من مسؤولية المجموعة الدولية ، أو دور الآليات الدولية الحكومية في توفير الإطار القانوني والمحيط الاقتصادي اللازمين وفي

والإقصاء .

- والعمل على أن تقدم الحكومات ، بشكل منتظم ، إلى برلمانات بلدانها تقارير وطنية عما تحقق من نجاحات وعن المشكلات والعوائق التي تواجهها في تنفيذ توصيات المؤتمر وان تبلغها إلى منظمة الأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز سنة 1999 . ويتبعن أن تتضمن تلك التقارير وجهات نظر البرلمانيات الـ كـي تعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد سنة 2000 أول تقرير عن تنفيذ تلك التوصيات على الصعيد العالمي .

- والعمل على لا يتوقف إعداد التقارير الوطنية بعد تلك الدورة وعلى أن يستمر خلال عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (1997- 2006) وما بعد ذلك التاريخ .

#### الفصل 4- تدابير يتخذها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل المتابعة

20- ينبغي للاتحاد البرلماني أن يشجع عمل البرلمانيات الوطنية وأن يدعمه . وتحقيقاً لذلك ، فإن المجلس البرلماني الدولي

- يدعو البرلمانيات الأعضاء في الاتحاد البرلماني إلى تنفيذ التوصيات التي سبق ذكرها .  
- ويدعو البرلمانيات الأعضاء إلى دراسة التزامات وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لكونها من أجل : (أ) تحديد التدابير الجديدة التي يمكن اتخاذها ؛ (ب) تحديد تدابير التنفيذ التي تقضيها توصيات مؤتمر القمة الدولي مع مراعاة وضع بلدانها ، (ج) والتعمق في التفكير في المسائل التي لم يبيت فيها المؤتمر .

- ويدعو الأمين العام إلى إجراء تحقيقات دورية لدى البرلمانيات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي عن التدابير التي تكون قد اتخذتها لتنفيذ تلك التوصيات .

- ويدعو اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لدى الاتحاد البرلماني الدولي إلى متابعة تلك التدابير وتقييمها .

- ويدعو الأمين العام إلى تعليم المعلومات

والوطني بحلول سنة 2015 .

18- ومن الواضح ، مع ذلك ، أن البلدان النامية لن تستطيع تحقيق الأهداف آنفة الذكر دون تخصيص موارد إضافية ودون الوصول بشكل أحسن إلى الأسواق ودون نقل التكنولوجيات .

19- وينبغي - بدون شك - أن تبدأ عملية مراقبة تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة الدولي واستعراضه وتقييمه على المستوى الوطني . ولكي تعطى تلك العملية ثمارها ، ينبغي للبرلمانات أن تقوم بالأمور تالية الذكر :

- إنشاء هيئات برلمانية مكلفة بمسائل التنمية الاجتماعية ، أو دعم الهيئات القائمة وتنسق عملها ، ووضع متابعة تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة الدولي واستعراضها وتقييمها في صميم مهمات هذه الهيئات .

- والعمل على أن تقوم الحكومات بصياغة استراتيجيات مشتركة بين القطاعات لتحقيق استنتاجات مؤتمر القمة العالمي وذلك بتحديد مسؤوليات واضحة وبوضوح أسبقيات ومواعيد التنفيذ وبتحديد أهداف قابلة للقياس أو باعتمادها .

- وتعزيز آليات التنفيذ ، بما في ذلك الآليات التي تكفل اشتراك المجتمع الدولي وإعداد السياسات .

- واستغلال الآليات المتاحة استغلاًلاً تاماً (بما في ذلك التحقيقات العامة وجلسات الاستفسارات البرلمانية العامة ودعوة الوزارات المختصة إلى إعداد تقارير بصورة دورية ) لضمان وضع السياسات وأسبقياتها وتطبيقاتها وإجراء تقييم منتظم لما أحرز من تقدم في تنفيذ توصيات المؤتمر .

- والقيام ، في إطار الهيئات البرلمانية المختصة ، بتحليل واستعراض آثار سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والسياسات القطاعية في الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية وتقييم نطاق وتوزيع وخصائص الفقر والبطالة والتواترات الاجتماعية

البرلماني الدولي في الخطاب الذي ألقاه أمام المشتركين في مؤتمر القمة ، و « يوم البرلمانيين » الذي نظم في كوبنهاجن بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي والقرار الذي يحمل عنوان : « الاستراتيجيات التي تسمح بتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية التي تم التعبير عنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن » ، وهو القرار الذي اعتمدته المؤتمرون الرابع والتسعون الذي عقد في بوخارست في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة 1995 .

وفي بداية سنة 1996 ، رأت هيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي أن من المجدى تحديد عدد معين من التدابير الملموسة ذات الأسبقية التي يتبعها البرلمانات الوطنية اتخاذها ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة الدولي . وتحقيقاً لهذا الغرض ، ولكي يكون الاجتماع أيضاً مناسبة للمساهمة في تعزيز التعاون بين البرلمانات والحكومات والمنظمات الدولية في إطار متابعة المؤتمر ، فقد قرر المجلس البرلماني الدولي ، في دورته 158 المنعقدة في اسطنبول في شهر إبريل/نيسان 1996 ، أن ينظم ، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ( التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، اجتماعاً ثلاثي الأطراف للبرلمانات وممثلين حكوميين وممثلين عن منظمات دولية حكومية . وكان هذا الاجتماع بمثابة أول تعبير ملموس عن قيام روابط جديدة ووثيقة بين الاتحاد البرلماني ومنظمة الأمم المتحدة حسب رغبة الجمعية العامة ( القرار 15/50 ) أدت إلى إبرام اتفاق تعاون بين المنظمتين والتوقيع عليه في 24 يوليو/تموز 1996 .

وقد عقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 5 و 6 سبتمبر/أيلول سنة 1996 وحضره : (1) برلمانيون هم : السيد/نيلسون شتي لاروش ( فنزويلا ) والسيدة فيولا فوروبيليك ( السويد ) ، رئيسة الاجتماع ،

الواردة بشأن العمل الذي تقوم به البرلمانات الوطنية لتکفل تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، ولا سيما تبلغها إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية .

- ويدعو اللجنة التنفيذية ، عندما تبحث الأنشطة المستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي ، إلى دراسة إمكانية عقد اجتماعات إقليمية ودون إقليمية ، بالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات البرلمانية الإقليمية المعنية لدعم متابعة البرلمانات لنتائج مؤتمر قمة كوبنهاجن .

- ويدعو اللجنة التنفيذية إلى دراسة إمكانية دمج مسألة التنمية الاجتماعية ، وبعض الموضوعات المتعلقة بها ، في جدول أعمال مؤتمر ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي مستقبلاً .

- ويرى أن من المجدى عقد اجتماعات ثلاثة الأطراف عن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الكبرى لمنظمة الأمم المتحدة بوجه عام وعن توصيات هذه الوثيقة بوجه خاص .

- ويؤكد على إرادته لتطوير برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للتعاون التقني الذي يهدف إلى تعزيز هيكل البرلمانات لكي تكون قادرة على العمل من أجل التنمية الاجتماعية في بلدها وذلك إلى جانب تطوير الخدمات الاستشارية التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي .

#### معلومات عامة عن الاجتماع الثلاثي الأطراف

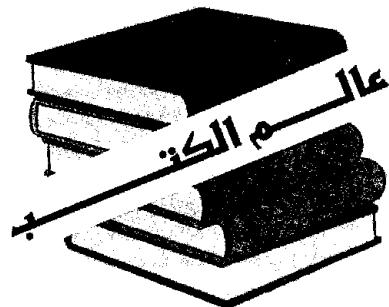
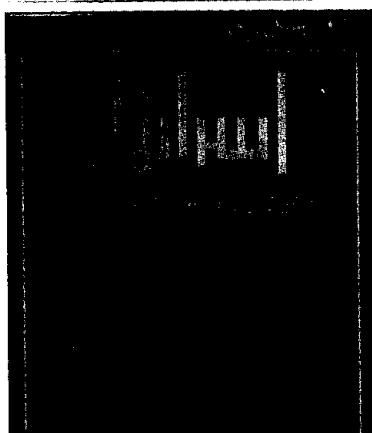
ساهم الاتحاد البرلماني الدولي بشكل نشط في إعداد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي عقده وفي المتابعة المباشرة التي جرت بعده . وينظر ، في هذا الخصوص ، القرار الذي يحمل عنوان : « التعاون الدولي والعمل الوطني من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر : مساهمة البرلمانيات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية » ، وهو القرار الذي اعتمدته المؤتمر الثاني والتسعون للاتحاد البرلماني في كوبنهاجن في شهر سبتمبر/أيلول سنة 1994 ، و« رسالة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية » أشار إليها رئيس المجلس

المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، والسيد/ استيفان لويس مساعد المدير العام لمنظمة اليونيسف والستيده/فريدة علي ، رئيسة الإدارة المعنية بالمنظمات الدولية وبالشؤون المشتركة بين المنظمات لدى اليونيسف والسيد/شبيه شيماء مدير شعبة الإدارة والتسيير (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) ، والسيد/أمريان شوكسي نائب رئيس البنك الدولي والسيد/دافيد فريدمان مدير مكتب منظمة العمل الدولية لدى منظمة الأمم المتحدة .

والسيد/دونايا غودانا (كينيا) والسيد/فؤاد ميزع (تونس) والسيد/أوبنдра (الهند) ؛ (2) وسفراء وممثلون دائمون لدى منظمة الأمم المتحدة هم : السيد/أحمد كمال (باكستان) والسيد/بني كمبرج (الدانمارك) والسيد/ماتياس سيمانكولا كيوانوكا (أوغندا) والسيد/روني فالاري مونثبي (بنين) والسيد/دانيلو تورك (سلوفينيا) ، (3) وممثلون عن منظمات دولية حكومية هم : السيد/نتين ديسائي ، مساعد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ( إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ) والسيد/هيروفومي أندو ، مساعد



## تحقيق حول المليشيات الصهيونية



تأليف : إيماتويل رايتني

ترجمة : فوزي عبد الهادي

صدر في 448 صفحة من القطع الكبير عن دار طلاس بدمشق ، وهو يعالج للمرة الأولى في العالم موضوعاً محظياً كلياً : المليشيات الصهيونية والدفاع الذاتي اليهودي .

من عناوين فصوله : خطاب يبغض في أثناء إعادة رفات جابوتتسكي . أتباع مبدأ إعادة النظر والفاشية . التحالف السري بين شترن والرایخ الثالث . رابطة الدفاع اليهودية . محطات متراكمة في كاهنات في فرنسا . مسلسل أحداث العنف 1967-1994 . المليشيات والمجموعات المسلحة السرية . اليهودي المتطرف . المليشيات المسلحة والمجموعات الارهالية في فلسطين . وهذا يتحدث المؤلف عن العصابات الارهالية الصهيونية : الهاغانا ، والإرغون زفافى لومى ، وشترن ويقول :

في نيسان 1937 صرخ مستوطن يهودي في فلسطين يدعى فلايمير جابوتتسكي أن اليهود لن يتوصلا إلى إقامة دولة في فلسطين « إلا إذا كانوا مستعدين للقتال في سبيل هذا الهدف » .

زاوية جديدة تطل بها «البرلمان العربي» على قرائها اعتباراً من هذا العدد وتهدف هذه الزاوية إلى تعريف القراء ، وخاصة الأخوة البرلمانيين العرب بما يصدر من كتب ناقلة مع اهتماماتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية ، داخل العالم العربي أو خارجه .

كما أنها ترحب بما يصلها من القراء الأعزاء من إشارات إلى الكتب التي يرونها مفيدة وهامة ، وهي على استعداد لنشر ملخصات هذه الكتب أو تعليقاً عليها .

قوانينهم ونحوهم للتنمية وأشكالهم الديمقراطيّة النبالية (رغم أنهم يشكلونها بطريقتهم الخاصة) ويقومون هم والمحيطون بهم ومتقوهم بالتفكير والعمل والبناء تبعاً لأنماط الظل والمفاهيم الغربية. ولكن هذا التغريب المفروض يفشل لأن التطعيم مستحيل. ويعرض هذا الفشل تطور العالم المعاصر منذ 1945. ويتبين ذلك من تاريخ الهند والعالم العربي وإفريقيا السوداء وأميركا اللاتينية والصين. ورغم الآمال التي وضعتها النخبة فيه فإن التغريب الفاشل يسبب عدداً من الأمراض الاجتماعية ويكون عاملًا للفوضى في العلاقات الدوليّة.

«إن هذا العالم المتنافر الذي لا يصل إلى توحيد قواعد اللعبة أو يجد لها مكاناً في الاختلافات والفارق يشكل بلا شك أكبر تهديد ينقل على البشرية».

مؤلف الكتاب -برتران بادي- هو أستاذ في معهد العلوم السياسيّة في باريس وهو مؤلف لعدد من المؤلفات أهمها «الدولتان» المترجم للغة العربيّة والكتاب من 307 صفحات من القطع الكبير.

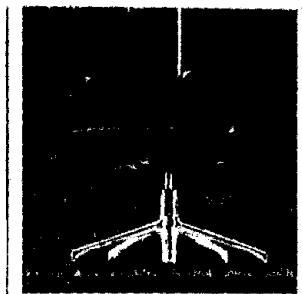


تأليف : عزت السيد أحمد

وينطلق المؤلف من أن المعطيات المعاصرة تشير وبكل قوّة إلى أن النظام العالمي الجديد لم

ويبين جابوتسكي الوضع الذي كانوا عليه عندما أنشأوا في فلسطين منظمة شبه عسكريّة أطلق عليها اسم : المنظمة العسكريّة الوطنيّة ، وبالعبرية : إرغون زفاي لومي أو اتلز .

وتطورت هذه المنظمة ، حتى أصبحت إحدى المجموعات الإرهليّة الثلاث التي عانى منها العرب الفلسطينيون . واشتهرت بسرعة كمنظمة إرهليّة . وما زاد أن يقوله جابوتسكي في نيسان 1937 هو أن اليهود لن يستطيعوا تأسيس دولة دون اللجوء إلى الإرهاب . وهذا ماقاموا به فعلاً وتوصلوا إلى إقامة دولة .



**الدولة المُستقردة**  
تغريب النظام السياسي

تأليف : برتران بادي  
ترجمة : لطيف فرج

الكتاب «يتحدث عن واقع تعشه بلدان الجنوب التي تخلصت من نير الاستعمار المباشر المكشوف ، ولكنها لم تخلص من التبعية السياسيّة والثقافيّة . فانتهاء عهد الاستعمار لم يعن تقديرنا أنه قد لمجتمعات العالم الثالث تنظيمياً يتفق مع تقاليدها ، بل الملاحظ أن ظاهرة التبعية السياسيّة والثقافيّة لم تنته بل زادت .

«ورغم أن قادة الجنوب يتحدثون كثيراً عن القطيعة مع المستعمرين السابقين . فإنهم يستورون

يرى المؤلف أن انهيار الشيوعية أبرز الفارق بين نموذجين من الرأسمالية أحدهما «نيو أمريكي» تأسس على النجاح الفردي والربح المادي على المدى القريب والأخر «الرايني» تمحور على ألمانيا وحمل الكثير من المشابهات مع نموذج اليابان.

وهو يرى أن الفصل الأول للصراع الأيديولوجي الجديد بعد انهيار الشيوعية - سبب ضعف الرأسمالية الراينية في مواجهة مع الرأسمالية الراينية . وتشير كلمة «رايني» عنده إلى السمات المميزة لألمانيا الجديدة التي ليست من وحي بروسي . وهو يرى أن النموذج الرايني هو «الأكثر عدلاً والأكثر فعالية» .

وهو يرجع ببدايات النموذج الرايني إلى عام 1959 «على ضفة الراين بالقرب من بون قررت الديمقراطية الاجتماعية الألمانية خلال مؤتمرها التاريخي عام 1959 أن تنتهي إلى الرأسمالية مما كان مقاومة في ذلك العصر على الأقل» .

أضاف إن المؤتمر لفت الأنظار «إلى الحاجة لإنقاذ وتشجيع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونادي بحرية التنافس وحرية إقامة المشاريع . إن هذا البرنامج الذي أُعلن في حينه كخيانة من قبل مجموعة الأحزاب الاستراكية قد قبل تدريجياً من الجميع إن لم يكن في عقidiتهم فعلى الأقل في سلوكهم في ضوء التجربة» . وقال «هكذا فإن ألمانيا المستشار هيلموت كول وريثة ألمانية كونراد آدينauer ولوبيج ارهارد .. أعلنت ما يجب تسميته من الآن وصاعداً النموذج الرايني» .

ورأى أن المواجهة بين الرأسماليات «ستكون حرباً غامضة عاصفة لا ترحم لكنها موهنة وحتى خبيثة .. حرب الأخوة الأعداء المسلمين بنموذجين يبنقان من نظام واحد ويحملان منطقين اقتصاديين للرأسمالية داخل الليبرالية نفسها» .

يببدأ بعد ونحن أمام إرهاصاته وممهاته الأولى ، بمعنى أنه سائر إلى التحدّد والتبلور . والمشكلة الحق أن القرائن والتحركات المعاصرة التي تدور في الخفاء والعلن ، تجعل من الصعوبة بمكان التكهن بأبعد هذا النظام العالمي الجديد ، أي : إلى من ستؤول موازین القوى في المرحلة القادمة ، لأن جوهر النظام العالمي القائم لن يختلف البتة عن سابقه ، فالأخوي هو المسيطر المستبد ، والضعف هو المنتهك المخترق .

ويرى عزت السيد أحمد أنه ما كان للقلاع الاستراكية المحسنة بأمنع الدروع العسكرية أن تنهار بين عشية وضحاها لولا أن دعائمها الاقتصادية كانت هشة . ويستطرد قائلاً : أن الاتحاد السوفييتي على عظمته كان عاجزاً عن مجاهدة أو معالجة أزمات اقتصادية قد تبدو في نظر كثير من دول العالم بسيطة أو عادلة .. كيف غداً فجأة بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية ؟ فيم كان يقوم إذن وكيف كان يعيش مواطنه؟

ويرفض المؤلف من جانب آخر أن يكون انهيار المنظومة الاستراكية هو التتويج الحقيقي لنظام الاقتصاد الحر ، فهذا مخالف للواقع تماماً ، ذلك أن طبيعة المرحلة المنصرمة بما حملته من قلق وتوتر دائمين - فرضت على الدول الرأسمالية الرضوخ للأمر الواقع والقبول بأوامر ومتطلبات قادة المعسكر الرأسمالي وترقيع ثغرات السياسة الليبرالية ، وبين الفينة والأخرى ، أما الآن فإن سياسة توازن المصالح ستقود إلى ضرب جديد من الصراع ، هي صراع المصالح الاقتصادية بعدما كان صراع العقائديات «الإيديولوجية» .

ناطح الرأسماليات في  
ظل النظام العالمي الجديد  
تأليف : ميشال البير  
ترجمة : بديع يوسف عطيه - جورج سعد

والتي ستبلغ مئتي مليار متر مكعب سنوياً مشيراً إلى أن الأنهار مجتمعة لا توفر سوى 195/195 مليار متر مكعب . وفي استعراضه لتاريخ الاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية أشار إلى التلازم بين خريطة إسرائيل الأمنية وتوسيعاتها في الحصول على المياه العربية ، مشيراً إلى مقاله رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي إبراهام تامير الذي يرى أن الموضوع الوحيد في الشرق الأوسط والذي يستلزم وضع نظام له بين الدول هو موضوع المياه . فمشكلة المياه هي بالضبط معضلة السلام وال الحرب كما يقول .

وقال المصري إن الشعار الذي ترفعه إسرائيل حدودك من النيل إلى الفرات لا يزال يكشف أطماع إسرائيل بالمياه وهي ترفض التوفيق على حل سلمي مع أي طرف عربي مالم يتضمن في أحد بنوده مستقبل إسرائيل المائي .

## الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

تأليف : جورج المصري

صدر كتاب جديد للكاتب اللبناني جورج المصري بعنوان /الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية/ وفيه يتحدث عن أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل تحدياً يهدد أمن واستقرار العالم العربي .

وكتاب المصري في كتابه الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية حيث قارن استناداً إلى الدراسات والتقارير بين الطلب الإسرائيلي على المياه عام 2000/ والذي سيبلغ ملياراً متر مكعب بعجز يبلغ 260/ مليون متر مكعب سنوياً وبين حاجة العالم العربي إلى هذه المياه



## حلف الفضول

### أول اسهام عربي في تطوير حقوق الإنسان

فما هي قصة حلف الفضول؟

شهد مجتمع الحجاز منذ أوائل القرن السادس الميلادي، قبيل ظهور الإسلام حالة من الاضطراب السياسي والصراع القبلي. وعاشت مكة - بالتحديد - في ظل انقسام ناتج عن الصراع بين بيوتات قريش الكبرى. وأضير من هذا الصراع الضعفاء الوفدون على مكة والمقيمون فيها.

في هذه الفترة جزت الحادثة التالية التي كانت السبب المباشر لإقامة حلف بين زعماء القبائل سمي "حلف الفضول" تعاهدوا فيه على نصرة الضعيف وتتأمين الغريب في مكة. قدم رجل من زيد إلى مكة ببضاعة، فاشترتها منه العاص بن وائل أحد أشراف قريش، ولم يعطه حقه، فجنس عنه ماله من ثمن للبضاعة، فشكى الزبيدي وائل لأشراف مكة الذين أبوا أن ينصروه على وائل لمكانته، فانتهروه. ولكن الزبيدي لم يبايس، فاستغاث بأهل مكة واستعن بكل ذي مروة. وهاجت الغيرة في رجال من ذوي المروءة والفتوة، فاجتمعوا كما تقول كتب التاريخ في دار عبد الله بن جدعان فتعاقدوا على أن يكونوا مع المظلوم على الظالم حتى يؤدي إليه حقه. فسمت العرب ذلك الحلف "حلف الفضول" وقالوا :

((دخل هؤلاء الرجال في فضل من الأمر)) ثم مشوا إلى العاص بن وائل فانتزعوا منه سمعة الزبيدي وأعطوه حقه.

وقد شهد الرسول العربي ﷺ هذا الحلف قبل أن يبعثه الله إلى الناس هادياً ومنقذاً . وقال ﷺ عن هذا الحلف بعدبعثة :

البحث عن العدل والأمان كان ، وما يزال حلماً للبشرية . ومنذ أن نشأت المجتمعات البشرية على الأرض ظهرت البذور الأولى للعلاقات الدولية . فالتجاور بين الجماعات الإنسانية حتم وجود علاقات فيما بينها شهدت حالات دائمة من التأرجح بين الوئام والصدام والتكامل والتناحر لأسباب مختلفة ، وتحت شعارات متعددة .

وفي سعيها إلى التطور والتقدم كانت البشرية تبحث دوماً عن أشكال وأطر لتنمية مكتسباتها والقيم التي توصلت إليها . وأسهمت جميع الشعوب ، بهذا الشكل أو ذاك في تحقيق ما توصلت إليه البشرية من منجزات في هذا المضمار .

وكان للعرب نصيب وافر من الاصدقاء في تقديم العلاقات الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان . يقول الباحث السوري د. جورج جبور عن هذا الموضوع مايلي :

(( وأبرز إسهام عرقه العرب في حقوق الإنسان هو حتماً ما أتى به القرآن الكريم من مبادئ سامية وأحكام فيها خير عميم للبشرية جموعه . وإذا كان فضل القرآن معروفاً ، فثمة في تاريخنا صفحات عن حقوق الإنسان ، بل عن تنظيم الدفاع عن حقوق الإنسان ، صفحات لم يكتب لها كثير تداول . من هذه الصفحات ، بل وأكثرها سطوعاً ، حلف الفضول الذي يصح اعتباره أول جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم ، والذي عقد في أواخر القرن السادس الميلادي (١) . ))

(1) من مذكرة رفعها د. جبور إلى الدورة 106 لمجلس جامعة الدول العربية (أيلول - سبتمبر 1996).

وأبرز اسهام عرفه العرب في حقوق الانسان هو حتماً ما أتى به القرآن الكريم من مبادئ سامية وأحكام فيها خير عظيم للبشرية جموعاً.

وإذا كان فضل القرآن الكريم معروفاً، فثمة في تاريخنا صفحات عن حقوق الانسان ، بل عن تنظيم الدفاع عن حقوق الانسان ، صفحات لم يكتب لها كثير تداول . من هذه الصفحات ، بل وأكثرها سطوعاً حلف الفضول ذلك الذي يصح اعتباره أول جمعية للدفاع عن حقوق الانسان في العالم والذي عقد أواخر القرن السادس الميلادي .

هدف هذه المذكرة أن يتبنى مجلس الجامعة في دورته القادمة يوم 14/9/1996 ، قراراً بالاحتفال بالذكرى الأربعين بعد الألف لحفل الفضول ، وأن يتم ذلك في ذات عام احتفال العالم بالذكرى الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أي في عام 1998 . والقرار المتوكى ينبغي أن يكون من بنددين :

بند تلزم به الدول العربية نفسها بالاحتفال بذكرى الحفل .

وبند ثان تشهد به الدول العربية العمل معاً دولياً لكي يحتفل العالم بذكرى حلف الفضول في ذات عام احتفاله بالذكرى الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولاريب لدى في أن جهداً عربياً كالذي رسمت ملامحه أعلاه سيطبل قامة العربي الحضارية في معركة السياسة الدولية )) .

**دمشق في 14/9/1996**

(( لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان فاللو دعيت إليه في الإسلام لأجيبي .. تحالفوا يردوا الفضول على أهلها ، وأن لا يعزغلب ) ظالم مظلوماً )) .

\* \* \*

انطلاقاً مما تحمله هذه الرواية التاريخية من لات وأهمية في الكشف عن إسهام العرب ، مجال تطوير حقوق الإنسان ، وجه الباحث سوري د. جورج جبور مذكرة إلى الدورة السادسة بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية نعقد في القاهرة بتاريخ 14/9/1996 يدعوا إلى تبني قرار بالاحتفال بالذكرى بعمرانة بعد الألف لحفل الفضول ، وأن يتم ذلك في نفس العام الذي يحتفل فيه العالم ذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفيما يلي نص المذكرة :

(( يحتفل العالم ، كلّه أو معظمّه ، عام 1996 بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وتجري منذ مدة ضميرات لهذا الاحتفال على صعد مختلفة ، تربية واقليمية ودولية ، ومن قبل منظمات عددة ، حكومية وغير حكومية .

وسترى الدول العربية نفسها ضمن هذا طار العالمي الاحتفالي ، فهي مجموعة مجنة مع منظمة الأمم المتحدة وعائالتها ، وم بواباتها على أتم وجه من وجهة نظر ظيم الدولي .

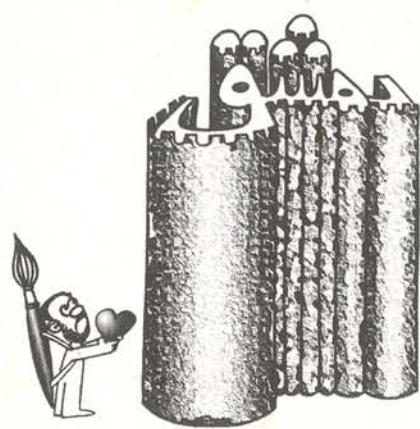
وفي الإطار العالمي للاحتفال عام 1998 نوق الانسان ، نّمة مجال واسع للتعرّف بـ إسهام العربي في مجال تطوير حقوق سان ، كما تجسد هذا الإسهام في تاريخ ضارة العربية العريق .





# كاريكالير

● إلى شهداء حافلة البرامكة ●



محمد دهير

عن صحيفة "العربي" القاهرية



عن مجلة "روز اليوسف" المصرية - العدد 3577



عن صحيفة تشرين" السورية تاريخ 1/7/1997



من كنوز الحضارة العربية الإسلامية - قصر الحمراء في غرناطة بإسبانيا - ساحة الأسود